معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (253)

تفعيل العلاقات الإقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس

الباحث الرئيسى

أ . د . إجلال راتب

ديسمبر 2014

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس

الباحث الرئيسى
أ.د. اجلال راتب
مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

يونية
2014

موجز

تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس

قد يكون هذا البحث هو أول عمل تصدى لبحث العلاقة بين مصر ومجموعة دول البريكس وتلمس آفاق تنمية التعاون في مجالات الاستثمارات الأجنبية والتجارة الخارجية بين مصر وهذه المجموعة .

وقد حاول هذا العمل التصدى للمواضيع الهامة الأساسية التالية :

أولاً : محاولة جادة لتحديد هوية هذه المجموعة وماذا يمكن اعتبارها ، هل هذا منظمة دولية أم منظمة اقتصادية دولية أ م جماعة تكاميلية أم هي ملتقي للتعاون الاقتصادى عبر الاقاليم ؟ وقد تم وضع تصور لماهية الجماعة تعبر عن وجهة نظر فريق العمل البحثي ألا وهو أن البريكس يمكن اعتباره " تجمع دولي عابر للاقاليم " Inter regional Community " يسعي لممارسة نفوذ أعضائه ، وهم من بين الدول النامية وأكثرهم ديناميكية وخاصة في مجالي التجارة والمال من أجل تحقيق مصالح مشتركة للدول الأعضاء.

ثانياً : تقديم مقاربة تحليلية لتجمع البريكس والدور العالمي المفترض لبيان حدود ممارسته لهذا الدور العالمي المفترض باستخدام الطريقة المعروفة بتحليل SWOT والمتضمن جوانب القوة والضعف وكذلك الفرص والتهديدات والتحديات .

ثالثاً : دراسة إمكانية إحداث تغيير في بعض أسس النظام النقدى والمالى العالمي في ضوء ترتيب القوى الاقتصادية والمالية العالمية .

رابعاً : إعطاء صورة عن ملامح النمو في بلدان المجموعة اعتماداً علي بعض المؤشرات الاقتصادية مثل : معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد منه ، كذلك نسبة مساهمة القطاعات المختلفة في هذا الناتج (زارعة ، صناعة ، خدمات) بالإضافة الي بعض المؤشرات الديموجرافية .

خامساً : دراسة وتحليل الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصاديـة مع مجموعة البريكس وذلك من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية كذلك مؤشرات التجارة الخارجية .

سادساً : وضع تصور لآفاق تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس . .

Abstract

This work dealt with the important subjects as follows :

- Brics group as inter regional community .

- Using SWOT analysis to determine if this community can play a considerable international roll to change some basic bases of the international monetary system .

- Study the economic position of this group of countries, gorss national production, per-capita income, productive structure (industry, agriculture, services) .

- The economic relations of Egypt with this group of countries .

مقدمـة

نبعت فكرة هذا البحث من أن موضوعه لم يتطرق إليه (حسب ما نعتقد) بعد أحد وشدتنا إلى فكرته ما أثير حول أهمية هذه المجموعة من الدول النامية التى استطاعت خلال السنوات الماضية أن تتحقق معدلات مرتفعة ومتسارعة من النمو الاقتصادى ، فضلاً عن نجاحها فى تكوين أرصدة كبيرة من الاحتياطيات من النقد الأجنبى. مما مكنها من أن تعتلي مكانة متميزية في الاقتصاد العالمي .

ولان مصطلح البريكس حقق زيوعاً في دوائر الأعمال والمال العالمية منذ عام 2006 أثناء المشاركة في مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك – هذا بالإضافة الى انتظام اللقاءات علي مستوى رؤساء الدول وتكوين لجان عاملة علي المستويات الأقل ، وأجهزة تنظيمية في المجالات القطاعية للأنشطة المستهدفة للمجموعة ، كما تم الاتفاق علي هامش اجتماع قمة العشرين علي إنشاء مصرف للتنمية المشتركة ورأسمال مصرح بـ 50 مليار دولار .

فقد استهوى فريق عمل البحث معرفة هوية هذا التجمع بالنسبة للتجمعات الدولية والاقليمية المعروفة (منظمات دولية أو منظمات اقتصادية دولية أو جماعة تكاملية ..... الخ) . وما هو الدور العالمي المفترض أن تلعبه تلك المجموعة .

ولما كان من أهم أهداف الدراسة هو استشراف آفاق التعاون بين مصر وهذه المجموعة من خلال دراسة العلاقات الاقتصادية بينها وبين مصر من حيث الاستثمار والتجارة الدولية والذي تم علي أساس فردى أى مع كل دولة من دول هذه المجموعة علي حده ، ومن ثم وعلي هذا الضوء تحديد مسارات التعاون المختلفة مع هذه المجموعة .

الباحث الرئيسي

أ.د . اجلال راتب

أستاذ الاقتصاد والاقتصاد الدولي المتفرغ

يونية 2014

شكر واجب

أتوجه لفريق العمل البحثي بعظيم الشكر والامتنان لما بذلوه من جهد لكى نصل بهذا العمل الى هذا المستوى ، ونأمل أن يكون عوناً ونبراساً للباحثين .

الباحث الرئيسي

(أ.د . اجلال راتب)

فريق عمل الدراسة :

<u>من داخل المعهد</u> :

أ.د / إجلال راتب الباحث الرئيسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د فادية عبد السلام مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د. مصطفى أحمد مصطفى مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د . محمد عبد الشفيع مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د . سلوى محمد مرسي مستشار مركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ. ثريا محمد محمد حسين معيدة بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية
أ. سماح عبد اللطيف معيدة بمركز التنبؤ الاقتصادى ونماذج التخطيط

<u>من خارج المعهد</u>

د . جهاد شريف صبرى المركز الديموجرافى

المحتويـات

م	البيان	رقم الصفحة
	ملخص	
	تقديـــم	
1	الفصل الأول : تجمع البريكس : الهوية والدور ، وإمكانيات التأثي ر فى النظام النقدى والمالى الدولى	
	المبحث الأول : محاولة فى تحديد هوية البريكس	2
	المبحث الثانى : مقاربة تحليلية لتجمع البريكس والدور العالمى المفترض	14
	المبحث الثالث : تجمع البريكس فى مواجهة النظام المالى العالمى	18
2	الفصل الثانى : بعض الملامح الأساسية لاقتصاد دول مجموعة البريكس	
	المبحث الاول : بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول المجموعة :	25
	أولا : المؤشرات السكانية	25
	ثانيا : معدلات البطالة السنوية خلال الفترة (2008-2012)	29
	ثالثا : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2008-2012)	31
	رابعا : هيكل الناتج المحلي الاجمالي (الزراعة – الصناعة – الخدمات)	35
	المبحث الثانى : ملامح النمو لدول البريكس	
	أولا: لمحة سريعة حول تكون مجموعة البر يكس	41
	ثانيا: ملامح النمو لدول مجموعة البر يكس	41
	ثالثا: ملامح النمو للإقتصاد المصرى ومدى إمكانية إنضمامها للبريكس	42
		55
3	الفصل الثالث : الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس	63
	المبحث الأول :	64
	01 اتجاهات الاستثمار المباشر الأجنبى فى الأسواق الناشـئة ومن بينها مجموعة البريكس	64
	101 الزيادة فى تدفقات الاستثمارات المباشرة من الأسواق الناشئة ومن بينها مجموعة دول البريكس .	65
	201 توقعات بتزايد الاستثمارات مع مجموعة دول البريكس	67
	301 موقف الاستثمارات المباشرة لمجموعة البريكس فى افريقيا	70

م	البيان	رقم الصفحة
	المبحث الثانى :	74
	02 علاقات الاستثمار المباشر بين مصر ومجموعة البريكس	74
	2-1 نصيب مجموعة البريكس من اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر	74
	2-2 تطور علاقات الاستثمار المصرية من منظور الاستثمارات الاجنبية لبعض دول مجموعة البريكس :	80
	2-2-1 الاستثمارات الاجنبية فى مصر	80
	2-2-2 موقف الاستثمارات الصينية في مصر خلال الفترة 1990/1/1 الي 2013/12/31 والقائمة حتى نهاية الفترة	81
	2-3 التعاون مع الهند في مجال الاستثمار	84
	2-3-1 الاستثمارات الهندية فى مصر خلال (1970-2006)	85
	2-4 العلاقات مع روسيا فى مجال الاستثمار	89
	2-5 العلاقات المصرية البرازيلية فى مجال الاستثمار	93
	2-6 مراجعة الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين مصر ومجموعة البريكس	95
	المبحث الثالث :	102
	03 علاقات التجارة الخارجية مع دول مجموعة البريكس	102
	103 تطور التجارة الخارجية لمصر مع مجموعة البريكس	102
	04 هيكل الصادرات والواردات بين مصر ومجموعة البريكس	103
	104 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والصين	103
	204 هيكل الصادرات والواردات بين مصر وروسيا	110
	304 هيكل الصادرات والواردات بين مصر وجنوب إفريقيا	115
	404 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والهند	122
	504 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والبرازيل	127
4	الفصل الرابع : الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس	135
	أولاً: محددات العلاقة بين مجموعة البريكس والنظام الدولي	135
	ثانياً: التعاون والشراكة بين دول البريكس والقارة الافريقية	139
	ثالثاً : فرص تفعيل التعاون والشراكة بين مصر ومجموعة البريكس	149
5	المراجع	170

الفصل الأول

تجمع البريكس :
الهوية والدور ، وإمكانيات التأثير فى النظام النقدى والمالى الدولى

المبحث الأول

محاولة فى تحديد هوية "البريكس" :

ظهر مصطلح "بريك" BRIC لأول مرة على يد جيم أونيل الاقتصادى بمؤسسة الاستثمار الأمريكية "جولدن ساكس" عام 2001 للإشارة إلى أربعة اقتصادات "صاعدة" هى البرازيل وروسيا والهند والصين – حسب ترتيب حروف الكلمة باللغة الانجليزية . وفى عام 2003 تأكد استخدام المصطلح فى تقرير صادر عن نفس المؤسسة ، دالاً على مغزى القوة الاقتصادية للدول الأربعة ، فرادى وجماعة ، ودورها المستقبلى المتوقع فى الاقتصاد العالمى .

حقق المصطلح ذيوعاً فى دوائر الأعمال والمال العالمية ، وفى الأعمال البحثية وتقارير الهيئات الدولية ، لدرجة جعلته ينتقل بالتدريج من حيز الفكر إلى التطبيق ، حيث ناقشت الدول الأربعة فكرة إقامة إطار يجمعها ، أثناء المشاركة فى مداولات "الجمعية العامة للأمم المتحدة" فى نيويورك أواخر 2006 . وانعقد اجتماع على مستوى رؤساء الدول للأطراف الأربعة على هامش قمة "الدول الثمانى الكبرى" (الدول الصناعية السبعة + روسيا) فى العاصمة اليابانية طوكيو عام 2008 ، وتم الاتفاق على دورية الاجتماع على هذا المستوى، حيث اعتبر اجتماع طوكيو القمة الأولى لمجموعة أو تجمع "البريك" . وأعقبه اجتماع القمة الثانى فى روسيا عام 2009 ، تلا ذلك انضمام جمهورية جنوب إفريقيا إلى التجمع فى عام 2010 فأصبح حرف (S) جزءً أصيلاً من المصطلح ، باعتباره الحرف الأول من اسم العضو الجديد بالإنجليزية ، وتحولت مجموعة (بريك) إلى (بريكس) BRICS وحضرت جنوب إفريقيا بهذه الصفة اجتماع القمة الثالثة فى الصين فى العام المذكور 2010 ، وتلتها القمة الرابعة فى الهند عام 2011 ، والخامسة فى جنوب إفريقيا 2012 ، ثم السادسة فى البرازيل أواخر نوفمبر 2013 .

وبالإضافة إلى انتظام اللقاءات على مستوى رؤساء الدول ، تم تكوين لجان عاملة على المستويات الأقل ، وأجهزة تنظيمية فى المجالات القطاعية للأنشطة المستهدفة لـ "البريكس" ، كما تم إعداد دراسات وتقارير ذات صلة بهذه المجالات ، تحضيراً لوضع السياسات واتخاذ القرارات داخل "التجمع" . وتطبيقاً لذلك ، ومع إعطاء الأولوية للمجال المالى والتمويلى ، ثم الاتفاق فى قمة البرازيل المشار إليها ،المعقودة على هامش اجتماع "قمة العشرين" ، على إنشاء "مصرف التنمية المشتركة" برأسمال مصرح به قدره 50 مليار دولار ، وإنشاء "مجمع احتياطيات النقد الأجنبى" بقيمة 100 مليار دولار توزع على النحو التالى :

٤١ ملياراً من الصين

18 ملياراً من كل روسيا والهند والبرازيل

5 مليارات من جنوب إفريقيا

.. فما هى طبيعة "البريكس" ؟

للرد على هذا السؤال ، نطرح عدة بدائل أو اختيارات مقترحة ، وأهمها ما يلى :

1- <u>البريكس كمنظمة دولية</u>

والمقصود هنا ليس كونه منظمة دولية عامة أو ذات طابع عالمى ، ولكن منظمة دولية إقليمية ، أو منظمة "إقليمية" وكفى .

يقوم مفهوم "المنظمة الدولية" على ضوءً طبيعة البريكس ، نظراً لتوفر الحد الأدنى للهيكل المؤسسى ، وانتظام الاجتماع على مستوى القمة بصفة دورية كل سنة ، وتوفر خاصية الدفاع عن مصالح أعضائها فى الإطار العام الذى رسمه "ميثاق الأمم المتحدة" الصادر عام 1945 للمنظمات الإقليمية Regional organization .

ولكن من جهة أخرى ، هناك سمات أساسية للمنظمات الدولية ذات الطابع الإقليمى لا تنطبق على البريكس وفى مقدمتها خاصية القرب الجغرافى Proximity كعامل حاكم لتكوين المنظمات الإقليمية (مثل المنظمات "العريقة" كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الدول الأمريكية ومنظمة حديثة مثل "منظمة شنغهاى" التى تضم الصين وتركيا وبعض دول آسيا الوسطى ، وأعضاء مراقبين كإيران) . هذا مع العلم بأن هناك منظمات اكتسبت صفة الإقليمية دون أن تتوفر لها الخاصية المذكورة ، اعتماداً على توافر سمات أخرى ثقافية أو لغوية مثلاً مثل منظمة (الفرانكوفون) . يضاف إلى ذلك طابع البساطة أو الهشاشة النسبية المميزة للهيكل المؤسسى للبريكس باعتبارها تنظيماً "فضفاضاً" Loose. لذلك يصعب إطلاق وصف المنظمة الدولية أو الاقليمية على البريكس ، بعموميته ، فهل يمكن إطلاق هذه الصفة بطريقة أكثر تحديداً ؟

2- <u>البريكس كمنظمة اقتصادية دولية</u>

تحاول البريكس ممارسة بعض وظائف المنظمات الاقتصادية الدولية ، بل ويشيع القول بأنها تعمل على إقامة بديل – جزئى – لصندوق النقد الدول والبنك الدولى ، من خلال إنشاء مجمع لاحتياطيات النقد الاجنبى ، وإنشاء بنك للتنمية ، إضافة إلى ما يتردد عن التفكير فى إمكان إيجاد عملة مشتركة تصلح كأداة لتسوية المدفوعات الدولية فى المعاملات البيْنّية ثم على الصعيد العالمى ، إلى جانب الدولار واليورو ، وربما على حسابهما ، وقد يجرى العمل على رفع إحدى العملات المحلية إلى مصاف العملة الدولية المعتمدة فى المعاملات البيْنّية ،

وخاصة الـ (وون) الصينى . فهل يعنى ذلك أن البريكس تعتبر منظمة اقتصادية دولية قابلة للمقارنة مع "مؤسسات بريتون وودز" ؟ يصعب القول بذلك ، وخاصة بالنظر إلى أن (صندوق النقد الدولى) و (البنك الدولى) تم تأسيهما وفقاً لنصوص الانفاقات المنشئة لهما (اتفاقات بريتون وودز لعام 1944) والمحددة لاختصاصات كل منهما ووظائفها المحددة فى إطار بناء نظام نقدى ومالى لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية . وبرغم أن التطورات اللاحقة قد أزاحت من مجال التطبيق بعض – وربما كل – النصوص الأساسية المنشئة لصندوق النقد الدولى بالذات ، وخاصة فيما يتعلق بدور الدولار الأمريكى فى المعاملات النقدية الدولية وعلاقته بالذهب ، وآلية التغير فى أسعار الصرف ، وبرغم التغير الذى لحق الدور الُمسند إلى (الصندوق) فى إطار النظام الاقتصادى العالمى السائد ، إلا أن كل ذلك لا ينفى الطابع العام اللصيق بمنظمتىْ "بريتون وودز" .

لذا يصعب إلحاق صفة "المنظمة الاقتصادية الدولية" بمعناها المحدد على سيل التخصيص – على غرار مؤسسات بريتون وودز – بمجموعة البريكس ، فهل يمكن مقارنة هذه الأخيرة بحالة منظمة دولية ذات طابع اقتصادى على سبيل العموم ، هى "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" OECD ؟ هنا تظهر الاختلافات أو الفروق بين الحالتين كالتالى :

أ – إن "منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية" ، برغم أنه يمكن اعتبارها بمثابة "ناد" للأغنياء ذوى النظام الاقتصادى "الرأسمالى" فى العالم ، إلا أنها من الناحية القانونية – حسب اتفاقاتها المنشئة والعُرف – تعتبر منظمة "مفتوحة" من حيث المبدأ ، بمعنى أن عضويتها متاحة لكل دولة من دول العالم تنطبق عليها شروط العضوية ، وأما "البريكس" فإنه ليس من الواضح ما إذا كانت هناك – فى الوثائق التأسيسية للبريكس إن وجدت – معايير محددة للعضوية ، وليس واضحاً تماما بالتالى ما إذا كانت العضوية مفتوحة بشكل كامل أم هى مغلقة أو شبه مغلقة ، وإن كانت بعض الدلائل تشير إلى أنها عضوية "شبه مغلقة" ولو على الأقل لكونها تستمد اسمها المختصر من أسماء الدول المؤسسة الأربعة والدول الوحيدة المنّضمة .

ب– ربما لحداثة نشأة البريكس وطابع الغموض النسبى الذى يغلّف أهدافها واختصاصاتها ، وما يتردد بشأنها من اجتهادات متنوعة ، فإنه لا يمكن القطع تماماً بكوْن البريكس "منظمة اقتصادية" بالذات ، إذ تستبطن أنشطتها الاقتصادية الصريحة ميلاً محتملاً على بناء ما يمكن اعتباره تجمعاً دوليا تتجاوز أهدافه واختصاصاته ما هو "اقتصادى" بالمعنى الضيق ، متعّدية إياه إلى أفق استراتيجى أوسع ولع دلالاته إزاء مستقبل النظام المالى والنظام الاقتصادى العالمى .

لذلك نرى عدم انطباق وصف "المنظمة الاقتصادية الدولية " ، سواء فى العموم أو التخصيص على "البريكس" .

3- البريكس "كجماعة تكاملية .."؟ Integrative community

من المعروف طبقاً لأدبيات نظرية التكامل الغربية الأوروبية – كما صيغت فى المؤلف الكلاسيكى لبيلا بالاسّا عن نظرية التكامل الاقتصادى ([1]) – أن هناك خمس مراحل للتكامل اقتصادى ، وفق ما أسفرت عنه الخبرة الأوروبية بصفة أساسية :

أ - التفضيل الجمركى حيث يتم خفض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات السلعية .

ب- منطقة التجارة الحرة حيث تتم إزالة الحواجز الجمركية على السلع المتبادلة .

ج- الاتحاج الجمركى ، وفيه تفرض منظومة تعريفية مشتركة إزاء العالم الخارجى.

د- السوق المشتركة ، حيث تتم تدابير حرية انتقال عوامل الإنتاج ، عن العمل ورأس المال أساساً .

هـ- الاتحاد الاقتصادى ، والذى يتم فى إطاره تنسيق ثم توحيد السياسات الاقتصادية عموماً ، والمالية والنقدية خصوصاً ، بما فى ذلك إقامة منطقة نقدية مشتركة ، وعملة موحدة ، مع وضع سياسات اجتماعية متوافقة .

وقد شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية اتفاقات وترتيبات عالمية أو ذات طابع عالمى لتحرير التجارة السلعية متعددة الأطراف متمثلة فى "الجهات" ثم "النظام المعمم للتفضيلات الصناعية" وكذا تحرير التجارة فى الإطار الاقليمى لمناطق العالم المختلفة فيما يسمى Regional Trade Agreements أو اختصاراً : RTA . وقد واكب الفكر الاقتصادى فى إطار "نظرية التجارة الدولية" التغيرات المشاهدة فى واقع المبادلات الاقتصادية الدولية ، وذلك من خلال "النظرية القديمة للتجارة" والقائمة على فرضيات "تقسيم العمل الدولى التقليدى" ومفهوم "المزايا النسبية" ، وما لحقها من تعديلات فى إطار ما يسمى "بالنظرية السويدية" لكل من هيكشر وأولين ، ثم "النظرية الجديدة للتجارة" New Trade Theory فى الإطار المصاحب للتطورات التى شهدتها المفاوضات التجارية الدولية فيما يسمى (جولة أورجواى) التى أسفرت عن إعلان قيام "المنظمة العالمية للتجارة" ، حسب "اتفاقية مراكش" لعام 1994 ، وما بعدها .

---

[1]) تمت ترجمة الكتاب إلى العربية منذ خمسين عاماً ، أنظر :
بيلابالاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964 .

والسؤال الذى يمكن إثارته هنا : هل تعتبر "البريكس" أحد تطبيقات الخبرة التكاملية وفق العرض النظرى والتجريبى المشار إليه .. وإلى أى مدى ؟

ورغم ندرة البيانات حول الوثائق المنظمة لاتفاقات وترتيبات العلاقات البينية فى المجال الاقتصادى ، التجارية منها والمالية وغيرها ، فإنه يمكن القول أن تزايد التجارة المتبادلة خلال السنوات الخمسة الأخيرة ، وخاصة من طرف الصين "كدولة – كمحرك" لاقتصاد البريكس ، إذا صح اعتباره "اقتصاداً " مركباً ، لم يكن ناشئاً عن قوة وتماسك ترتيبات تكاملية مفترضة ، لتحرير تدفقات التجارة السلعية والخدمية وتدفقات رؤوس الأموال الداخلة والخارجة ، بقدر ما كان ناشئاً عن "قوة الجاذبية" gravity power التى تشّد الاقتصاد الصينى إلى شركائه فى البريكس ، انطلاقاً من ارتفاع القدرة التنافسية المقارنة للصين ، وما تولدها من مزايا تنافسية ، سعرية وغير سعرية ، إزاء منتجات الشركاء التجاريين والماليين داخل التجمّع . هذا مع العلم بأن القواعد المنظمة للتجارة السلعية والخدمية فى إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، تكفل تحريراً نسبياً لهذه التجارة فى "البريكس" وغيرها ، وخاصة بالاستناد إلى "قاعدة الدولة الأوْلى بالرعاية" ، والتى تضمن انسحاب المزايا الممنوحة لدولة ما إلى "الدولة الثالثة" ، وكذا قاعدة "المعاملة الوطنية" التى تكفل عدم التمييز فى الأسواق المحلية للدول الأعضاء .

لا يعنى ذلك أن القاعدتين السابقتين تحققان بصفة تلقائية ارتفاع حجم التجارة المتبادلة ، ولكنها تمارسان تأثيرهما فى حالة توفر الشروط الضرورية والكافية لزيادة التجارة المذكورة، من خلال ما أطلق عليه جاكوب فانير "بالأثر المنشىء للتجارة" عوضاً عن "الأثر التحويلى"، كما هو متداول فى الأدبيات التقليدية لنظرية الاتحادات الجمركية .

إن قوة الاقتصاد الصينى التنافسية ، تمنحه القدرة على التغلغل والاختراق فى الأسواق الأجنبية ، عضواً كانت فى البريكس أو لم تكن ، وإزاء ذلك كانت هذه القوة التنافسية تكفل للصين قدرات عالية للوصول إلى أسواق كبرى تنافسية كالولايات المتحدة الأمريكية ، باعتبارها محطات وصول (destinations) تقليدية للصادرات الصينية ، فإنها من باب أوْلى تمنحها مقدرة أكبر على التغلغل فى أسواق جديدة وأقل تنافسية نسبيا مثل روسيا والبرازيل ، وربما الهند، وخاصة فى ضوء تسهيلات متوقعة لائتمان الصادرات export credit .. ولا ننسى هنا ما يمكن أن ينشأ عن ميزات فى هذا الجانب ، بفعل إنشاء بنك التنمية المشتركة للبريكس .

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن نمو التجارة المتبادلة داخل البريكس ، وخاصة بفعل قوة الدفع المنبثقة من "المحرك الصينى" ، يتحقق بفعل مزيج الآثار المنشئة والآثار التحويلية للتجارة ، ولا نستبق "الأثر التحويلى" ، فى ضوء عدم وجود توجه ما إلى اقامة "اتحاد جمركى" بين أعضاء البريكس بما يفيد من حائط تعريفى موحد منخفض نسبياً إزاء مجموعة الدول غير الأعضاء ، أى "بقية العالم" . وربما يزيد هذا الأثر التحويلى فى حالة قيام أعضاء البريكس بوضع "قواعد للمنشأ" تضع سقوفاً للمكون المحلى للسلع المتبادلة فى إطار المبادلات التجارية البيْنية ، مما يضع مزيداً من القيود أمام المنتجين الخارجيين .

فى ضوء ما سبق ، لا يمكن اعتبار البريكس فى الوقت الراهن جماعة تكاملية بالمعنى المعروف فى الاقتصاد الدولى أو نظرية التكامل والتجارة الدولية ، ومن الممكن أن تتحول إلى ذلك فى المستقبل ، غير أن المؤشرات المتاحة حول أهداف واختصاصات الأجهزة العاملة فى البريكس لا توحى بهذا التحول فى الوقت الراهن . ويصعب تماماً التنبؤ بإمكان التحول المستقبلى إلى جماعة تكاملية تامة على غرار "الاتحاد الأوروبى" نظراً للاختلاف التامّ فى الظروف المحيطة ، مقابل إمكان استشراف الانتقال إلى تجربة ترتيبات أو اتفاقات ذات طابع تكاملى ، مما تسمح به "منظمة التجارة العالمية" بشروط معينة ، فى حالة إنشاء "منطقة تجارة حرة" أو "اتحاد جمركى" ، وربما "سوق مشتركة" ... من يدرى ؟ .

ويمكن القول إن الوضع الراهن والمتوقع للبريكس ، فى ضوء ما تحققه من نجاحات فى تحرير التدفقات المتبادلة ، بفعل " المحرك الصينى" أساساً ، كما أشرنا أكثر مرة ، قد لا تجعل الحاجة ماسة إلى وضع ترتيبات تنظيمية للتحرير ، على نحو منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركى ، إلا إذا خّف تأثير المحرك الصينى مستقبلاً ، مع الانخفاض المتوقع فى معدلات النمو للصين والهند وروسيا وفق بعض الإسقاطات المستقبلية المحدّثة .
أما طالما استمرت قوة مفعول الدينامية المتولدة من النمو المرتفع والحجم الكبير للاقتصاد الصينى ، فإننا لا نتوقع المزيد من الترتيبات التكاملية . ولنتذكر هنا أن المنطقة العربية قد حققت إنجازاً مؤسسياً ملموساً بإقامة "خطة التجارة الحرة العربية الكبرى" منذ يناير 2005، عبر إزالة الضرائب الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على السلع المتبادلة ، باستثناء قوائم سلعية محددة من قبل الدول الأعضاء (20 دولة) وتحفظات على التحرير فى المواسم الزراعية ، ولكن مع تعثر واضح فى اتخاذ الإجراءات التشريعية والمؤسسية الضرورية لإزالة الحواجز غير الجمركية ، وتحرير تجارة الخدمات ، واعتماد منظومة موحدة لقواعد النشأة إلى غير ذلك .

ومع الوعى الآثار الناجمة عن هذا التعثر فى إفقاد "منطقة التجارة الحرة" شطراً مهماً من فاعليتها الكامنة ، إلا أنه يصعب إغفال الدلالة الإيجابية لتكوين هذه المنطقة مؤسسياً .
ورغم هذا الطابع الإيجابى "لحدث" تكوين "المنطقة" فإن المؤشرات الرقمية المتاحة لا تدل على توسع فعلى للتجارة المتبادلة يتوازن مع منظومة الإجراءات المتفق عليها لإزالة الحواجز الجمركية . ويعود ذلك بصفة اساسية إلى افتقاد "القطب المحرك" أو "قوة الجاذبية" الناجمة من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى ، ومن الحجم الكبير لعدد من الاقتصادات القطرية العربية ، وخاصة مصر ودول الخليج والجزائر . وربما يشكل هذا البعد الدرس الأساسى المستخلص من خبرة البريكس فى النجاح على طريق تحرير التجارة بدون ترتيبات تجارية معينة ، نظراً لوجود وفاعلية "المحرك الدينامى" للتوسع فى المعاملات المتبادلة .

4- البريكس كرابطة تكاملية "عميقة" .. integrative Association

إن لم يكن البريكس جماعة تكاملية بالمعنى المحدد ، فهل تمثّل رابطة تكاملية تتجه إلى التعمق ، بالامتداد الرأسّى من التجارة إلى الإنتاج ، على غرار الآسيان Association of Asian Nations أو (رابطة دول جنوب شرق آسيا) ؟ هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف بين البريكس والآسيان .

أهم أوجه الشبه هو توّفر ما يسمى فى كتابات الاقتصاد التنموى ، وخاصة منذ جونار يردال، بأقطاب النمو . وأهم أقطاب النمو فى البريكس ، كما أشرنا ، هى الصين .

أما أقطاب النمو فى الآسيان فهى متعددة ، وإن تكن صغيرة الحجم نسبياً بالمقارنة مع أعضاء البريكس ، وفى مقدمة هذه الأقطاب كوريا الجنوبية وماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة، مع إمكانية فى حدود معينة لكل من تايلاند والفلبين .
أما أهم أوجه الاختلاف فهو أن الآسيان يمثل تجمعاً "إقليمياً" بالمعنى المحدد ، إذ يقوم على رابطة الجوار الجغرافى الوثيق بحكم الانتماء إلى منطقة قارية واحدة (جنوب شرق آسيا) ، وليس هذا فقط ، بل هناك روابط تاريخية وثقافية متنوعة ، بعضها قديم ، وبعضها جديد ، بل مع انتشار الأقليات من الأصول الصينية فى عديد من البلدان المعنية ، ولاسيما ماليزيا وسنغافورة . وهكذا يلاحظ التقارب الحضارى بين أعضاء الآسيان ، بالإضافة إلى تشاركها فى طبيعة النظام الاقتصادى القائم على اقتصاد السوق والقطاع الخاص ، وروابطها الوثيقة ذات الطابع "الاعتمادى" تجاه الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة واليابان .

وهناك اتفاقات عديدة تؤسس لروابط منظمة ومتجددة بين الآسيان وكل من هذه الأطراف ، وخاصة الاتحاد الأوروبى ، من خلال اجتماعات دورية على مستويات متعددة للجانبين . ومن هنا لاحظنا اتجاه دول الآسيان إلى بناء علاقات اقتصادية متبادلة ذات طابع استراتيجى، وإدخال سمات "التكامل العميق" ممثلة فى ربط توسع التجارة بأواصر التخصص الانتاجى على مستوى شبكات الإنتاج المدوّل وعناقيد التصنيع ، مثل ما يسمى بعمليات "التعاقد من الباطن" بين الشركات الكبرى فى دول معينة مثل كوريا وموردیها الفرعين الكُثْر فى دول أخرى ، وأنشطة الإمداد بالمدخلات من مصادر خارجة متعددة فيما يطلق عليه البعض "التعهيد" outsourcing .

ومقابل التقارب الحضارى والتوجه إلى التكامل العميق فى الآسيان ، نجد أن هذين الأمرين هما ما تفتقدهما البريكس بالذات ، وقد توحى الطبيعة الفضفاضة للبريكس باقتراح نمط آخر لهوية البريكس ، اقل إحكاماً مؤسسياً وأدنى من حيث الرتبة التكاملية .

5- البريكس كملتقي للتعاون الاقتصادى عابر الأقاليم

تغرى بعض أوجه التماثل بالمقارنة بين البريكس وآبك Acia – Pacific (APEC) Economic Cooperation Forum أى ملتقي (أو منتدى) التعاون الاقتصادى لمنطقة آسيا – المحيط الهادى فكلاهما "عابر للأقاليم " إذا صّح التعبير – Trans regional إذ يضم (آبك) دولاً تنتمي إلى مناطق جغرافية متباعدة لا يجمعها سوى أنها تقع في القارة الآسيوية وعلي الشاطئين المتقابلين للمحيط الهادى (أو الباسيفيكي) : من الولايات المتحدة مروراً بالصين وانتهاء باليابان – ويضم البريكس أعضاء ينتمون إلى قارات ثلاث في كل من نصف الكرة الغربي والشرقي ، أو علي تخدم العلاقة بين قارتين ، تخوم حيث تبرز الصين والهند كدولتين – قارتين وعملاقي القارة الآسيوية (العجوز) . وتقف روسيا على التخوم المشتركة بين آسيا وأوروبا (أو راسي ا) . ويمثل الغنى بموارد الطاقة الغازية بينما تميد البريكس قارة أمريكا اللاتينية من خلال البرازيل ، ومن القارة الإفريقية من خلال جمهورية جنوب إفريقيا .

بيْد أن التباعد الجغرافي الذي يسم تجمع آبك قد وفر الأساس لبناء علاقة تكاملية أولية من خلال التوجه إلي بناء (منطقة تجارة حرة – إنتاجية) تجمع بين كل من المدخل التجارى ومدخل يقسم العمل الانتاجي ، بينما يعمق التباعد الجغرافي في حالة البريكس الفجوة المانعة – حتى الآن – من التخصص ، فى مقابل بناء روابط تجارية ومالية وإنتاجية وثيقة بين

أعضاء بريكس الكبار وفي مقدمتهم الصين ، ودول من خارج البريكس تماماُ وفى مقدمتها الولايات المتحدة ،

وهنا تبرز الثنائي (الصين – الولايات المتحدة) التى ربما اشتط البعض فجعل من التكوين المزدوج كائناً واحداً باسم Chin America ، وخاصة بفعل اتساع حجم التبادل التجارى وعظم الفوائض المالية الصينية في الولايات المتحدة (أكثر من 2 تريليون دولار) حيث كانت هذه الفوائض من بين أهم العوامل التى مكنت أمريكا لتجاوز عنق الزجاجة خلال (الأزمة المالية العالمية) لعامي 2008-2009 .

والمهم أن البريكس تجمع منفتح بطبيعة تكونيه وهدفه الضمنى الكبير علي السعي نحو تغيير أسس النظام الاقتصادى العالمي ، كعملية تاريخية معقدة ، ولو من خلال تغيير بعض شروط التبادل والتمويل الدولى .، كل ذلك بعكس آبك الذي هو بطبيعة تكوينه أيضا قوة محافظة في إطار النظام الاقتصادى العالمي القائم ، على الأقل بحكم كون أحد أهم أعضائه هي الولايات المتحدة الأمريكية ، القوة العظمى الوحيدة في الحقبة التاريخية الراهنة .

6- البريكس كمنتدى وتجمع عام

إذا كان يكن البريكس في الوقت الراهن ادنى من حيث الرابطة التكاملية من آبك ، فهل هو أقرب الي منتدى وتجمع عام مثل ما ذكر في أوائل الألفية عن (تجمع الدول المطلة على المحيط الهندى) ؟

تبدو الإجابة أيسر منالاً في هذه الحالة ، فالتجمع الأخير وإن اتجه باتجاه خلق علاقة استراتيجية ذات طابع سياسى دولي يقبل أساساً بتطلع الهند إلي بناء مركز دولي فرعي مهيمن ، إلا أنه لا يتضمن إمكانية التحمل بدور وظيفي في مضمار بناء علاقة تكاملية محددة ، ولذا يبدو البريكس أقوى في إمكاناته المؤسسية والحركية ، بما لا يدع مجالاً للمقارنة ، مع تجمعات ومنتديات من طراز " تجمع الدول المطلة على المحيط الهندى " .

.... مما سبق نكون قد انتهينا من تجربة طريقة " الاستبعاد " إلي عدم اعتبار البريكس أيا من الصور الستة السابقة للهوية المؤسسية : منظمة دولية ، منظمة اقتصادية دولية ، جماعة تكاملية ، رابطة تكاملية ، ملتقي للتعاون الاقتصادى ، أو منتدى ، فماذا يكون البريكس ؟ أو إلى أى من صور الهوية التنظيمية ينتمي أو يقترب ؟

البريكس ... ما هو ؟

في ضوء ما سبق ، يمكن تقديم محاولة مقترحة في التعريف الجامع المانع للبريكس علي النحو التالي :

البريكس هو تجمع دولي عابر للأقاليم interregional Community ، يسعي لممارسة نفوذ أعضائه ، وهم من بين الدول النامية وأكثرها ديناميكية وخاصة في مجالي " التجارة والمال ، من أجل تحقيق مصالح مشتركة معينة للدول الأعضاء ، وتغيير بعض شروط التبادل والتمويل الدولي ، دون المساس بالهيكل الأساسي لتوزيع القوة في النظام الاقتصادى العالمي الراهن .

مثل هذا التعريف يقوم بوظيفة الجمع والمنع ، أو الإثبات والنفي ، كما يلي :

١ -يجمع أو يثبت صفة التجمع الدولى ، ويستبعد أو ينفي كونه منظمة دولية تامّة .

٢ -يتضمن أو يثبت هدفين أساسين للتجمع وأعضائه فرادى :

أ -تحقيق مصالح أو منافع مشتركة للدول الأعضاء ، في المجال الاقتصادى تحديداً عاماً ، وفي التجارة والمال بصفة خاصة .

ب- السعي الي تغيير بعض شروط التجارة العالمية والنظام النقدى والمال العالمي ، من خلال العمل علي إصلاح منظمة التجارة العالمية ، عبر جولات التفاوض الوزارية المجمدة عملياً عند " جدول أعمال الدوحة للتنمية " المحدد في ذلك الاجتماع الوزارى بالدوحة عام 2001 ، ومن خلال كسر احتكار صندوق النقد الدولي لاحتياطيات السيولة الدولية المتاحة للبلدان النامية ، وكسر احتكار البنك الدولي لقيادة عملية تمويل الإصلاحات الهيكلية وخاصة للاقتصادات النامية بمختلف فئاتها الفرعية ، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية .

3- يمنع التعريف المذكور أو ينفي – سعي البريكس الى المساس الجوهرى بالهيكل الراهن لتوزيع القوة في اطار النظام الاقتصادى العالمي ، والنظام الدولي عموماً . ولا يستغرب هذا النفي في ضوء اعتبار القوى المحركة للبريكس على تنوع نظمها الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ، الصين والهند وروسيا ، غير ذات مصلحة في زعزعة الأركان المستقرة للنظام الاقتصادى العالمي : فالصين أكبر دولة مصدرة للمصنوعات في العالم وأن أسواقها التجارية والمالية الأساسية تقع في العالم الرأسمالى والغربي وخاصة الولايات المتحدة . أما الهند فيرتبط تطورها الاقتصادى وفق المسارات الراهنة في العمل علي التوجه التصديرى للصناعة بدلا من " احلال الواردات " والمشاركة في ثمار التقدم العلمى والتكنولوجي العالمي في

المجالات الحاكمة للتكنولوجيا الرقمية للمعلومات والاتصالات ، والتكنولوجيا النووية وبحوث مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، والتكنولوجيا الحيوية وعلوم الغذاء والطب ، والهند في التحليل الأخير هي الموئل الأكبر للكتلة الكبيرة من الفقراء في آسيا والعالم ، وذات أكبر حجم للسكان في الكرة الأرضية .

أما روسيا فقد خرجت من دور " النقاهة " التى أعقبت انهيار " الاتحاد السوفيتي " ، ونحاول أن تعالج ما تخلف من جراح ، وتداويها بالحفاظ على معدلات نمو مرتفعة نسبياُ ومستقرة عبر الزمن ، من خلال تجارة البترول والغاز الطبيعي للدول المستهلكة الكبرى في أوروبا والشرق الآسيوى ، مع محاولة الحفاظ على القوة العسكرية الموروثة من الاتحاد السوفيتى في مجالى الأسلحة التقليدية والأسلحة غير التقليدية ، لاسيما الأسلحة النووية الممولة بالصواريخ البالسيتية عابرة القارات ، كأداة ردعية وربما قتالية في غمار الأزمات المتجددة ، مثل أزمة أوكرانيا في 2014 .

أما البرازيل وجنوب افريقيا فإنهما من " الدول متوسطة القوة " على مستوى النظام الدولى، ومن القوى الإقليمية الرائدة في المنطقة القارية التى تقع فيها كل منهما ، وليس واردات العمل على تغيير الأسس المستقرة حتى الآن لهيكل النظام الدولى .

كل هذا ، مع العلم بأن أعضاء البريكس هم في طليعة القوى المرشحة للعب دور عالمي رئيسي في المستقبل ، لبناء نظام دولى تعددى Multilateral ومتعدد الأقطاب – Multi polar . وتشير بعض الإسقاطات في هذا المجال علي سبيل المجازفة الفكرية إلى انه من المتوقع مثلاً أن تحل الصين محل الولايات المتحدة بأكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2005 ، وأن تلحق الهند بالولايات المتحدة بحلول عام 2050 ، وان يكون الاقتصاد البرازيلي في العام الأخير ، أكبر من الاقتصاد الياباني ، ويصبح اقتصاد روسيا أكبر من ألمانيا ([1]) .

هذا وان عملية التحول التاريخية المنتظرة هى التحول من عالم " تجزيئى و "وأحادى القطب " إلى عالم تعددى ومتعدد الأقطاب ، ومن يدرى ؟ ربما عالم بدون أقطاب أصلاً في المستقبل البعيد لتتحقق " الدمقرطة " الكاملة للعلاقات الدولية ، إن هذه العملية سوف تشهد حركة

---

[1]) John Hawkswothe and Gordon Cooksan, The World in 2050 , Beyond the BRJCS : ABroader look at Emerging Market Growth Prospects , Price water house Cooper, 2008

زلزالية كبرى تزيح قوى مستقرة علي عروشها ، وتنصّب أخرى ، ولن يكون هذا بدون آلام وجراحات ، متمثلة ربما في صراعات كبرى وحروب عابرة للأقاليم ، نأمل آلا تكون عالمية.

وفى مثل هذه العملية التاريخية الكبرى ، سوف يكون للاقتصاد نصيبه في تحديد المراكز النسبية المنتظرة للقوى الدولية المختلفة ، ونشير هذه علي سبيل المثال الي بعض الحسابات الإسقاطية التى جرت في حدود 2008 وتنبأت بأن اقتصادات سبعة ناشئة Emerging في العالم النامي بالمعنى العريض سوف تكون اكبر بنسبة 50% عن الدول الصناعية السبعة حاليا ، وهذه الاقتصادات السبعة الناشئة ، وفق المصدر المذكور ، هي أربعة من أعضاء البريكس : الصين والهند والبرازيل وروسيا ، بالإضافة الي المكسيك واندونيسي ا وتركيا ، ويضيفون ثلاثة عشر دولة نامية أخرى ليكون المجموع عشرين دولة نامية يقدر لها أن تلعب الدور الأهم في التطور اللاحق للنظام الاقتصادى العالمي ، وهذه الدول الثلاثة عشر هي : فيتنام ، نيجيريا ، الفلبين ، مصر ، بنجلاديش ، باكستان ، ماليزيا، تايلاند ، إيران ، الأرجنتين ، وعضو البريكس الحالي جنوب إفريقيا ، والعربية السعودية وبولندا ([1]).

[1]) Ibid.

المبحث الثاني
مقاربة تحليلية لتجمع البريكس والدور العالمي المفترض

نقدم هنا محاولة في مقاربة تحليلية لتجمع البريكس لبيان حدود ممارسته لدوره العالمي المفترض باستخدام الطريقة المعروفة بتحليل SWOT والمتضمن جوانب القوة Strengths وجوانب الضعف weaknesses والفرص opportunities والتهديدات threats وسوف نضيف إليها التحديات challenges لتكون (بالعربية) تحليل جوانب القوة والضعف ، والفرص والتهديدات ، والتحديات : وسوف تلمح الى كل منها إلماحاً ، نظرا للحاجة إلى بحوث إضافية موسعة حول كل منها ، باعتبارها " فجوات بحثية " حول الموضوع محل الدراسة ، يمكن تناولها مستقبلاُ سواء في معهد التخطيط القومى أو في هيئات ومؤسسات بحثية أخرى .

أولاًً: <u>القوى والضعف</u>

نشير في البداية الى حالة بعض الدول الفردية والأشكال المؤسسية الدولية والإقليمية التى تكمن قدرتها علي ممارسة النفوذ في حيازتها لمزايا محدودة في جانب معين ، كالموقع الجغرافي أو امتلاك مورد طبيعي نادر أو مصدر طاقة تشتد إليه الحاجة لدى أطراف معينة أخرى . إن تجمع البريكس لا تكمن قوته في قدراته المادية والمعنوية ، الصلبة والناعمة معاً ، وهذا ما تشير اليه بعض الكتابات بالإنجليزية بعبارة (Material & soft capabilities) وقد انعكست القدرات المادية والمعنوية لدول البريكس في التفوق النسبي لدول الأعضاء من زاوية المؤشرات الكمية للأداء الاقتصادى المقارن علي الصعيد العالمي ، وفي موضع آخر من هذا البحث الجماعي نجد أدلة رقمية مفصلة حول مظاهر هذا التفوق ([*]) ، انطلاقاً من أن تجمع البريكس – كما سيرد في موضع لاحق من البحث الجماعي (يضم قرابة ثلث سكان العالم ويمثل ما يزيد علي ربع مساحة المعمورة ، وحققت دول الأعضاء ناتجاً اسمياً مجمعاً يقدر بحوالي 13.6 تريليون – دولار عام 2011 وهو ما يعادل نحو 20% من اجمالي الناتج المحلي المجمع للعالم _ أما مظاهر التفوق المشار إليها فيتركز أبرزها فيما يلي :

---

[*]) أنظر الفصل الثانى .

١ -ارتفاع معدلات النمو الاقتصادى للدول الأعضاء ، وخاصة الصين .
٢ -تزايد معدلات النمو والأحجام المقدرة للصادرات من كل من المواد الأولية وموارد الطاقة والسلع الغذائية فيما يتعلق بروسيا والبرازيل ، وصادرات السلع المصنعة فيما يتصل بالصين .
٣ -اتساع حجم الأسواق المحلية بالمفهوم الاقتصادى القائم علي الارتفاع المقارن لمستويات الطلب الفعلي علي سلع الاستهلاك والاستثمار ، وخاصة في الصين والهند.
٤ -ارتفاع حجم التجارة السلعية بين دول البريكس والدول الصناعية (6.5 تريليون دولار في عام 2012) .
٥ -حيازة مستوى مرتفع من احتياطيات النقد الأجنبي يقدر بنحو 4 تريليون دولار بما يعادل 40% من اجمالى الاحتياطيات العالمية .
٦ -ارتفاع النصيب النسبي لدول البريكس في الإجمالى العالمي للتدفقات الخارجة والداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر (20% تقريباً) .

هذا عن أهم جوانب القوة في تجمع البريكس ، أما أهم جوانب الضعف المقابلة ، والكامنة في مصادر القوة نفسها ، فهي أن القدرات المادية والمعنوية المشار اليها لا تتركز في التجمع ككل بقدر ما تتحدد بالدول الأعضاء ، وخاصة الصين ، فالصين تستحوذ علي نحو ثلثي الحجم الكلي للمبادلات التجارية للبريكس مع الدول الصناعية ، وتمتلك 2.4 تريليون دولار من اجمالي الحجم المقدر لمجموعة البريكس وهو 4 تريليون تقريباً . ويبلغ نصيب الصين وحدها نحو 11.1% من اجمالى الصادرات السلعية على مستوى العالم مقابل 8.4% للولايات المتحدة و 14.7% لدول الاتحاد الأوروبي جميعاً.

والصين هي الشريك " المشترك " " و المسيطر " في المعاملات التجارية والمالية المتبادلة من أعضاء البريكس ، بينما العكس غير صحيح ، فالصين هي أهم سوق للتجارة الخارجية للبرازيل على جانبي الصادرات (17%) والواردات (15%) ، والصين تحتل المركز الأول بين أسواق الواردات الخاصة بالهند والمركز الثالث في الصادرات الهندية .

كما أن الصين تحتل المركز الأول بين أسواق الواردات الروسية ، والمركز الثالث للصادرات. وفى مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الصين تحتل المركز الثاني على مستوى العالم في جذب الاستثمارات " الداخلة " بعد الولايات المتحدة ، والمركز الثالث في إرسال التدفقات

الخارجة " outflows " وباختصار أن تجمع البريكس يعاني من الظاهرة المعروفة بعدم تعادل مستوى التطور بين الدول الأعضاء Underdevelopment حيث تقدم الصين وحدها ناتجاً محلياً إجمالياً يتجاوز مجموع نواتج البرازيل والهند وروسيا مجتمعة (حسب الموقف في عام 2010) .

ثانياً : الفرص والتهديدات

١ -أهم الفرص المفتوحة أمام دول البريكس تتعلق بإمكانيات نقل التكنولوجيا المتقدمة من أعضائها الكبار الى سائر بلدان العالم الثاني في القارات الثلاثة لإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من : البرازيل تكنولوجيا الغذائية والزراعة ومن روسيا : تكنولوجيا بناء السدود وتكنولوجيا التنقيب والحفر والاستكشاف للبترول والغاز الطبيعي ، وبحوث الطاقة الجديدة والمتجددة ، وتكنولوجيا الصناعات الثقيلة ، وتصنيع الأسلحة ، وبناء المفاعلات النووية للأغراض السلمية .

ومن الهند : التكنولوجيا الصلبة والناعمة للمعلومات والحاسبات ، وفي مجال الزراعة .

ومن الصين : التكنولوجيا المستخدمة من قبل الشركات عابرة الجنسيات العاملة لديها في مجال صناعة أجزاء ومكونات الآلات والمعدات الانتاجية ، والسلع المعمرة.

٢ -أهم التهديدات المحتملة الموجهة لمجموعة البريكس تتعلق بافتقاد العمق التكاملي الضرورى لتطور المجموعة الى تكتل دولي مهم علي غرار " الاتحاد الأوروبي " أو هما " الآسيان " ولا نقول " آبك وقد اشرنا الى ذلك آنفاً .

ثالثاً : التحديات

أهم التحديات أمام البريكس ، هي تلك المتعلقة بالمقاومة التى سوف تبديها القوى الدولية ذات المصلحة في بقاء النظام الاقتصادى العالمي القائم دون تغيير يذكر في أسسه الجوهرية ، وفي هيكل توزيع القوة داخل النظام الدولى ، هذه القوى هى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية بالإضافة إلى اليابان ، وإذا استبعدنا اليابان في مضمار الحركة الدولية الراهنة ، لكونها (قزماً سياسياً وعسكرياً كما يقال أحياناُ رغم كونها (عملاقاً اقتصادياً) ، فتبقي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية (ولا نقول دول الاتحاد الأوروبي علي إطلاقه) .

ورغم الوزن المتزايد للدول الأوروبية في الاقتصاد العالمي وفي النظام النقدى والمالي الدولي إلا أن أوروبا لم تزل معتمدة سياسياً وعسكرياً على الولايات المتحدة الى حد كبير ، وما يزال حلف الاطلنطي الذي يجمع الجانبين على طرفي المحيط الأطلسي قائماً بصفة أساسية على

القوة العسكرية الامريكية ، إضافة الى معاناة أوروبا المزمنة من بعض الأزمات الاقتصادية وخاصة أزمة منطقة (اليورو) خلال العقد الأخير ، انطلاقاً من اليونان ثم أسبانيا والبرتغال وأيرلندا .

وبالتركيز على الجانب العسكرى فإنه حسب البيانات المتاحة (عن عام 2006) : أسهمت الولايات المتحدة بنحو 45.7% من اجمالي الإنفاق العسكرى علي مستوى العالم ، تليها بريطانيا بنسبة 5.1% ثم أتت مساهمة كل من فرنسا وألمانيا واليابان بنسبة 2% وأسهمت الدول الثلاثة الكبرى في البريكس وهي الصين وروسيا والهند بنسبة تساوى 4.3% و3% و2.1% على التوالي .

ويقدم هذا البيان الموجز صورة مركزة لعدم التكافؤ في ميزان الإنفاق على التسلح ، وفى أنظمة التسلح التقليدى وفوق التقليدى ، وغير التقليدى : من أسلحة نووية وكيمائية وبيولوجية ، لصالح الولايات المتحدة الأمريكى ، " القطب القائد " أو " شرطى العالم" وفي العلاقة مع العالم عموماً تستثمر الولايات المتحدة فائض قوتها العسكرية والدبلوماسية ، بالإضافة الى ميزة اتساع السوق الأمريكية لسلع الاستهلاك (بحكم انخفاض الميل للادخار من متوسط مرتفع لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وكذا الموقع المسيطر للدولار الامريكى في المعاملات النقدية الدولية والأصول المستثمرة في احتياطيات النقد الاجنبي لدى صندوق النقد الدولي ومختلف دول العالم .

....

في ضوء القسم الأول المتضمن تحديد هوية تجمع البريكس ، والقسم الثاني المتضمن تحصيلاً لجوانب القوة والضعف ، والفرص والتحديدات ، والتحديات التى تواجه التجمع والدول الأعضاء ، يثور التساؤل حول إمكانية إحداث تغيير في بعض أسس النظام النقدى والمالى الدولى ، وهو ما نتناوله في القسم الثالث من الدراسة ، تركيزاً على الخلفية التاريخية الدافعة الى التغيير المنتظر المذكور والرؤية المستقبلية المصاحبة .

المبحث الثالث
تجمع البريكس فى مواجهة النظام المالى العالمى

محاولات الإصلاح النقدي والمالي الدولي

منذ وقت طويل يتردد الحديث دون انقطاع عن ضرورة إصلاح نظام النقد الدولي، و النظام المالي الدولي، المرتكزين على (اتفاقات بريتون وودز) الموقعة عام 1944 بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .ولطالما سال مداد غزير من أقلام الكتاب والباحثين، وبحّت أصوات دعاة الإصلاح وبعض ممثلي الحكومات، حول إصلاح النظام النقدي الدولي بالذات .وكان مثار الحديث الدائم، انهيار الأساس الذي قامت عليه اتفاقية صندوق النقد الدولي، بل ونظام بريتون وودز برمته .فقد قامت تلك الاتفاقية، وذلك النظام، على ركن ركين، هو الثبات النسبي في قيم العملات (استنادا على قابلية العملات إلى التحويل إلى ذهب .وتمت ترجمة هذه القاعدة، من الناحية العملية، بقابلية تحويل العملات إلى الدولار، الذي تعهدت الولايات المتحدة بتحويله إلى ذهب، حال تقديمه من طرف حائزيه إلى السلطات النقدية الأمريكية، وبأية كميات تتولد وتتراكم لديهم في سياق المعاملات التجارية الدولية المتبادلة، سواء بالفائض أو بالعجز .

فلما أن أعلن الرئيس الأمريكي في 15/8/1971إيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، صارت حيازة الدولارات الورقية غير مضمونة العواقب كأصول للاحتياطيات النقدية للدول في خزائن بنوكها المركزية .وبذلك اهتز الركن الركين المتمثل في ثبات العملات .ومع ذلك فإن الإجراء الأمريكي، أريد له في بداية الأمر أن يكون إجراء مؤقتا ذا طبيعة احترازية .وتأكيدا لذلك، من الناحية الشكلية، استمرت الولايات المتحدة في إعلان)سعر التعادل (بين الدولار والذهب، والذي يتخذ أساسا للأسعار "المربوطة "لعملات الدول الأخرى جميعا .ولكن سعر التعادل المعلن بين الدولار والذهب، لم يعد ثابتا، وإنما أخذ يخضع للتغيير، بين حين وآخر .ونشير، بهذه المناسبة، إلى أن الدول الصناعية الكبرى، داخل منظومة التحالف الغربي، قد أدركت منذ وقت مبكر، أهمية الحفاظ على وحدة الموقف فيما بينها، بالالتفاف حول قيادة محددة، ولو أصابها الضعف، أو اعتراها الوهن، وتلك هي القيادة الأمريكية، ممثلة في مجال النقد الدولي بالهيمنة الدولارية .وهكذا كان .فقد اجتمعت المجموعة المسماة في ذلك الوقت)مجموعة الدول العشرة (بمقر معهد)سميثونيان (بواشنطون يومي السابع عشر والثامن عشر من ديسمبر _ كانون الأول 1971 -وأقرت ما سمي "اتفاق سميثونيان "بخفض سعر الدولار مقابل الذهب

إلى 38دولارا للأوقية الواحدة)بدلا من السعر الأصلي المقدر ب 35دولارا .(وكانت هذه الخطوة إيذانا بتقنين واقع جديد هو "تعويم العملات "ارتفاعا وانخفاضا، على عكس ما تقضي به)اتفاقية الصندوق (بتثبيت أسعار العملة والقبول المشروط بتحريكها ضمن هامش ضيق، حيث توافقت الدول العشرة الكبرى على ترك الحرية لعملاتها في التذبذب في والسماح بانخفاضها بمعدل 2,25%من سعر الصرف الاتفاقي .وهكذا أخذ مبدأ)سعر الصرف المرن (يحل تدريجيا محل سعر الصرف الثابت، وأعطت الدول الأعضاء لنفسها حرية)تعويم (العملات .

وكان ذلك كله يمثل مخالفة واضحة لاتفاقية الصندوق التي كانت تسمح فقط بتحريك العملات ضمن هامش محدود، لا يتجاوز 1% صعودا وهبوطا، للتغلب على عجز طارىء في ميزان المدفوعات للدولة، وباتفاق مسبق مع إدارة الصندوق، مع السماح بالحصول على قرض من الصندوق لموازنة العجز، في حدود)الشريحة الذهبية (من حصة الدولة العضو في رأسمال الصندوق)حيث تقضي الاتفاقية بتسديد 25%من حصة العضو ذهبا، فيما عرف بالشريحة الذهبية ، أما في حالة الاختلال الجوهري أو الأساسي في عجز ميزان المدفوعات، فقد سمحت الاتفاقية للدولة العضو بتعديل سعر الصرف؛ ضمن اتفاق مع الصندوق، يسمح بالحصول على قروض ميسرة من الصندوق، في حدود شرائح ائتمانية معينة مقابلة لشرائح حصة العضو :مثل تقديم الائتمان الميسر في حدود الشريحة الائتمانية الأولى أي 25% من الحصة؛ ثم وفي مقابل القيام بجهود "معقولة "للتغلب على عجز ميزان المدفوعات، يقدم ائتمان آخر في حدود "الشرائح الائتمانية الثلاث الأخرى، أي 75%من الحصة ..وهكذا .

وإذن فإن مبدأ (ثبات سعر الصرف) تلقّى ضربة قاصمة باتفاق سميثونيان، و الذي تضمن أيضا الاعتماد بدرجة أكبر، في الحسابات الدفترية لمعاملات الصندوق الائتمانية مع أعضائه، على عملة حسابية، كان يراد منها تقليل الاعتماد جزئيا على الدولار داخل الصندوق، وهي)حقوق السحب الخاصة (التي استحدثت بموجب)التعديل الأول لاتفاقية الصندوق (والذي تم الاتفاق عليه عام 1967، ودخل حيز النفاذ عام 1969 .

وقد فتح اتفاق (سميثونيان بابا) لم يغلق .فقد انخفض سعر التعادل الذهبي للدولار في نهاية 1971إلى 44,2 دولارا للأوقية، ووصل في عام 1972إلى 70,5 دولارا، ومازال يتراجع طوال عقد تقريبا، حتى تم التعديل الثاني لاتفاقية الصندوق (عام 1976) ، حيث لم يعد لأية عملة سعر تعادل رسمي بالذهب، وأصبح يُسمح، من ثم، بتذبذب قيم العملات، وأصبح نافذا في عام 1978، مما يعني تقنين مبدأ (تعويم العملات) بشكل نهائي . وكان قد تم قبل ذلك،

توقيع اتفاق في مؤتمر باريس بتاريخ 16من مارس عام 1973 ينص على فك الارتباط بين الدولار والذهب ، تأكيدا لما جرى عليه واقع العمل منذ مطلع السبعينات، بترك الحرية لأسعار صرف العملات الوطنية .

ورغم نزول الدولار (معوّما) من فوق عرشه الذهبي، فإنه لم يفقد مكانته المهيمنة في النظام النقدي والمالي الدولي، وظل هو عملة الاحتياطي الرئيسية لمعظم دول العالم، كما كان ولم يزل، وسيلة الدفع ووسيط الحساب في قسم مسيطر من المعاملات الدولية، كما هو الحال بالنسبة للسلع الاستراتيجية، لاسيما النفط، حتى الآن .ومع ذلك، فقد برز له منافس عنيد، من داخل التحالف الغربي ومعسكر الاقتصاد الرأسمالي، منافس أوربي بالذات .وتمثل ذلك في مشروع الاتحاد النقدي الأوربي، الذي ترجم في)نظام النقد الأوربي (عام 1979، والنص في معاهدة (ماستريخت) عام 1991على جدول زمني لتطبيق الاتحاد النقدي .وفي أول يناير 1999تم إطلاق العملة الأوربية الموحدة بالفعل اليورو. ومع ذلك، فقد بقيت (القاعدة الذهبية (لوحدة التحالف الغربي، نافذة، وتشتد رسوخا .وتستند هذه القاعدة، في مجال النظام النقدي والمالي الدولي، إلى أساسين :أساس قانوني، وأساس واقعي .فأما الأساس القانوني، فيتمثل في النص القانوني لاتفاقيتي الصندوق والبنك . وفقا لهذا النص، يوجد ربط قوي بين ثلاثة مقومات : رأس المال للمنظمتين، وحقوق التصويت، وهيكل الإدارة . فقد تحددت حصص الدول الأعضاء في رأس المال حسب قاعدة معقدة، مرجحة بعوامل القوة الاقتصادية للدول، وخاصة حجم الناتج القومي الإجمالي . ولذلك استأثرت الدول الصناعية الكبرى بالقسط الأكبر من رأسمال الصندوق والبنك . ثم أن الاتفاقيتين، قامتا بالربط بين نصيب كل دولة من رأس المال، وعدد ما تمتلكه من أصوات في اتخاذ القرارات، وخاصة في تخصيص الائتمان .ولذلك تستحوذ الولايات المتحدة وحدها على نحو 20%من القوة التصويتية .وتستأثر الدول الصناعية السبع بأكثر من 50%من إجمالي القوة التصويتية.

وأخيرا يأتي هيكل الإدارة، حيث تتمتع الدول الصناعية بنفوذ قوي، يتمثل بصفة خاصة فيما جرى عليه العرف، من أن يكون المدير العام للبنك الدولي أمريكيا (روبرت زوليك) حاليا، والمدير العام لصندوق النقد الدولي فرنسي الجنسية (شتراوس)- كان حاليا.

لذلك، إذن، يستأثر التجمع الغربي بالقوة النافذة في المؤسسات المالية الدولية، تأكيدا لمبدأ وحدة التحالف الغربي والمعسكر الرأسمالي، كما أشرنا، وهو نفس المبدأ الذي تم تطبيقه عمليا

من خلال القبول بالموقع المسيطر للدولار، منذ إيقاف قابلة تحويل الدولار إلى ذهب، وانهيار الاتفاق الأصلي لبريتون وودز!..

وبرغم انهيار بريتون وودز، وصيرورة النظام المالي الدولي بلا نظام !..فقد أوكلت دول التجمع الغربي إلى صندوق النقد الدولي منذ انفجار أزمة المكسيك بالتوقف عن الدفع عام 1982 دورا مركزيا في الإشراف على الأوضاع النقدية والمالية الدولية، وخاصة للدول النامية المدينة .وأُعطيت للصندوق صلاحية الإشراف على تصميم و تنفيذ حزم إنقاذ مالية للدول النامية التي تعاني من عبء الاستدانة المرتفع، عن طريق تدبير صفقة موارد مالية إجمالية، من مختلف المصادر، الرسمية والخاصة، والتي لا تشكل الموارد الإقراضية المقدمة من الصندوق والبنك سوى النزر اليسير منها .وهذا ما تم العمل به بالفعل في كافة الأزمات المالية التي مرت بها الدول النامية وغيرها منذ مطلع الثمانينات، في المكسيك)مرتين (وفي البرازيل وروسيا، وفي مجموعة الدول الآسيوية (1997-1996)وغيرها.

ولم يكن الدور المهيمن للصندوق خارج مهمته الأصلية حسب بريتون وودز دورا مجانيا .فقد كان الدور مقرونا بأمر آخر يشكل ملمحا آخر للمشهد النقدي والمالي الدولي، وذلك ما يتم التعبير عنه بمصطلح (المشروطية) على المستويين الجزئي والكلي :على المستوى الجزئي، تكون الموارد المقترضة مشروطة اقتصاديا (وربما سياسيا) بالتوجه إلى قطاعات معينة، وطبقا لقواعد بعينها .وعلى المستوى الكلي للاقتصاد، قام الصندوق والبنك بوضع حزمة برامج يتعين تنفيذها في البلاد النامية المقترضة (برامج التكيف الهيكلي) تعكس الأولويات الاقتصادية لدول الصناعية في العالم، وتترجم العقيدة (النيوليبرالية) التي أثبتت فشلها مؤخرا في الولايات المتحدة وسائر معاقل الاقتصاد الرأسمالي والقائمة على إطلاق العنان لقوى السوق وللشركات والبنوك الخاصة العملاقة، دون رقابة مجتمعية حقيقية. وهكذا تبلور الآتى :-

1- الدور المهيمن للصندوق خارج نصوص الاتفاقيات المنشئة، وعلى أنقاض نظام بريتون وودز. 2- المشروطية وإلى جانبهما أمر ثالث 3- "الدولرة" - دولرة النظام المالي العالمي، ترجمة للدور المهيمن للدولار (غير الذهبي) في المعاملات المالية والنقدية والتجارية الدولية .

وفي مواجهة هذا الواقع، تبرز ثلاثة معالم للإصلاح المالي والنقدي المنشود :

1- إعادة التفكير في بريتون وودز "، من وجهة نظر إقامة سلطة نقدية ومالية عالمية حقيقية، من خلال أجهزة ذات صلاحيات ملزمة للإشراف والمراقبة .

2- نزع "المشروطية" ، وكفالة الاستقلالية في إدارة الاقتصاد الكلي لكل دولة أو مجموعة إقليمية من الدول، انطلاقا من تقديرها لمصالحها الوطنية .

3- إقامة منظومة متعددة العملات، كأساس للحساب وتسوية المدفوعات الدولية .. ولم لا يكون من بينها الدينار العربي الحسابي .

4- ضرورة مواكبة التغير جوهري الحادث في ميزان القوة الاقتصادية العالمي بتغيير نمط الإدارة الاقتصادية العالمية، بحيث تكون متعددة الأطراف حقا .وأول ما ينبغي عمله في هذا المجال، "إعادة هيكلة "مؤسسات النظام المالي العالمي)العتيقة -(مؤسسات بريتون وودز، حتى تصير أقرب إلى التعبير عن أصوات العالم الجديد الذي يتخلق من حولنا.

وهنا يبرز دور كبير لمجموعة البريكس، ولمصر من خلال محاولة الاقتراب من هذا التجمع الكبير.

الفصل الثانى
بعض الملامح الأساسية لاقتصاد دول مجموعة البريكس

بعض الملامح الأساسية لاقتصاد دول مجموعة البريكس

مقدمـة :

يعيش النظام العالمي الحالي مرحلة انتقالية تتميز بالفوضى السياسية والاقتصادية، وتحاول دول البر يكس إرساء قواعد نظام عالمي جديد بعيدا من إيقاع اللاعبين التقليديين الذين أرسوا النظام السائد الذي كرس هيمنة القوى الغربية الكبرى التقليدية، وأدى إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. ولكن هل تستطيع مجموعة دول البر يكس أن تغير في منظومة قيادة الاقتصاد العالمي الحالية وهيمنة سياساتها؟ قد تكمن الإجابة في نظريات التطور التاريخية حول صعود الأمم وهبوطها، وحيث أن قيادة الاقتصاد العالمي ونظامه الدولي ينتزعهما من يمتلك أكبر قوة اقتصادية ذاتية عالميا، وربما ما يحدث في العالم اليوم يشير إلى أن دول البر يكس إذا تكاملت في إقتصاداتها ووحدت إرادتها ومواقفها فإنها تسير في طريقها لتحقيق ذلك.

لذلك نحاول من خلال التحليل الأتي أن نقترب أكثر من البر يكس لمعرفة عوامل القوة والنمو لهذه الدول وكذلك التعرف على أهم المشكلات والمعوقات التي تواجهها. وذلك من خلال رصد وعرض للعديد من الجوانب والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن من خلالها التوصل إلى العديد من الاستنتاجات حول مدى قدرة مجموعة البر يكس على قيادة الاقتصاد العالمي وتغيير موازيين القوة الدولية أم لا.

المبحث الاول
بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لدول المجموعة

أولا : المؤشرات السكانية

* الهيكل السكاني للصين : (شكل رقم (1)

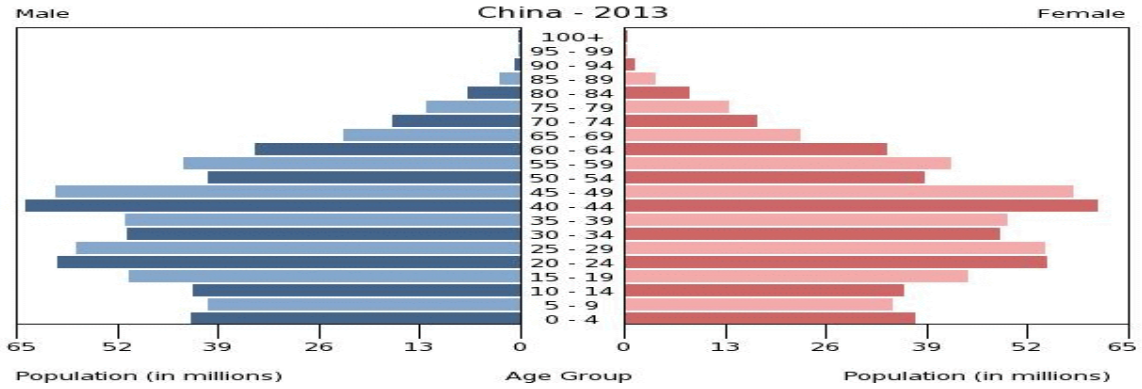

المصدر:الموقع الالكتروني الخاص ب Central Intelligence Agency
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html

يتركز معظم سكان الصين في الفئة العمرية من (25–54) عاما حيث بلغت نسبة السكان بها حوالي 46.7% بينما توجد نسبة 15.4% في الفئة العمرية (15–24) عاما بينما تبلغ أقل نسبة في الفئة العمرية أكبر من 65 عاما حيث تبلغ نسبة السكان 9.4% من إجمالي السكان بالصين ، بينما نجد أن معدل المشاركة في القوي العاملة في هذ هالفئة العمرية وهي نسبة الأفراد للنشطين اقتصاديا أو اللذين المشاركين في انتاج السلع والخدمات هي 71% من اجمالي القوي العملة (15عاما فأكثر) وبالتالي هناك 29% من القوي العاملة غير نشطة اقتصاديا وهذا ما يؤثر ع الاقتصاد في الاجل الطويل .

يلاحظ كذلك أن الهرم السكاني للصين يتبع الشكل المعتاد حيث يتركز النسبة الأكبر في الفئة العمرية (25–54) بينما تقل هذ هالنسبة كلما اتجهنا إلي السن الأصغر وكذلك تقل كلما اتجهنا ناحية السن الأصغر أو ناحية السن الأكبر.

* **<u>الهيكل السكاني للهند</u>** : **شكل رقم (2)**

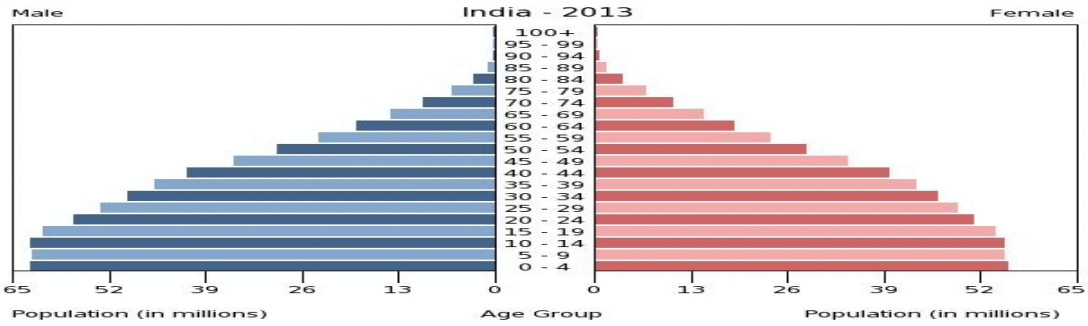

المصدر:الموقع الالكتروني الخاص ب **Central Intelligence Agency**

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/in.html

تتركز السكان في الهند في الفئة العمرية (25 – 54) عاما حيث بلغت النسبة حوالي 40.4% ، كذلك تتمتع الفئة العمرية (أقل من 14 عاما) حيث بلغت نسبة السكان في هذه الفئة حوالي 28.9% بينما توجد أقل نسبة في السكان في الفئة العمرية (أكبر من 65 سنة) حيث تبلغ نسبة السكان بها حوالي 5.7% بينما نجد انه حوالي 65% من السكان يتركزون في الفئة العمرية (15–65) عاما وهذا ما يؤثر علي نمو الاستهلاك لهذ هالدولة حيث يشهد الاستهلاك تحسناً في الهند مع توسع الاقتصاد وتنامي الطبقة الوسطي كذلك تؤثر هذ هالنسبة في ارتفاع معدلات النمو وذلك اذا كانت هذه الفئة نشطة اقتصاديا حيث نجد أن معدل المشاركة في القوي العاملة(15 عاما فأكثر) في هذ هالفئة العمرية وهي نسبة الأفراد النشطين اقتصاديا أو المشاركين في انتاج السلع والخدمات هي 56% من اجمالي القوي العملة (15عاما فأكثر) وبالتالي هناك 44% من القوي العاملة غير نشطة اقتصاديا وهذا ما يؤثر ع الاقتصاد في الاجل الطويل.

ومن خلال الشكل الموضح للهرم السكاني يلاحظ أنه يتبع الشكل الطبيعي حيث أن فئة الأطفال (أقل من 14 عاما) بها نسبة كبيرة وكذلك يوجد نسبة كبيرة من السكان في فئة الشباب (25 – 54) عاما .

* **الهيكل السكاني لروسيا :** **شكل رقم (3)**

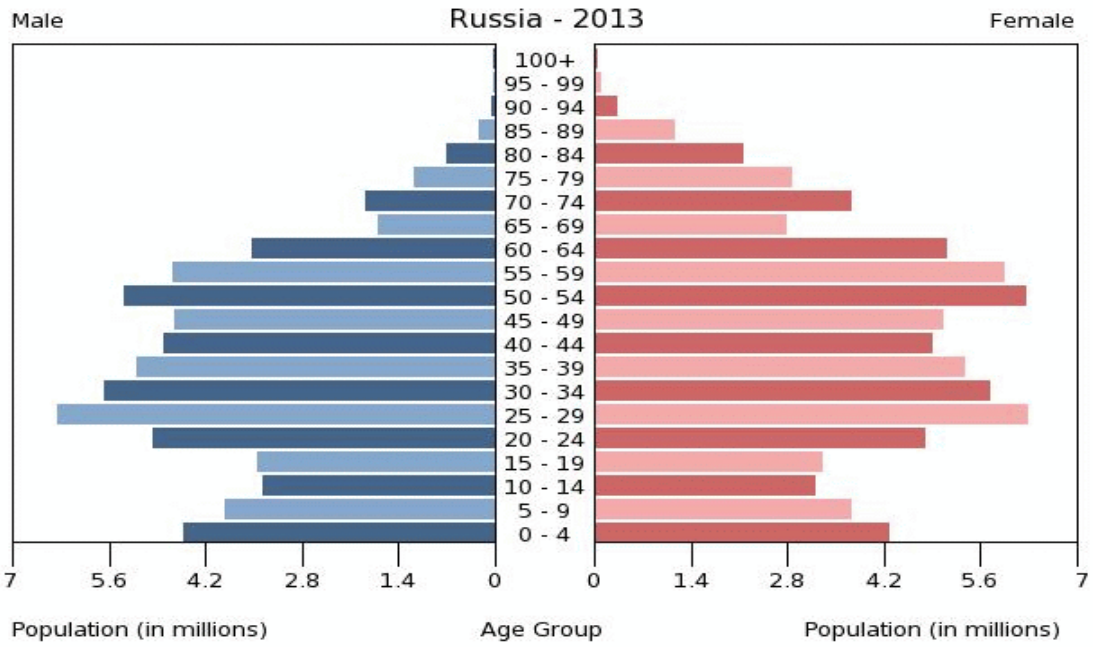

المصدر:الموقع الالكتروني الخاص ب **Central Intelligence Agency**

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/rs.html

تتميز روسيا بأكبر نسبة لها في الفئة العمرية (25 – 54) عاما حيث تبلغ النسبة 45.9% من إجمالي السكان بينما توجد نسبة 16% من إجمالي السكان في الفئة العمرية (أقل من 14) عاما ، والهرم السكاني لروسيا يتبع الشكل المعتاد حيث تتركز السكان لروسيا في الفئة العمرية (25 – 54) بينما يلاحظ انه في الفئة العمرية (15–65) عاما وهو سن العمل تتركز نسبة كبيرة من السكان 70.9% وبالتالي ارتفاع معدلات الاستهلاك في هذ هـ الدولة بينما نجد أن معدل المشاركة في القوي العاملة (15 عاما فأكثر) في هذ هـالفئة العمرية وهي نسبة الأفراد النشطين اقتصاديا أو المشاركين في انتاج السلع والخدمات هي 64% من اجمالي القوي العملة (15عاما فأكثر) وبالتالي هناك 36% من القوي العاملة غير نشطة اقتصاديا وهذا ما يؤثر ع الاقتصاد في الاجل الطويل.

* **هيكل السكان في جنوب افريقيا :** **شكل رقم (4)**

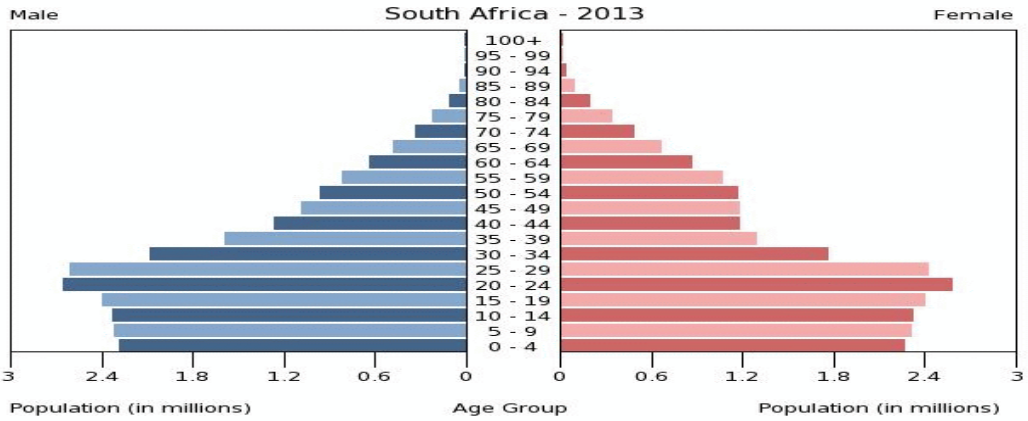

المصدر:الموقع الالكتروني الخاص ب Central Intelligence Agency

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sf.html

(15 عاما فأكثر) في هذ هالفئة العمرية وهي نسبة الافراد النشطين اقتصاديا أو المشاركين في انتاج السلع والخدمات هي 52% من اجمالي القوي العمل ة (15عاما فأكثر) وبالتالي هناك 48% من القوي العاملة غير نشطة اقتصاديا وهذا ما يؤثر ع الاقتصاد في الاجل الطويل وكذلك في الوقت الحالي حيث إن جنوب افريقيا تعاني من التدهور الاقتصادي.

* **الهيكل السكاني للبرازيل :** **شكل رقم (5)**

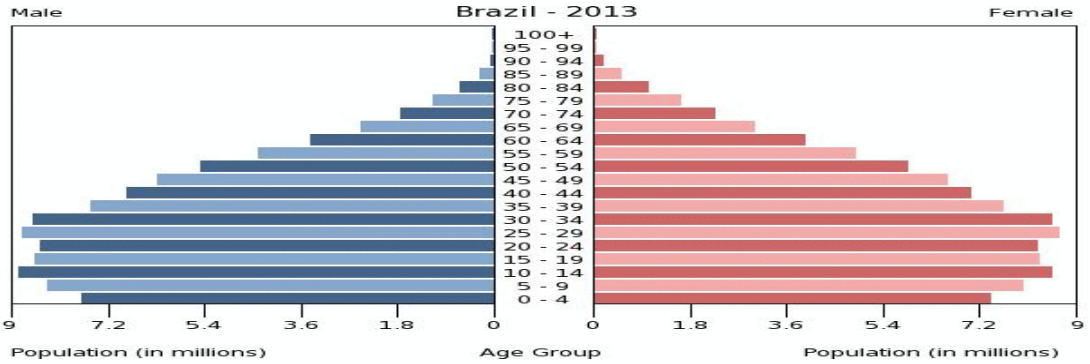

المصدر:الموقع الالكتروني الخاص ب Central Intelligence Agency

https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/br.html

توجد نسبة كبيرة من السكان في الفئة العمرية (أقل من 14) عاما حيث تبلغ نسبة السكان بها حوالي 24.2% من إجمالي السكان ، بينما توجد نسبة كبيرة من السكان في الفئة العمرية (25 – 54) عاما حيث تبلغ نسبة السكان بها حوالي 43.6% ، بينما توجد نسبة قليلة في الفئة العمرية (55–64) حيث تبلغ نسبة السكان بها حوالي 8.2% من إجمالي

السكان وهذا يلاحظ أيضا من شكل الهرم السكاني للبرازيل حيث يتركز معظم الفرد في الفئة العمرية (55 –64) بينما تقل كلما اتجهنا إلي الفئات الأكبر عمرا في السكان بينما نجد انه في فئة القوي العاملة هناك حوالي 68.5% من السكان متركزين في هذ هالفئة العمرية ، وبالنسبة لمعدل المشاركة في القوي العاملة(15 عاما فأكثر) في هذ هالفئة العمرية وهي نسبة الأفراد النشطين اقتصاديا أو المشاركين في انتاج السلع والخدمات هي 70% من اجمالي القوي العمله (15عاما فأكثر) وبالتالي هناك 30% من القوي العاملة غير نشطة اقتصاديا وهذا ما يؤثر على الاقتصاد في الأجل الطويل.

ثانيا : معدلات البطالة السنوية خلال الفترة (2008-2012)

جدول رقم (1)

	2008	2009	2010	2011	2012
الصين	4	4.3	4.2	4.1	4.1
الهند	8	9.4	9.4	9.4	3.6
البرازيل	7.1	8.3	6.2	6.7	5.5
روسيا	6.2	8.3	7.3	6.5	5.5
جنوب افريقيا	22.7	23.7	24.7	24.7	25
مصر	8.7	9.4	9	12	12.7

المصدر : الموقع الالكتروني للبنك

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries

شكل رقم (6)

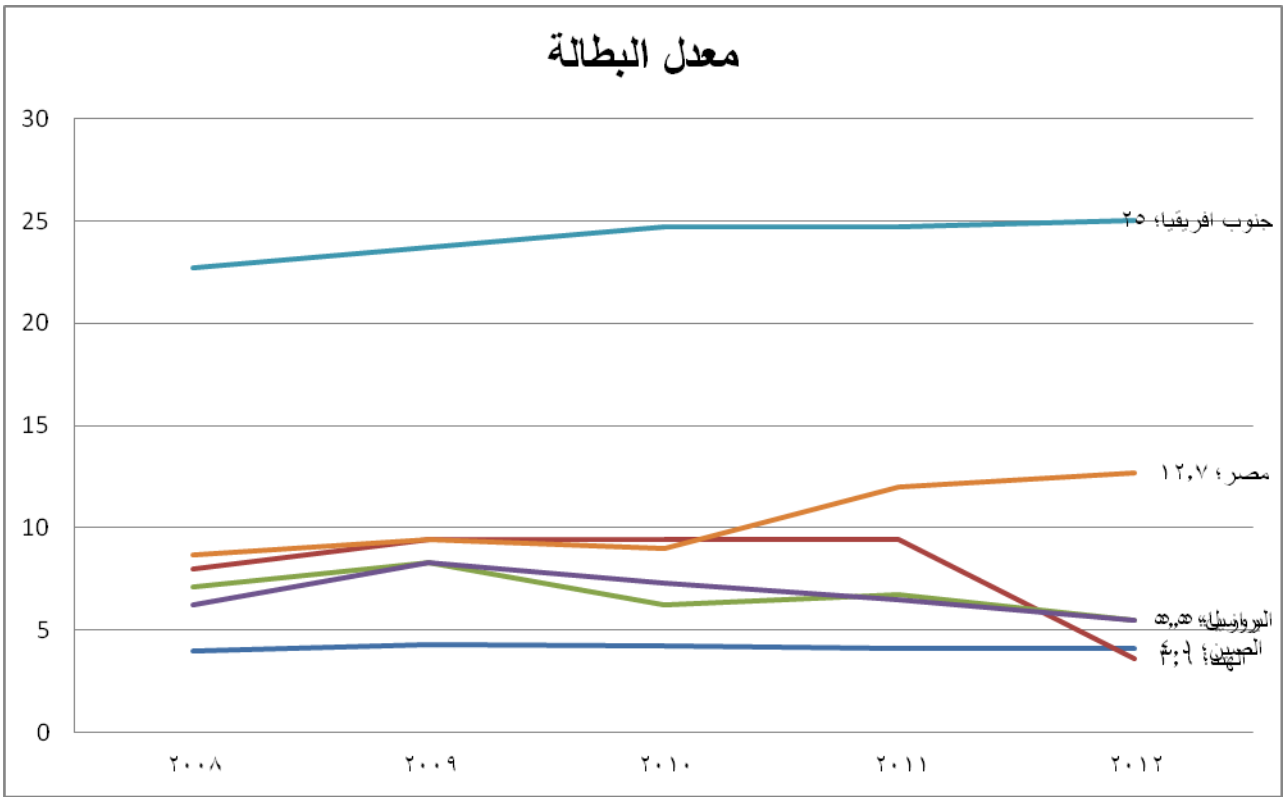

من الملاحظ تتراوح معدلات البطالة في الصين ما بن 4% : 4.3% خلال الفترة (من 2008 إلي 2012) حتي بلغت عام 2012 حوالي 4.1% وهي أقل معدلات للبطالة بين دول مجموعة البريكس خلال فترة الخمس سنوات (2008 إلي 2012) بينما في دولة الهند فنجد أن هناك تفاوت بين معدلات البطالة حيث بلغت عام 2008 معدل 8% وعام 2009 زادت النسبة الي 9.4% وكذلك عامي 2010 ، 2011 قد بلغت 9.4% ويلاحظ هبوط معدل البطالة إلي أقل درجة له في الهند عام 2012 وهو 3.6% . بينما تتراوح معدلات البطالة في البرازيل ما بين (5.5% ، 8.3%) خلال الفترة من (2008 إلي 2012) حيث يلاحظ ارتفاع معدلات البطالة عام 2009 حيث قد بلغ ارتفاع في معدل البطالة بنسبة1.2% عنه في عام 2008 حيث بلغ معدل البطالة عام 2009 حوالي 8.3% . ثم تبع ذلك عام 2010 حتي عام 2012 انخفاض مستمر في معدل البطالة حيث بلغ 6.2% عام 2010 (وهو العام الذي يلي بدء مفاوضات تكوين مجموعة البريكس حيث بدأت المفاوضات لهذهالمجموعة عام 2009) بينما وصل إلي 5.5% عام 2012 .

أما فيما يخص دولة روسيا فيلاحظ زيادة نسبة البطالة عام 2009 عنه في عام 2008 بنسبة 201% وهذا يعد تباعا للأزمة المالية العالمية وما ترتب عنها تدهور في الاقتصاد وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة حيث بلغ عام 2008 حوالي 6.2% بينما في عام 2009 بلغ

معدل البطالة 8.3% ثم تلا ذلك إنخفاض متتالي في معدلات البطالة من عام 2010 حتي عام 2012 حيث بلغ عام 2012 حوالي 5.5% .

وبمقارنة دول مجموعة البريكس من حيث معدلات البطالة يلاحظ أن أقل معدلات بطالة تتميز بها الصين بينما اعلي نسبة لها هي جنوب افريقيا حيث سجلت اعلي معدلات البطالة بهذ ه الدولة حيث بلغت 22% عام 2008 ثم تبع ذلك ارتفاع متوالي خلال الفترة (من 2008 إلي 2012) حتي بلغ أعلي نسبة لها عام 2012 بمعدل 25% .

بالنسبة لمصر فقد شهدت ارتفاع في معدلات البطالة خلال الخمس سنوات الماضية حيث بلغت عام 2008 بمعدل 8.7% واستمرت في تزايد مستمر حتي بلغت اكبر معدل لها عام 2012 حيث بلغ معد ل البطالة 12.7% وذلك بعد التدهور الاقتصادي الذي شهدته مصر خلال الفترة الماضية نظرا لما شهدته من عدم استقرار سياسي في هذه الفترة .

يلاحظ أن دول مجموعة البريكس تتقارب في معدلات البطالة ماعدا دولة جنوب افريقيا تتميز بإرتفاع معدلات البطالة بها عن باقي دول المجموعة % وذلك وفقا لبيانات البنك الدولي علي الرغم من ان بعض المصادر تعطي معدلات اعلي للبطالة.

ثالثا : نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2008-2012)

جدول رقم (2)

	2008	2009	2010	2011	2012
البرازيل	8622.709	8373.34	10978.09	12575.98	11339.52
الصين	3413.589	3749.272	4447.756	5441.759	6188.194
الهند	1042.084	1147.239	1419.113	1533.666	1489.235
روسيا	11700.22	8615.659	10709.5	3284.039	14037.03
جنوب افريقيا	5597.967	5758.003	7266.079	7942.834	7507.675
مصر	2156.763	2461.531	2803.533	2972.367	3187.313

المصدر : الموقع الالكترونى للبنك الدولى .

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries

شكل رقم (7)

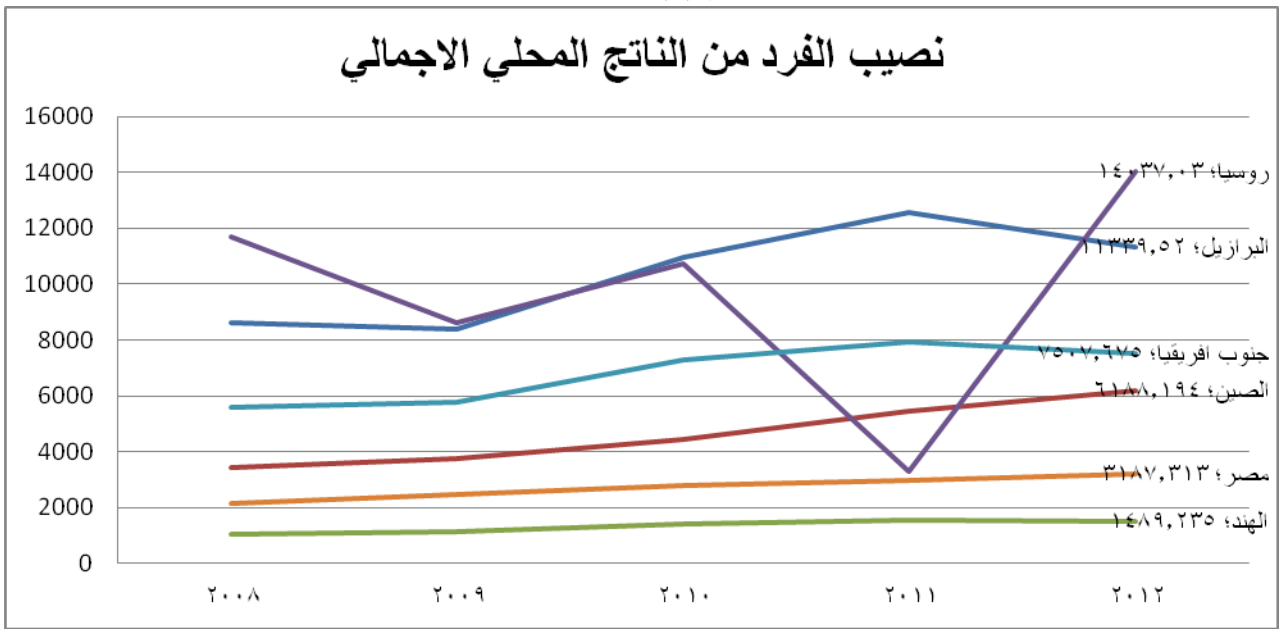

يلاحظ من الجدول رقم (2) والشكلين رقما (6) و(7) أنه يتفاوت مقدار نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث تتراوح ما بين (11700.22 ، 14037.03) خلال الفترة (2008 إلي 2011) وتبلغ أقل قيم هذا المقدار في الهند حيث كانت 1489.235 عام 2012 .

من الشكل رقم (7) يلاحظ أن روسيا تبلغ أكبر قدر من نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ 11700.8 دولار عام 2008 ثم انخفض إلي 8615.659 دولار عام 2009 وقد بلغت أعلي قيمة لها عام 2012 حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حوالي 14037.03 دولار طبقا لبيانات البنك الدولي وقد بلغت أقل قيمة لها عام 2011 حيث بلغ نصيب الفرد حوالي 3284.039 دولار امريكي.

تعتبر دولة الهند أنها أقل دول مجموعة البريكس من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ عام 2008 حوالي 1042.084 دولار واستمر في زيادة حتي عام 1533.666 دولار عام 2011 بينما تراجعت مرة اخري عام 2012 حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حوالي 1489.24 دولار.

فيما يخص الصين فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعتبر أقل مقارنة بمعظم دول مجموعة البريكس (البرازيل – روسيا – جنوب افريقيا) علي الرغم من ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للصين عن باقي هذه الدول ولكن نتيجة لازدياد حجم السكان للصين عن هذه الدول

فإنه من الطبيعي أن يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي يزداد بإستمرار خلال الفترة من (2008 إلي 2012) حيث بلغ عام 2008 3413.89 دولار حتي وصل عام 2012 مقدار 6188.194 دولار للفرد.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مصر يتزايد بصفة مستمرة إبتداءا من عام 2008 (حيث بلغ نصيب الفرد حوالي 21567.76 دولار) حتي عام 2012 حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حوالي 3187.313 دولار للفرد وذلك علي الرغم من تراجع معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي في السنوات الاخيرة وبالتالي تراجع الناتج المحلي الاجمالي للدولة وهذا علي عكس البيانات الموجودة (بناء علي بيانات البنك الدولي) .

نمو الناتج المحلي الاجمالي (% سنويا)

جدول رقم (3)

	2008	2009	2010	2011	2012
البرازيل	5.2	-0.3	7.5	2.7	0.9
الصين	9.6	9.2	10.4	3.9	7.8
مصر	7.2	4.7	5.1	1.8	2.2
الهند	3.9	8.5	10.5	6.3	3.2
روسيا	5.2	-7.8	4.5	4.3	3.4
جنوب افريقيا	3.6	-1.5	3.1	3.5	2.5

المصدر : الموقع الالكترونى للبنك الدولى

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries

شكل رقم (8)

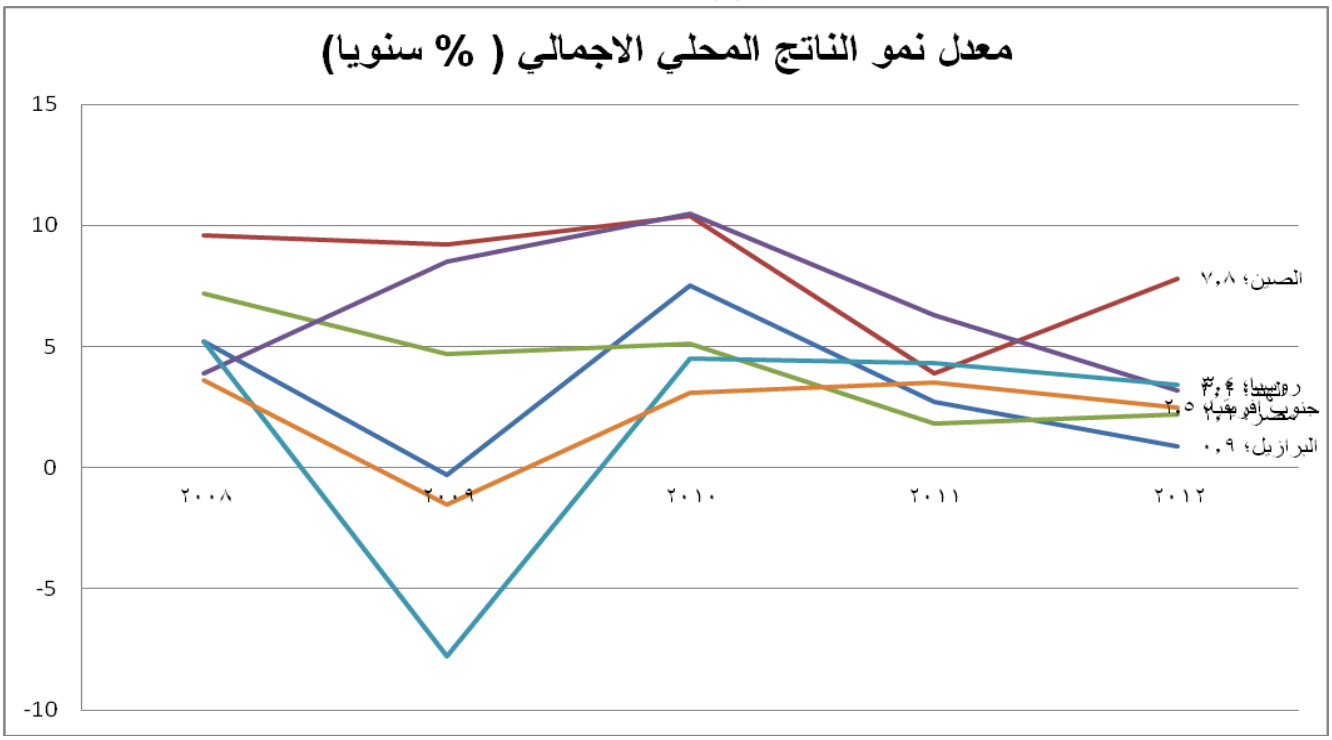

من الجدول رقم (3) والشكل رقم (8) يلاحظ أن الصين التي تتمتع بأكبر معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي من بين دول مجموعة البريكس حيث يبلغ معدل نمو الناتج المحلي للصين حوالي 7.8%عام 2012 وهذا يعد ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي عن عام 011 (3.9%) وكان هذا الانخفاض الواضح في معدلات النمو عن عام 2010 (10.4%) وذلك نتاجا لما تبعته أثار الأزمة المالية العالمية ، بينما يلاحظ إنخفاض معدلات النمو في باقي المجموعة حيث تبلغ معدل النمو السنوي للهند حوالي 3.2% ، ولروسيا حوالي 3.4% ، بينما يلاحظ أن معدل النمو لجنوب افريقيا 2.5% ، بينما تعاني البرازيل أقل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ عام 2012 حوالي 0.9% ، بينما يلاحظ أن الهند قد إرتفع معدل النمو في عام 2009(3.9) عنه في عام 2008(8.5) علي الرغم من وجود الأزمة المالية العالمية وذلك لان الهند تتمتع بإقتصادها المغلق وبالتالي لم تتأثر بوجود الأزمة المالية العالمية .

شهدت روسيا إنخفاض ملحوظ في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي سنة 2009 حيث بلغ حوالي (– 7.8%) وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وما ترتب عنها من تدهور في الاقتصاديات بينما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للصين اعلي قيمة له عام 2010 حيث بلغ 10.5% .

بالنسبة لمصر فقد شهدت انخفاض في معدلات النمو خاصة عام 2011 حيث انخفض عن العام السابق له 2010 بمقدار 3.3% حيث بلغ عام 2010 حوالي 5.1% (طبقا لبيانات البنك الدولي) بينما بلغ عام 2011 حوالي 1.8% ثم ارتفع مرة اخري بنسبة طفيفة حتى ازداد الى 2.2% لعام 2012 ويرجع هذا الي حالة عدم الاستقرار السياسي وبالتالي الاقتصادي في مصر نظرا للظروف التي تمر بها بعد ثورة يناير 2011 وهذا طبقا لبيانات البنك الدولي علي الرغم من أن هناك مصادر بها معدل النمو للناتج المحلي الاجمالي لمصر 0.8 .

رابعا : هيكل الناتج المحلي الاجمالي (الزراعة – الصناعة – الخدمات)

أ. مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي

جدول رقم (4)

	2008	2009	2010	2011	2012
البرازيل	6	6	5	5	5
الصين	11	10	10	10	10
الهند	18	18	18	18	17
جنوب افريقيا	3	3	3	2	3
روسيا	4	5	4	4	4
مصر	13	14	14	15	14

المصدر : الموقع الالكترونى للبنك الدولى .

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries

الشكل رقم (9)

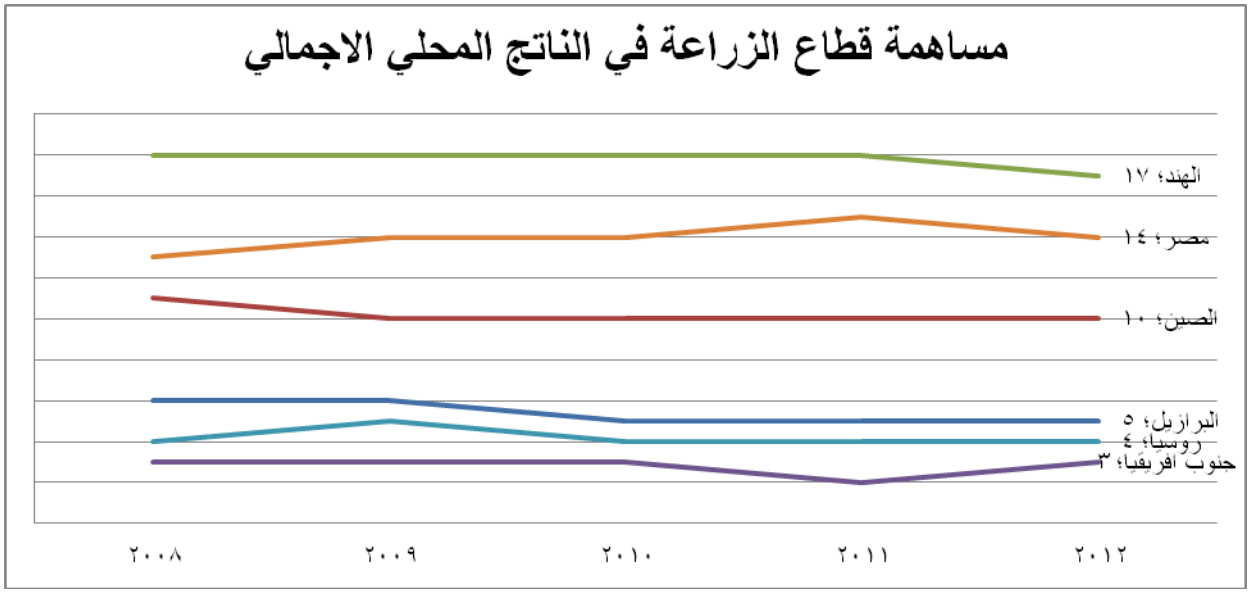

هناك العديد من الدول التي تعتمد بشكل كبير علي الزراعة ومن خلال بيانات البنك الدولي يلاحظ أنه من بين دول مجموعة البريكس يوجد الهند هي أكبر الدول اعتمادا علي الزراعة حيث بلغت نسبة مساهمة الزراعة 18% من الناتج المحلي الاجمالي وهذا وفقا لبيانات البنك

الدولي وهناك بعض المصادر التي تفيد بمساهمة قطاع الصناعة بنسبة تفوق 25% من الناتج المحلي الاجمالي مثل [1] يليها في ذلك الصين حيث يبلغ مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي حوالي 10% عام 2012 هذا بعد إنخفاض عن عام 2008 حيث شهدت ثبات من عام (2009 إلي 2012) ، ويلاحظ أن جنوب افريقيا هي أقل دول مجموعة البريكس في إعتمادها علي قطاع الزراعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت مساهمة قطاع الزراعة في المتوسط حوالي 3% من الناتج المحلي الاجمالي .

بالنسبة لمصر يعتبر مساهمة قطاع الزراعة نسبة لا بأس بها حيث تبلغ نسبة المساهمة حوالي 14% عام 2012 حيث تراجعت هذه النسبة عنها في عام 2011 حيث كانت 15% من الناتج المحلي الاجمالي .

ب0 <u>مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي</u>

جدول رقم (5)

	2008	2009	2010	2011	2012
البرازيل	28	27	28	28	26
الصين	47	46	47	47	45
الهند	28	28	28	27	26
جنوب افرقيا	32	31	30	29	28
روسيا	36	34	35	37	36
مصر	38	37	38	38	39

المصدر : الموقع الالكترونى للبنك الدولى .

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries

شكل رقم (9)

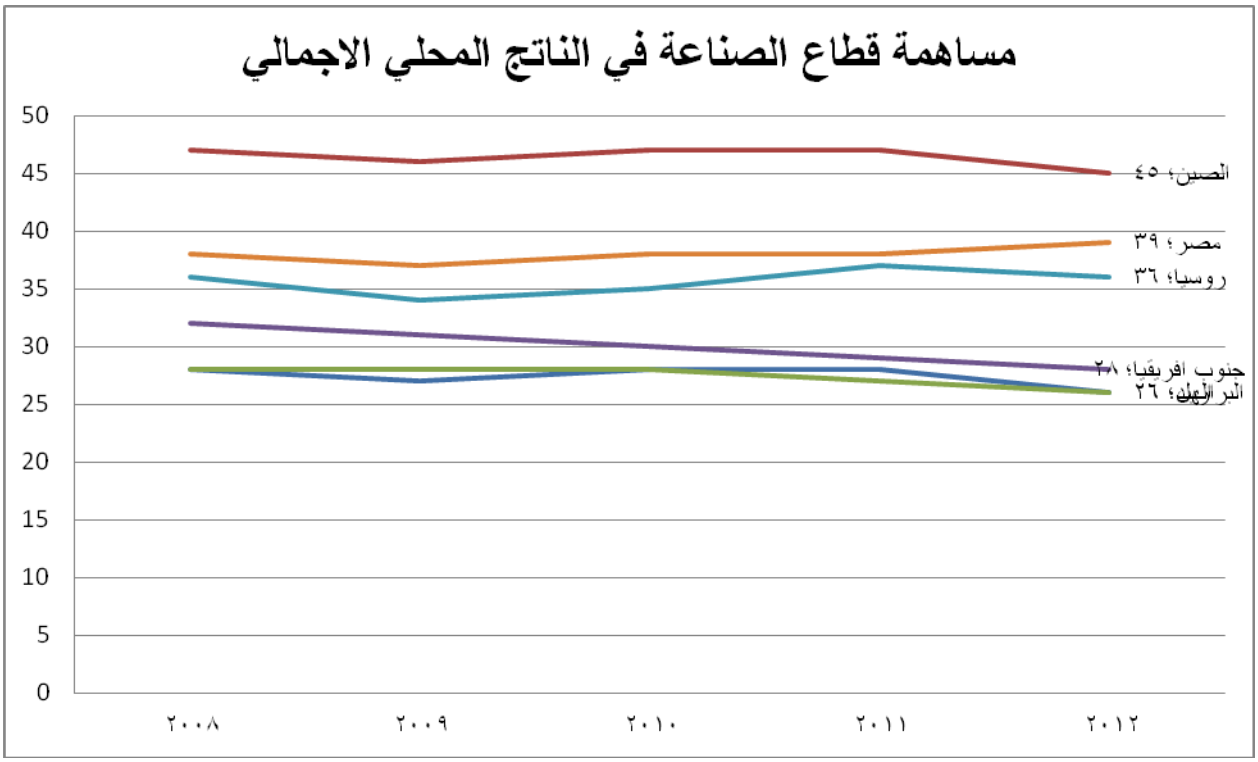

تساهم الصناعة بنسبة مهمة في الناتج المحلي الاجمالي في دول مجموعة البريكس حيث تساهم في دول هذه المجموعة نسبة ما بين (27% : 37%) من الناتج المحلي الاجمالي حيث سجلت الصين أعلي نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي (45 % عام 2012) هذا بعد أن كانت 47% عام 2011.

بينما سجلت الهند أقل نسبة لمساهمة قطاع الصناعة من بين دول مجموعة البريكس حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي حوالي 26% عام 2012 هذا بعد الانخفاض عن عام (2010 ، 2011) حيث كانت النسبة عام 2010 (28%) وعام 2011 (27%) من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي . كذلك البرازيل تتميز بإعتمادها البسيط علي قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت نسبة مشاركة هذا القطاع لعام 2012 حوالي 26% من إجمالي الناتج المحلي.

روسيا تعتمد في تكوين الناتج المحلي الاجمالي علي نسبة ليست كبيرة في قطاع الصناعة حيث تراوحت نسبة مساهمة قطاع الصناعة ما بين (34% ، 37%) ما بين الزيادة عاما والنقصان عاما آخر خلال الفترة (من 2008 إلي 2012) .

تعتمد مصر بشكل ليس بكبير علي قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ مساهمته 39% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2012 حيث ارتفعت عن سابقتها بمعدل 1% بعد أن كانت هذ هالنسبة ثابتة لعامي (2010 – 2011) حيث كانت تبلغ مساهمة قطاع الصناعة نحو 38% من الناتج المحلي الاجمالي.

ج. مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي

جدول رقم (6)

	2008	2009	2010	2011	2012
البرازيل	66	68	67	67	68
الصين	42	43	43	43	45
الهند	54	55	54	56	57
جنوب افريقيا	65	66	68	68	69
روسيا	59	62	61	59	60
مصر	49	49	48	48	46

المصدر الالكترونى الخاص بـ Central Intelligence Agency
https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html

شكل رقم (11)

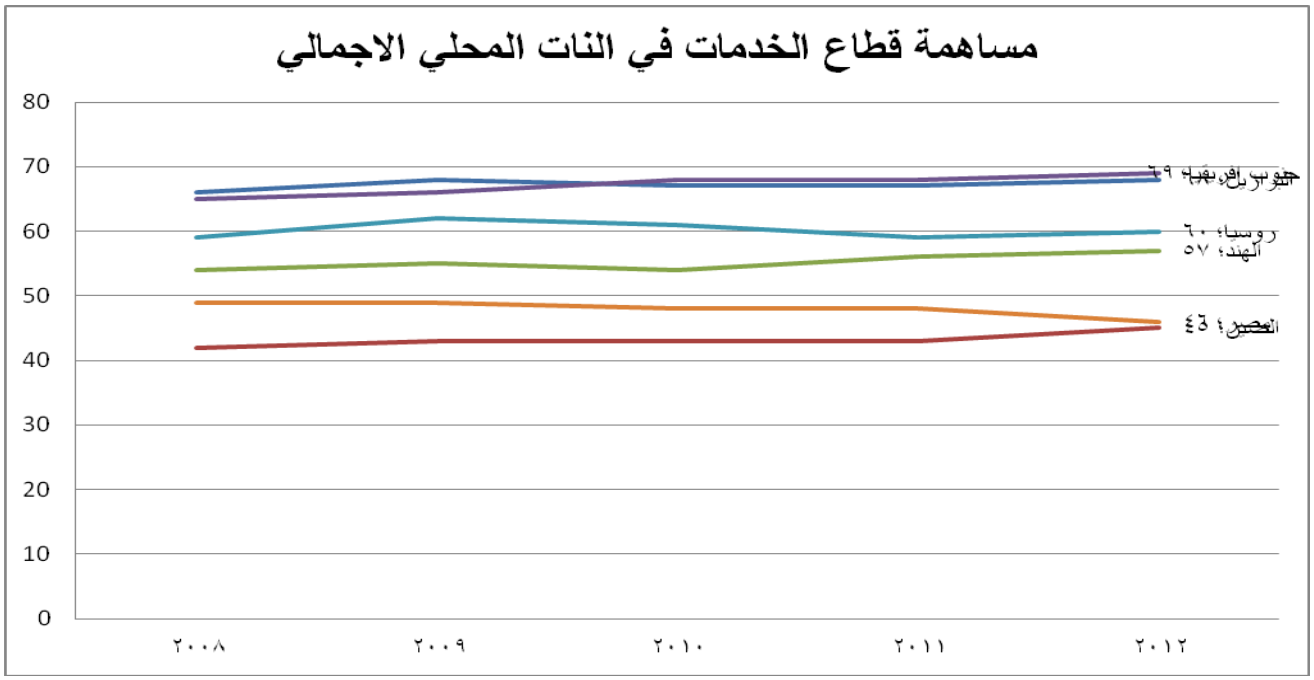

يحظي قطاع الخدمات بالمشاركة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث لا تقل نسبة المشاركة لقطاع الخدمات عن 45% عام 2012 وهي نسبة ليست بالضئيلة ، تعتبر الصين هي أقل دول مجموعة البريكس إعتمادا علي قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات 42% عام 2008 ثم استمرت هذ هالنسبة في التزايد حتي وصلت إلي أعلي قيمة لها عام 2012 حيث أصبحت 45% من الناتج المحلي

الاجمالي وذلك حيث أنها تعتمد علي الصناعة بنسبة كبيرة لها (حيث ان الصناعة تساهم بنسبة 45% من الناتج المحلي الاجمالي) ، يليها روسيا حيث يعتمد الناتج المحلي الاجمالي علي قطاع الخدمات بنسبة ليست بسيطة حيث بلغت مساهمة قطاع الخدمات في المتوسط 60% حيث تراوحت النسبة بين (59 % : 62%) من الناتج المحلي الاجمالي . تعتبر دولة جنوب افريقيا هي اكبر دولة بين دول مجموعة البريكس إعتمادا علي قطاع الخدمات حيث يساهم قطاع الخدمات في المتوسط حوالي 67% من إجمالي الناتج المحلي ، ويلاحظ ارتفاع الاعتماد علي قطاع الخدمات بصفة مستمرة خلال الفترة (2008 إلي 2012) حيث بلغت هذهالنسبة عام 2008 (65%) وإستمرت في الزيادة حتي عام 2012 حيث بلغت النسبة 69% من الناتج المحلي الاجمالي . يساهم قطاع الخدمات بنسبة 48% (في المتوسط) من الناتج المحلي الاجمالي حيث تراجعت النسبة عام 2012 حيث شهد مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت 46% عنها في عام 48% لعام 2011 من الناتج المحلي.

يعتبر اقتصاد مصر من أكثر اقتصاديات تنوعا في منطقة الشرق الأوسط ، حيث تساهم قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بنسب شبه متساوية فى الناتج القومى. ونتيجة لمراحل الإصلاح الهيكلى الذى يطبق الجيل الثالث منه حالياً ، فإن اقتصاد مصر يحقق نمواً بنسب متزايدة مستنداً إلى مناخ جاذب للإستثمار من حيث البيئة التشريعية والسياسية الملائمة ، والاستقرار الداخلى وتحرير التجارة والسوق ، وما تمتلكه مصر من بنية أساسية قوية للنقل والمواصلات والاتصالات ومصادر الطاقة ، والأيدى العاملة الماهرة ، والمدن الصناعية الحديثة ، والمناطق الحرة ، والنظام المصرفى ، وسوق الأوراق المالية .

<u>القوي العاملة في كل قطاع</u>

جدول رقم (7)

	الزراعة	الصناعة	الخدمات
البرازيل	%15.70	%13.30	%71
الصين	%34.80	%29.50	%35.70
الهند	%53	%19	%28
روسيا	%7.90	%27.40	%64.70
جنوب افريقيا	%9	%26	%65

المصدر : الموقع الالكترونى الخاص بـ

Central Intelligence Agency https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ch.html

شكل رقم (12)

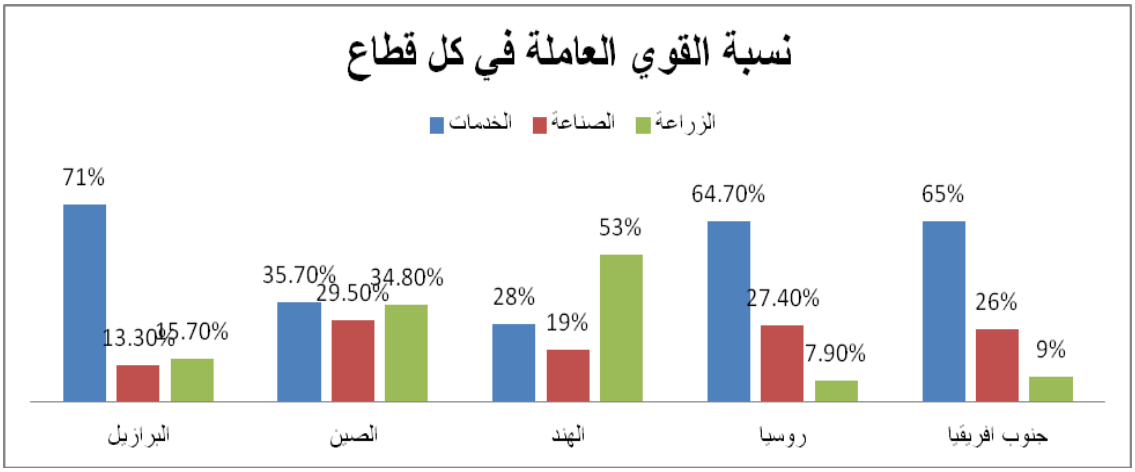

من الشكل رقم (12) يلاحظ أن القوي العاملة في قطاع الخدمات هي الاكثر في البرازيل عن مثيلتها في بقي الدول حيث يعمل بها 71% من إجمالي القوي العاملة يليها جنوب إفريقيا حيث يعمل بها حوالي 65% من إجمالي القوي العاملة وذلك حيث أن الناتج المحلي الاجمالي الاجمالي لكلا البلدين يعتمد بنسبة كبيرة علي قطاع الخدمات.

بينما تتمتع الصين بإرتفاع نسبة العاملين في قطاع الصناعة حيث يعمل بها 29.5% من إجمالي القوي العاملة ولكن مقارنة بباقي القطاعات في الصين فإن نسبية العاملين في الصناعة هي الاقل علي الرغم من ان الصناعة هي الاكبر مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي للصين.

كذلك تعتبر الهند هي أكبر الدول في مجموعة البويكس إعتمادا علي الزراعة حيث يعمل بها حوالي 53% من إجمالي القوي العاملة بها .

المبحث الثانى

ملامح النمو لدول البريكس

أولا: لمحة سريعة حول تكون مجموعة البر يكس[أ]

– مجموعة البر يكس تكتل اقتصادي [2] يتكون من مجموعة دول وقد عُقدت القمة الأولى لهم بمشاركة الدول المؤسسة : البرازيل وروسيا والهند والصين في يوليو عام 2008 باليابان على هامش قمة الثماني الكبار وفي يونيو 2009 عُقدت القمة الثانية في روسيا ، وفي بداية عام 2011 انضم إلى المجموعة عضو خامس وهو جنوب إفريقيا، ظهر البريك لأول مرة كمفهوم اقتصادي في عام 2001، على يد جيم أونيل وهو اقتصادي بارز في مؤسسة جولدمان ساكس وكلمة " BRIC"" بريك " ترمز إلى الأحرف الأولى لتسميات الأربع دول المؤسسة وبعد انضمام جنوب أفريقيا تم زيادة حرف S لتصبح "BRICS"" بريكس " ، وتنبأ عدد كبير من المؤسسات الاقتصادية بأن يتفوق الحجم الإجمالي لإقتصادات هذه البلدان في عام 2050 على المؤشرات الاقتصادية لمجموعة الدول السبع الكبرى أما بحلول عام 2025 فسيتقدم على إقتصاد الولايات المتحدة.

– مجموعة "بريكس" تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدتها الساحة الدولية من قبل، حيث لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس، سواء سياسي أو اقتصادي أو ثقافي أو غيره، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل تأتي من أربع قارات مختلفة، كما أن هناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الإنتاجية، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة بشكل نسبي، فهي مجموعة محايدة تماما بالنسبة للتوازنات السياسية العالمية لأنها تضم دولا مختلفة ومتباينة إلى حد كبير في التوجهات السياسية والأنظمة الاقتصادية وتمثل توجهات عالمية مختلفة، كما أن اهتمام المجموعة يتركز في الأساس على النواحي الإقتصادية والمالية العالمية ، ولا يتعرض لأية قضايا سياسية إلا إذا كانت مرتبطة بالشأن الإقتصادي العالمي من قبيل مقترحات مثل طرح عملة دولية جديدة أو إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين.

[أ]) www. Businesstendersmag.com،جيهان أبو اليزيد، تقرير حول مجموعة البر يكس،2013.

[2]) لتوضيح اكثر ارجع الى الفصل الاول من هذا البحث فى تحديد هوية البريكس .

– غير أن هذه الدول الخمس بينها رابط ثقافي هام، وهو أنها لا تنتمي إلى "دائرة الحضارة الغربية"، بل تشكل مزيجاً متميزاً من حضارات مختلفة، لكن المؤكد أن الرابط السياسي الذي يربط هذه الدول الخمس، والذي على أساسه نشأت هذه المجموعة، هو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية، هذه الهيمنة التي تسببت في إغراق الاقتصاد العالمي في أزمات يعاني الكثير من أجل الخروج منها.

– ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن هذه المجموعة الخماسية التعاونية، والتي تشكل قرابة ثلث سكان العالم وتمثل ما يزيد على ربع مساحة المعمورة، حققت ناتجا محليا إجماليا إسميا مجمعا يقدر بحوالي 13,6 تريليون دولار أمريكي عام 2011، وهو ما يقدر بـ19,5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في العالم ، وقد نمت التجارة فيما بين دول البر يكس بمتوسط سنوي نسبته 28 في المائة من 2001 إلى 2010 ووصلت إلى 239 مليار دولار في 2010، لتمثل نسبة أكبر بكثير من التجارة الدولية . هذا بالإضافة إلى أن البر يكس سوف تصبح أكثر جذبا لرأس المال الدولي حيث تعتبر أسواق البر يكس أكثر جذبا للشركات بسبب تمتعها بقوة عمالية أرخص وأسواق كبيرة الحجم ومتنوعة في الشرائح الدخلية. وتظهر التوقعات طويلة الأجل أن البر يكس سوف تسهم بقرابة 50% من أسواق الأسهم العالمية بحلول عام 2050 وهذا يعبر عن قدراتها التنافسية المتنوعة الصاعدة.

– والجزء التالي يوضح رصد وعرض لملامح النمو الخاصة بدول مجموعة البر يكس فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والاستثمارات الدولية وكذلك تصنيف اقتصاديات دول هذه المجموعة في الاقتصاد العالمي.

<u>ثانيا: ملامح النمو لدول مجموعة البر يكس</u>

أ) <u>وضع دول مجموعة البر يكس فيما يتعلق بالتجارة الخارجية</u>[1]

– في البيان الختامي لقمة جنوب إفريقيا تم الاتفاق على أن الاستثمار والتجارة هما ركيزتي التعاون الإقتصادى بين دول البر يكس لذلك فإن رؤساء هذه الدول أكدوا على ضرورة الاستمرار في دعم التجارة البينية بين دول البر يكس لتبلغ على الأقل 500 مليار دولار بحلول عام 2015 .

[1]) قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية، بيانات سلاسل زمنية لدول البريكس.www.wto.org

- بلغ حجم التبادل التجاري بين دول البر يكس والدول المتقدمة حوالي 6,5 تريليون دولار في 2012 وتستحوذ الصين وحدها على ثلثي هذا الرقم، وهذا يعبر عن أهمية هذه الدول في إنعاش حركة التجارة الدولية.

جدول رقم (8)

Total merchandise trade, us dollar at current prices (millions)

Reporter	Flow	Indicator	Partner	2008	2009	2010	2011	2012
European Union (27)	Exports	Total merchandise	World	5935795	4597460	5165870	6076455	5803285
European Union (27)	Imports	Total merchandise	World	6326180	4784250	5396455	6305950	5937635
Brazil	Exports	Total merchandise	World	197942	152995	201915	256040	242580
Brazil	Imports	Total merchandise	World	182377	133677	191537	236946	233372
China	Exports	Total merchandise	World	1430693	1201612	1577754	1898381	2048714
China	Imports	Total merchandise	World	1132567	1005923	1396247	1743484	1818405
India	Exports	Total merchandise	World	194828	164909	226350	302905	294158
India	Imports	Total merchandise	World	321032	257202	350234	464463	489668
Russian Federation	Exports	Total merchandise	World	471606	303388	400630	522011	529255
Russian Federation	Imports	Total merchandise	World	291861	191803	248634	323831	335446
South Africa	Exports	Total merchandise	World	80782	61677	80892	98047	87256
South Africa	Imports	Total merchandise	World	101640	74054	94226	121606	124245
United States	Exports	Total merchandise	World	1287442	1056043	1278495	1480290	1545709
United States	Imports	Total merchandise	World	2169487	1605296	1969184	2265894	2335537

Source: WTO statistical database, time series data

- يوضح الجدول رقم (8) تزايد أهمية دول مجموعة البر يكس فيما يتعلق بالتجارة الخارجية خلال الفترة من 2008 حتى 2012 مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي خاصة بعد الأزمة المالية العالمية وأزمة العملة الأوروبية التي يشهدها الإتحاد الأوروبي وما نتج عنها من تراجع في حركة التجارة الخارجية لدول الإتحاد، وتعتبر الصين الآن هي الدولة

الأكثر نموا فيما يتعلق بالتجارة السلعية حيث وصل حجم الصادرات السلعية لها 2048718 مليون دولار في عام 2012 مقابل 1430693 مليون دولار في عام 2008 لتصبح بذلك هي الدولة الأولى في العالم من حيث حركة التجارة السلعية في 2012 وهى تتفوق بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية والتي بلغ إجمالي صادراتها السلعية 1545709 مليون دولار في عام 2012 .

أما فيما يتعلق بتجارة الخدمات المالية، فلقد شهدت تجارة الخدمات في دول تجمع البر يكس تطورا ملحوظا خاصة بعد عام 2009 والذي شهد التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على أسواق المال الدولية وعلى تدفقات رؤوس الأموال حول العالم، والجدول التالي يوضح تطور حجم تجارة الخدمات لدول تجمع البر يكس مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي ، وفى هذا المجال نلاحظ تفوق الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على دول تجمع البر يكس فيما يتعلق بتجارة الخدمات وهذا يوضح ضعف قدرة الأسواق المالية لهذه الدول حتى الآن على تحقيق تطور ملحوظ في تجارة الخدمات على مستوى العالم.

جدول رقم (9)

Trade in commercial services, us dollar at current prices (millions)

Reporter	Flow	Indicator	Partner	2008	2009	2010	2011	2012
European Union (27)	Exports	Commercial services (Services excl. government services)	World	1782248	1613952	1675425	1873866	1831659
European Union (27)	Imports	Commercial services (Services excl. government services)	World	1585324	1434885	1467334	1613986	1569064
Brazil	Exports	Commercial services (Services excl. government services)	World	28822	26245	30294	36435	38121
Brazil	Imports	Commercial services (Services excl. government services)	World	44396	44074	59746	72976	77751

China	Exports	Commercial services (Services excl. government services)	World	146444	128526	161210	175670	190440
China	Imports	Commercial services (Services excl. government services)	World	158004	158016	192174	237003	280164
India	Exports	Commercial services (Services excl. government services)	World	106745	92222	123561	137085	140705
India	Imports	Commercial services (Services excl. government services)	World	87847	79628	116384	123749	127482
Russian Federation	Exports	Commercial services (Services excl. government services)	World	50574	41972	44566	54532	58299
Russian Federation	Imports	Commercial services (Services excl. government services)	World	73616	59830	71358	87307	104170
South Africa	Exports	Commercial services (Services excl. government services)	World	12394	11656	13617	14427	14711
South Africa	Imports	Commercial services (Services excl.	World	16515	14390	18023	19228	17195

		government services)						
United States	Exports	Commercial services (Services excl. government services)	World	522231	495035	539602	588621	621218
United States	Imports	Commercial services (Services excl. government services)	World	373890	350625	369907	394847	411110

Source: WTO statistical database, time series data

- ويمكن من خلال الجدول رقم (10) مقارنة نصيب كلا من دول تجمع البريكس والولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في التجارة الدولية هذا بالإضافة إلى معرفة أهم الصادرات والواردات الخاصة بكل دولة في 2012 .حيث يتضح من الجدول تفوق الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على الصين فيما يتعلق بنصيب كلا منهما في تجارة الخدمات في حين تتفوق الصين على الولايات المتحدة الأمريكية من حيث نصيبها في التجارة السلعية حيث بلغ نصيب الصين في الصادرات السلعية حوالي 11,1% في 2012 من إجمالي الصادرات السلعية في العالم في حين بلغ نصيب الولايات المتحدة 8,4%، ويتفوق الإتحاد الأوروبي على الولايات المتحدة وباقي دول التجمع فيما يتعلق بنصيبه من الصادرات السلعية والذي بلغ حوالي 14,7%.

- أما فيما يتعلق بأهم الصادرات والواردات الخاصة بالدول محل الدراسة فنجد أنه فيما يتعلق بالصادرات الصناعية نلاحظ تفوق الصين على كلا من الولايات المتحدة وكذلك الإتحاد الأوروبي وهذا يعبر عن مدى ثقل الصين في مستوى التجارة العالمية والإنتاج العالمي حيث تعتبر هي المصدر الأول في العالم للصادرات الصناعية، في حين تتفوق الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي على الصين في صادرات المنتجات الزراعية ومنتجات البترول والتعدين. وتجدر الإشارة إلى تفوق كلا من روسيا والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا على كلا من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي في صادرات المنتجات البترولية والمعدنية وكذلك تفوق الهند والبرازيل عليهما في صادرات المنتجات الزراعية وهذا بدوره يعبر عن تنوع هيكل الصادرات

الخاص بتجمع البر يكس وفقا لصادرات كل دولة وهذا بدوره يعبر عن المزايا التنافسية المستقبلية لهذا التجمع وتفوقه على القوى الاقتصادية العالمية الحالية.

جدول رقم (10)

أهم المتغيرات خلال 2012	الإتحاد الأوربي	الولايات المتحدة	الصين	روسيا	الهند	البرازيل	جنوب إفريقيا
Share in merchandise world trade	X(14,7%) M(15,4%)	X(8,4%) M(12,6%)	X(11,13%) M(9,78%)	X(2,9%) M(1,8%)	X(1,6%) M(2,6%)	X(1,3%) M(1.2%)	X(,47%) M(,67%)
Share in services world trade	X(24,8%) M(20,4%)	X(14,3%) M(9,5%)	X(4,38%) M(6,78%)	X(1,34%) M(2,51%)	X(3,23%) M(3,07%)	X(,88%) M(1,87%)	X(,34%) M(,41%)
Exports by main commodity group –منتجات زراعية –منتجات البترول والتعدين –منتجات صناعية	7,5% 9,9% 79%	11,1% 12,6% 71%	3,2% 2,7% 94%	6% 19,6% 71,3%	14.4% 21,9% 61,2%	35,6% 27% 33,8%	9,5% 39,3% 40,2%
Imports by main commodity group – منتجات زراعية – منتجات البترول والتعدين – منتجات صناعية	7,5% 34,6% 53,7%	6.1% 29,8% 69,3%	8,6% 29,4% 58,2%	13,3% 2.95 80,9%	5,2% 42,9% 38,5%	5,5% 20,9% 73,1%	7,3% 24,7% 61.8%

Source: WTO trade country profiles 2012

– فيما يتعلق بالتجارة البينية بين دول مجموعة البريكس فيمكن التعرف عليها من خلال التعرف على أهم أسواق الصادرات الخاصة بكل دولة ، كما فى الجدول التالى والتى من خلالها يمكننا التعرف على أهم الشركاء التجاريين لكل دولة وبالتالى إستنتاج حجم التجارة البنية بين دول التجمع المختلفة .

جدول رقم (11)

Exports partners (US dollar thousand)

country	Main partners	2010	2011	2012
Brazil	China	30,8	44,3	41,3
	USA	19,2	25,9	26,9
	Argentine	18,4	22,7	17,9
China	USA	283,8	325,1	325,4
	HongKong(china)	218,3	267,9	323,4
	jappan	121,1	148,3	151,62
India	USA	23,6	32,9	37,2
	Emirates	27,4	37,4	35,8
	china	17,4	16,8	14,7
Russia	Netherlands	53,2	61,2	76,1
	Area Nes	50,1	72,6	62,4
	China	19,8	34,7	35,8
South Africa	China	8,1	12,4	10,1
	Area Nes	2,9	7,1	9,1
	USA	7,1	8,3	7,6

Source: trade map statistics, countries database.

ويظهر من خلال الجدول السابق أن الصين تعتبر هى أهم سوق لصادرات دولة البرازيل خلال عام 2012 حيث بلغت نسبة الصادرات إليها حوالى 17% من إجمالى الصادرات فى البرازيل كذلك إحتلت الصين المركز الأول فيما يتعلق بواردات البرازيل بنسبة تمثل حوالى 15% من إجمالى الواردات فى البرازيل . أما عن الهند فتعتبر الصين فى المركز الثالث فيما يتعلق بصادرات الهند لعام 2012حيث بلغت نسبة الصادرات الهندية إلى الصين فى 2012 حوالى 5% من إجمالى الصادرات الهندية بينما تحتل المركز الأول فيما يتعلق بأهم أسواق الواردات الهندية.وفيما يتعلق بروسيا فإن الصين فى المرتبة الثالثة فيما يتعلق بأسواق الصادرات الروسية بينما تحتل المركز الأول فيما يتعلق بالواردات. وأخيرا تعتبر الصين هى الشريك التجارى الأول لجنوب إفريقيا فيما يتعلق بالصادرات والواردات.

يتضح من خلال التحليل السابق أن التجارة البنية بين دول التجمع ليست بالفاعلية المطلوبة فتعتبر الصين بمثابة السوق الأكثر فاعلية فيما بين أسواق التجمع حيث تعتبر الصين شريكا تجاريا هاما لمعظم دول التجمع فى حين أن الشركاء التجاريين الرئيسين للصين هما الولايات

المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية فهل تعيد الصين النظر فيما يتعلق بأسواق صادراتها ووارداتها لزيادة فاعلية التجمع أم أنها ستستمر مع شركائها التجاريين خارج التجمع ؟ لذلك فإنه فى خلال القمة الأخيرة للتجمع أكد رؤساء الدول ضرورة تدعيم التجارة البينية بين الدول وذلك كسبيل لتحقيق وتعميق عملية التنمية والمشاركة فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالدول العظمى وذلك من أجل زيادة فاعلية ونصيب دول التجمع فى حركة التجارة الدولية ، والتوجه إلى إختراق أسواق جديدة خاصة بعد أزمة الإتحاد الأوروبى وتراجع حجم التجارة الخارجية لدول الإتحاد الذى يعتبر الشريك التجارى الأول لمعظم دول العالم.

أ – دول البريكس والإستثمار الأجنبى المباشر[1]

– من أهم الأسباب التى تؤكد على أهمية البريكس ودورها فى الإقتصاد العالمى هو نصيبها من إحتياط ات العملة الأجنبية ، حيث تمتلك الدول الأربعة(الصين– الهند– البرازيل– روسيا)حوالى 4 تريليون دولار بما يعادل 40% من إجمالى الإحتياطيات العالمية ، مع ملاحظة أن الصين لوحدها تمتلك حوالى 2,4 تريليون دولار وهذا يؤكد على أهمية الصين ومكانتها فى الإقتصاد العالمى.

– أيضا من أهم الدلالات على أهمية دول تجمع البريكس ودورها الفعال فى تنشيط الإقتصاد العالمى هو دورها فى الإستثمارات العالمية والذى يمكننا الإشارة إليه من خلال الأتى:

١) يوضح الجدول رقم (12) أهم الإقتصادات المضيفة للإستثمارات الأجنبية المباشرة من بين أكثر 20 دولة جاذبة للإستثمارات فى العالم خلال الفترة من 2008 إلى 2012 كالتالى:

INDIA 40 B$	BRAZIL 45 B$	HONGKONG 60 B$	RUSSIA 75 B$	CHINA 108 B$	USA 316 B$	2008
BRAZIL 26 B$	INDIA 36 B$	RUSSIA 36 B$	HOGKONG 52 B$	CHINA 95$	USA 153 B$	2009
INDIA 25 B$	RUSSIA 41 B$	BRAZIL 48 B$	HONGKONG 69 B$	CHINA 106 B$	USA 228B$	2010
INDIA 26 B$	RUSSIA 51 B$	BRAZIL 65 B$	HONGKONG 75 B$	CHINA 121 B$	USA 168 B$	2011
INDIA 26 B$	RUSSIA 51 B$	BRAZIL 65 B$	HONGKONG 75 B$	CHINA 121 B$	USA 168 B$	2012

SOURCE: GLOBAL INVESTMENT REPORTS, DIFERENT YEARS.

– يتضح من خلال الجدول السابق تزايد الأهمية النسبية لدول البريكس فيما يعلق بجذب الإستثمار الأجنبى المباشر حيث تراجع نصيب الولايات المتحدة مقابل تزايد

[1] www.unctad.org(، تقرير الاستثمار العالمي ، سنوات مختلفة+ www.investmentmap.org، خريطة الاستثمار العالمي ، بيانات سلاسل زمنيه لدول مجموعة البر يكس.

دور الصين تدريجيا كثانى أهم دولة فى العالم من حيث جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة بعد الولايات المتحدة، ويستمر تزايد دور دول البريكس فى جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة ليمثل نصيب هذه الدول مجتمعة حوالى 19 % من إجمالى تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر فى العالم وهذا يفوق نصيب الولايات المتحدة الذى بلغ 12% فى 2012.

٢) أما فيما يتعلق بأهم المستثمرين على مستوى العالم نلاحظ أيضا مساهمة دول البريكس ، حيث أن دول البريكس ليست فقط من أكبر دول العالم جذبا للإستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن أيضا تلعب دور هام كونهم مستثمرين أو مرسلين للإستثمارات ، حيث بلغ نصيب دول البريكس من تدفقات الإستثمار الأجنبى للخارج فى 2012 حوالى 20% من إجمالى التدفقات الخارجية للإستثمار الأجنبى المباشر مقارنة ب . 1% فى 2000. وتحتل الصين المرتبة الثالثة عالميا من حيث تدفقات الإستثمار للخارج كذلك روسيا فى المرتبة الثامنة بحوالى 51 مليار دولار وذلك وفقا لتقرير الإستثمار العالمى 2012.

٣) فيما يتعلق بتوزيع المشروعات الإستثمارية الخاصة بدول البريكس إلى الدول المستقبلة لهذه الإستثمارات فيمكن التعرف عليه من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (13)

PARTNER	(2005-2007)AVERAGE	2011
WORLD	100%	100%
DEVELOPED COUNTRIES	41%	34%
DEVELOPING COUNTRIES AFRICA ASIA	49% 9% 30%	57% 11% 31%
TRANSITION ECONOMIES	10%	8%
BRICS	8%	11%

SOURCE: GLOBAL INVESTMENT REPORT,2011+ INVESMENT MAP.

– ونلاحظ من خلال البيانات السابقة الإتجاه المتزايد للمشروعات الإستثمارية لدول البريكس إلى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة حيث بلغ نصيب الإستثمارات فى الدول النامية 57% مقارنة ب 34% للدول المتقدمة خاصة بعد الأزمة المالية العالمية والتقلبات التى شهدتها أسواق الدول المتقدمة. أيضا تعكس البيانات السابقة

التوجه والدعم الموجه إلى القارة الإفريقية من قبل دول البريكس ويعتبر هذا من أهم محاور أجندة دول البريكس هذا بالإضافة إلى زيادة الإستثمارات البيني ة بين دول البريكس لتصل إلى 11% فى 2011 مقارنة ب 8% فى الفترة من (2005-2007).وهذا يعبر عن مدى إلتزام دول هذه المجموعة بالأهداف الخاصة بها ومدى الإصرار على الإستمرار فى زيادة مشاركة الدول الأعضاء فى الإقتصاد الدولى خاصة فى تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة لبيان مدى قدرة هذا التجمع على التفوق على الدول الكبرى عالميا.

٤) ويمكن الإشارة إلى الأهمية والدور المتوقع لأعضاء مجموعة البريكس فى قيادة الإقتصاد العالمى من خلال توقعات مساهمة هذه الدول فى حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات المقبلة .

جدول رقم (14)

HOST ECONOMIES	INVESITOR ECONOMIES
CHINA 36%	CHINA 60%
USA 35%	USA 50%
INDIA 30%	INDIA 20%
BRAZIL 18%	RUSSIA 15%
RUSSIA 10%	BRAZIL 12%
SOUTH AFRICA 8%	

SOURCE: GLOBAL INVESTMENT REPORT,2011+ INVESMENT MAP.

- وهذه التوقعات تعكس مدى أهمية دول مجموعة البريكس وتفوقها على الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبى فيما يتعلق بحركة الإستثمارات الدولية، وتعتبر الصين هى أولى دول المجموعة ومن المتوقع أن تصبح هى الدولة الأولى فى العالم من حيث جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك من حيث المساهمة فى تدفقات الأستثمار للخارج.

ج): تصنيف دول البر يكس في الإطار العالمي[1]

- يمكن التعرف على تصنيف دول البريكس في الاقتصاد العالمي من خلال التعرف على مؤشر التنافسية العالمي الخاص باقتصاد كل دولة هذا بالإضافة إلى تصنيف كل دولة من حيث مراحل النمو المختلفة، وكذلك العديد من المتغيرات الأخرى التي تعبر عن الاستقرار الإقتصادى والتنمية في كل دولة والذي ينعكس على وضع الدولة على المستوى العالمي، ويمكن ملاحظة هذا من خلال الجدول التالي:

[1])www.unctad.org ، تقرير التنافسية العالمي، سنوات مختلفة، بيانات الدول.

جدول رقم (15)

جنوب إفريقيا	البرازيل	الهند	روسيا	الصين	أهم المتغيرات
52 50 54 45 45	48 53 58 56 64	59 56 51 49 50	67 66 63 63 51	29 26 27 29 30	Global competitiveness index ranks 2012(144) 2011 2010 2009 2008
Stage 2(efficiency driven)	Transition from2(efficiency driven) to 3(innovation driven)	(Stage1factor driven)	Transition from 2(efficiency driven) to3 (innovation driven)	Stage 2(efficiency driven)	Stage of development(2012)
105	64	136	20	41	Rank of gov budget balance(%of GDP) (2012)
87	78	22	28	5	Rank of gross national savings(%of GDP) (2012)
76	97	116	111	82	Rank of inflation, annual percentage change (2012)
68	109	111	9	35	Rank of general gov debt(% of GDP) (2012)
48	34	43	39	22	Rank of country credit rating (2012)

Source: global competitiveness Report 2013,2012,2011,2010,2009.

– ونلاحظ من هذا الجدول أن التقدم الملحوظ والمستمر للاقتصاد الصيني من حيث ترتيبه بين الاقتصاديات العالمية والذي أصبح يحتل المرتبة 29 من بين دول العالم من حيث الأداء الإقتصادى والتنافسي العالمي . وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل التراجع الملحوظ لباقي دول التجمع من حيث مؤشر التنافسية العالمي تأتى البرازيل في مقدمة الدول التي أحرزت تقدما ملحوظا في أدائها الإقتصادى على مستوى العالم حيث أصبحت تصنف في المرتبة 48 من بين دول العالم في عام 2012 مقارنة بالمرتبة 64 في عام 2008 ، وهذا يدل على القوة الصاعدة للاقتصاد البرازيلي الذي سيصبح عما قريب من أهم الاقتصاديات في العالم لينافس بذلك نظيره الصيني وأيضا باقي دول تجمع البر يكس.

- وهناك العديد من المشكلات التي تعوق التنمية الاقتصادية في دول البر يكس مثل العديد من دول العالم ويمكن التعرف على أهم المشكلات التي تواجهها هذه ونسبتها وترتيب أهميتها وفقا لكل دولة من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (16)

نسب أهم المشكلات (%)	الصين	روسيا	الهند	البرازيل	جنوب إفريقيا
Corruption	9,2%	20,5%	15,8%	6%	9%
Crime and theft	1%	5,9%	1%	1%	4,1%
Policy instability	9,9%	4,5%	7,6%	,9%	6,1%
Inflation	2.7%	5.1%	9,3%	5,4%	5,4%
Government instability	1,9%	1,6%	2,8%	,5%	0%

Source: global competitiveness Report 2013,2012,2011,2010,2009.

– فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن كلا من الهند وروسيا يعانيان من نسبة مرتفعة جدا للفساد مقارنة بباقي دول التجمع والتي بدورها تؤثر سلبا على الأداء الإقتصادى لكلا منهما، وكذلك تعانى كلا من جنوب إفريقيا وروسيا من ارتفاع معدلات الجريمة نتيجة للاضطرابات الأمنية في البلدين. أيضا تعانى كلا من الصين والهند من عدم استقرار السياسات وهذا بدوره يؤثر سلبا على الأداء الإقتصادى. ومن ناحية أخرى نجد أن اقتصاد دولة الهند يعانى من معدل تضخم مرتفع مقارنة بباقي الدول وهذا ينعكس بدوره على التجارة الخارجية والاستقرار المالي للدولة.

د) بريكس والنظام الإقتصادى العالمى[1]

[1] www. Aljazeera. Net, Brics countries (مصر تتطلع للانضمام إلى البر يكس، عبد الحافظ الصاوي، 2013.

– يظهر التحليل السابق هذا بالإضافى إلى العديد من التوقعات بشأن القوة المحتملة لتجمع البريكس سواء فيما يتعلق بمساهمة هذا التجمع فى تنشيط حركة التجارة الدولية والإستثمار الدولى . وإنها ستهيمن على الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030.. وهي التوقعات التي تبدو بحاجة إلى إعادة نظر ليس في قوة تلك الدول ككيانات فردية، وإنما في قوة التجمع الجديد الذي تقدمه كبديل لأدوات الاقتصاد العالمي التي تهيمن عليها الدول الأوروبية.

– فقد قدمت البريكس اقتراحات في هذا الشأن، أولها في قمة البريكس الأخيرة بجنوب إفريقيا والمتمثل في إنشاء بنك التنمية لمجموعة البريكس كموازن للمؤسسات المالية التي تسيطر عليها الدول الغربية (الولايات المتحدة) لاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هذا إلى جانب إصلاح نظام التصويت في البنك الدولي. بيد إن دول البريكس أخفقت في الاتفاق على تفاصيل إنشاء البنك، بما في ذلك توزيع الإسهامات المالية، فهناك تخوفات من قبل هذه الدول حيال سيطرة الصين– تمتلك أكبر الاحتياطات النقدية في العالم– على البنك الجديد وهياكله في ظل الاتفاق على تمويله وفقًا لحجم اقتصاد كل بلد وثروته، كما اختلف الأعضاء حول مكان المقر، كما يثار الأمر عدة تساؤلات حول من ثم من سيتولى الإشراف على أوجه صرف أموال البنك؟

– لقد أصبحت مشاركة بلدان الأسواق الناشئة فعالة في العولمة الإقتصادية اليوم بعد ما كانت سلبية في الماضي ، كما أصبح النظام الإقتصادي في مجموعة بريكس وغيرها من الإقتصادات الناشئة في العالم أكثر عقلانية، وأكثر توازنا ، بالإضافة إلى أن الإقتصادات الناشئة تولت الدور الرائد والمحرك للإنتعاش الإقتصادي العالمي في الأزمة المالية العالمية ، ويشكل حجم الإقتصاد الصيني العضو في مجموعة "بريكس" ما يقرب من 10 % من الإقتصاد العالمي في الوقت الحاضر، في حين أن مساهمة الصين في النمو الإقتصادي العالمي في السنوات الأخيرة قد بلغت ما بين 20% إلى 30%، وأن نمو الإقتصاد القوي في الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا له مساهمة حقيقية في إنتعاش الإقتصاد العالمى بعد الأزمة المالية العالمية 2008 ، وهذا لابد أن يؤخذ فى الإعتبار من قبل الدول المهيمنة على النظام العالمى بإعتباره تغيرا هائلا فى موازين القوة الدولية ( ) .

– إن التنمية والإزدهار هو الهدف المشترك الذي تعمل على تحقيقه مجموعة " بريكس" كما أن آلية تعاونها لا تستهدف أي بلد، ولا تطعن في أي نظام ، ولا يزال واقع النظام الإقتصادي العالمي قائم على هيمنة البلدان المتقدمة ، وتعتقد مجموعة"بريكس" أن النظام الإقتصادي

( ) www. Businesstendersmag.com،جيهان أبو اليزيد، تقرير حول مجموعة البر يكس، 2013.

العالمي القائم الآن غير معقول وغير عادل، وفي الوقت نفسه، فقد إستفادت مجموعة "بريكس"من نظامها الإقتصادي الحالي، الذي ساعدها على تنمية عالية السرعة، وحتى تستطيع مجموعة " بريكس" الإستمرار في لعب دور هام في إصلاح النظام الإقتصادي العالمي القائم، ينبغي تغيير وضع تقسيم العمل الدولي ، ويعتبر تعميق التعاون الداخلي من أهم القضايا التي تهتم بها مجموعة "بريكس" حيث أن نموذج التنمية والهيكل الإقتصادي ومراحل التصنيع مختلف بين مجموعة "بريكس"، بالإضافة إلى الإختلاف في التقاليد والثقافة والقيم أيضا، لذا فإن التعاون بين مجموعة "بريكس" يتم عن طريق تنسيق بين مختلف المنظمات الداخلية ، وتعزيز التعاون بين الأنظمة الداخلية الصغيرة لترويج التجارة، تشجيع الاستثمار، البحث والتطوير ، التعاون الصناعي، والتعاون في مجال الإتصالات والآليات الأخرى ، وهذا يتطلب الأتى [1] :

١) ضرورة تسريع الإصلاحات، وتحقيق مهمة تدويل عملاتها المحلية. لذلك فإن تدعيم التعاون النقدي بمختلف المستويات يمثل حاجة مشتركة بين دول المجموعة .

٢) ضرورة إيجاد لغة مشتركة واحدة تسهل التخاطب والتعامل التجاري فى ما بينهما أولا ومع الأسواق الخارجية ثانيا.

٣) ضرورة التخلص من الصراعات السياسية والإقتصادية بين دول التجمع المختلفة لان التجمع بصورته الحالية يفتقر إلى الوحدة السياسية والإقتصادية ويعد هذا من أبرز التحديات التى تواجه التجمع فى الوقت الحالى وتعوق زيادة تقدمه ونموه.

<u>ثالثا: ملامح النمو للإقتصاد المصرى ومدى إمكانية إنضمامها للبريكس</u>

- **لعل مسألة انضمام مصر إلى البريكس تعد محل لسجال كبير، فالرأي الأول يرى أن مصر تستطيع الآن الانضمام إلى البريكس، اعتمادًا على امتلاكها على من مؤهلات كالموقع الاستراتيجي الهام فهي تطل على قارتي آسيا وأفريقيا كما تعد أكبر دولة في المنطقة العربية والشرق الأوسط، وتتمتع بسوق كبيرة وجذابة للمستثمرين، كما أن مصر تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية، بجانب الأيدي العاملة منخفضة التكلفة، ودور ذلك التعاون في تعزيز أهداف القمة الخامسة للبريكس والتي حملت عنوان "مجموعة البريكس وإفريقيا شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع" [2].**
- **بينما الرأي الثاني فيرى أن مصر لن تستطيع الانضمام إلى البريكس، يرجع ذلك إلى الوضع الاقتصادي المتدهور نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي تمر به البلاد،**

---

[1]) المرجع السابق

[2]) www. Aljazeera. Net, Brics countries، مصر تتطلع للانضمام إلى البر يكس، عبد الحافظ الصاوي،2013.

فالاحتياطي النقدي الأجنبي تقلص، بجانب انخفاض إيرادات مصر من قطاعات السياسية والاستثمار، وارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة، الذي وصل لـ 175.9 مليار جنيه بما يعادل 10.1% من الناتج المحلي الإجمالي، وفق ما ذكره وزير المالية السابق المرسي حجازي في 30 إبريل 2013، كما أن من شروط الانضمام للمجموعة هو تحقيق معدل نمو مرتفع حيث أن بعض دول هذه المجموعة حققت نمو اقتصادي يتراوح بين 8 و10%، بينما نجد أن معدل نمو الاقتصاد المصري 2% [1] .

- وللتعرف أكثر على ملامح النمو للإقتصاد المصرى بالمقارنة بدول هذا التجمع نركز على الأتى:

أ) وضع مصر فيما يتعلق بالتجارة الخارجية

جدول رقم (17)

Egypt	Trade flow	2009	2010	2011	2012
Merchandise trade(million $)	Exports	23062	26438	31570	29385
	Imports	44946	52923	62245	69254
Commercial services trade (million $)	Exports	21302	23618	19031	21336
	Imports	12765	12951	13129	15468

Source: WTO trade profile, Egypt.

- يوضح الجدول رقم (17) مدى مساهمة الإقتصاد المصرى فى التجارة العالمية حيث نلاحظ عدم وجود أى تطور ملحوظ فى حجم الصادرات السلعية المصرية إلى الخارج وفى المقابل هناك زيادة فى قيمة الواردات السلعية وهذا ما يسبب الزيادة المستمرة فى عجز الميزان التجارى خلال السنوات الأخيرة.
- أما فيما يتعلق بمساهمة مصر فى تجارة الخدمات نلاحظ أيضا وجود تراجع فى مدى مساهمة مصر فى تصدير الخدمات التجارية حيث بلغ نصيبها فى 2008 من صادرات الخدمات التجارية 24668 مليون دولار مقارنة ب 21336 مليون دولار فى 2012 .
- ويرجع هذا التدهور الملحوظ فى حجم التجارة الخارجية المصرية إلى الإضطرابات السياسية والإقتصادية التى شهدتها البلاد خاصة بعد ثورة 25 يناير هذا بالإضافة إلى إغلاق وتوقف العديد من المصانع عن الإنتاج وبالتالى تراجع حجم الإنتاج وهذا إنعكس بالسلب على حجم الصادرات المصرية للخارج.

[1]) المرجع السابق

- وفيما يتعلق بأهم الصادرات السلعية المصرية إلى الخارج فهى تتمثل فى المنتجات البترولية والمنتجات الأولية والمنسوجات والكيماويات وهذا الهيكل يعبر عن ضعف القاعدة الصناعية المصرية مقارنة بدول التجمع مثل الصين التى تحتل المركز الأول عالميا فى تصدير المنتجات الصناعية وتتميز صادراتها بأنها ذات مكون تكنولوجى عالى وليست مصدر فقط للمواد الأولية. كما تتمثل أهم الواردات المصرية فى الالات والمعدات والكيماويات والمنتجات الخشبية والوقود.
- أما عن أهم الشركاء التجاريين لمصر خلال الفترة من 2008 وحتى 2012 فيمكن ملاحظته من خلال الجدول التالى:

جدول رقم (18)

Exports partners	Imports partners
Italy 7,9%	China 9,5%
India 6,9%	USA 7,6%
USA 6.8%	Germany 6,7%
Saudia Arabia 6,2%	Russia 5,3%
Turkey 5,3%	Ukrania 5,3%

Source: trade map statistics, countries database

نلاحظ من خلال الجدول ضعف حجم التجارة البينية بين مصر ودول البريكس خاصة فيما يتعلق بالصادرات وهذا يرجع إلى هيكل الصادرات المصرية وضعف جودة المنتجات المصرية وفى المقابل تعتبر الصين هى أهم شريك تجارى لمصر من حيث أسواق الواردات، وفى ظل الظروف الحالية للإقتصاد المصرى فإن فتح أفاق جديدة للتنمية تتطلب ضرورة فتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية بالخارج ، وتعتبر أسواق تجمع البريكس من أهم هذه الأسواق لتنوعها وكبر حجمها وتنوع شرائحها الدخلية لذلك يتعين على السياسات الرامية إلى تحقيق التنمية فى مصر ضرورة وضع أفاق للتعاون التجارى بين مصر ودول البريكس حتى وإن لم يقدلر لمصر الإنضمام إلى هذا التجمع لان هذا سوف يدعم الصادرات المصرية وبالتالى تحسين وضع ميزان المدفوعات فى مصر.

ب) وضع مصر فيما يتعلق بالإستثمار الأجنبى المباشر [1]

بلغ إجمالى حجم الإستثمار الأجنبى المباشر المتدفق إلى مصر حوالى (11.1) مليون دولار فى 2009 ليصل إلى (9.5) مليون دولار فى 2012 ، لتحتل مصر المرتبة 29 بدلا من 27 من بين أكثر دول العالم جذبا للإستثمار الأجنبى المباشر. وهذا التراجع بسبب الظروف السياسية والأمنية التى تشهدها مصر والتى تؤثر بالسلب على قرارات المستثمرين بشأن الإستثمار فى مصر.

أما عن مساهمة مصر فى تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر للخارج نجد أن فى 2009 كانت مساهمة مصر حوالى 571 مليون دولار وصلت إلى 211 مليون دولار فى 2012 للتتراجع مصر إلى المرتبة 59 مقارنة ب 56 بين دول العالم من حيث إستثماراتها بالخارج. وهذا التراجع يرجع إلى عدم توفر فوائض مالية للإستثمار فى الخارج بسبب سوء الأوضاع الإقتصادية فى مصر.

أما عن الإستثمارات البينية بين مصر ودول البريكس فنجد أن هناك إستثمارات طفيفة جدا لكلا من الصين والهند فى مصر أما باقى الدول فليس لها أى إستثمارات داخل مصر. حيث بلغ نصيب فى الإستثمارات الخارجية للصين فى 2009 حوالى 20،% من إجمالى الإستثمارات الخارجية للصين وهذه النيبة وصلت إلى 50،% فى 2010. فى حين بلغ نصيب مصر من الإستثمارت الخارجية للهند فى 2010 20،% مقارنة ب 10،% فى 2009. وقد ترجع هذه النسبة الطفيفة لعد توافر المناخ الجاذب للإستثمار لهذه الدول فى مصر خاصة فى ظل الظروف الظروف الصعبة الراهنة التى يمر بها الإقتصاد المصرى.

---

[1]) www.investmentmap.org- investment map ,Egypt time series data, different years+ www.cia.gov, CIA factbook,egypt profile.

ج) وضع مصر فى الإقتصاد العالمى

جدول رقم (19)

مصر	أهم المتغيرات
107 94 81 70 81	Global competitiveness index ranks 2012 2011 2010 2009 2008
Transition from1(factor driven) to 2(efficiency driven)	Stage of development(2012)
142	Rank of gov budget balance(%of GDP) (2012)
96	Rank of gross national savings(%of GDP) (2012)
128	Rank of inflation, annual percentage change (2012)
122	Rank of general gov debt(% of GDP) (2012)
80	Rank of country credit rating (2012)

Source: global competitiveness report, Egypt

ويتضح من خلال الجدول رقم (19) تراجع وضع الإقتصاد المصرى فيما يتعلق بمؤشر التنافسية العالمى حيث تراجع ترتيب الإقتصاد المصرى ليصل إلى المرتبة 107 فى عام 2012 مقارنة بالمرتبة 81 فى 2008 من بين 144 دولة فى العالم وهذا يعبر عن سوء وضع الإقتصاد المصرى وكذلك تراجع التصنيف الإئتمانى له ليصل إلى المرتبة ال 80 من بين دول العالم. هذا ويوضح هذا الجدول التراجع الشديد والملحوظ فى وضع الإقتصاد المصرى حول العالم مقارنة بدول تجمع البريكس وهذا يعبر عن مدى صعوبة الإنضمام إلى هذا التجمع فى الوقت الحالى وأن المهم أولا هو ضرورة

النهوض بالإقتصاد المصرى ليتخطى جميع الضغوط والعقبات الحالية ومن ثم تحسين وضعه فى الإقتصاد العالمى.

-أيضا يعانى الإقتصاد المصرى من العديد من المشكلات التى تؤزم عملية إنضمام مصر إلى هذا التجمع هذا بالإضافة إلى أن هذه المشكلات تؤثر بالسلب على وضع التجارة الخارجية وكذلك جذب الإستثمارات الأجنبية ومن أهم هذه المشكلات هو عدم إستقرار الحكومات فى مصر والذى بلغت نسبته 17,5% فى 2012 مقارنة بالهند 2,8% والتى تعتبر هى أعلى دولة فى التجمع معاناة من هذه المشكلة. هذا بالإضافى إلى المعدل المرتفع لعدم إستقرار السياسات فى مصر والذى بلغ 17% وكذلك إرتفاع معدلات الجريمة والسرقة بسبب الغياب الأمنى لتصل إلى 9,7% . أيضا يعانى الإقتصاد المصرى من إرتفاع معدلات التضخم وكل هذه المشكلات تعيق عملية التنمية فى مصر هذا بالإضافة إلى أنها سوف تعيق أيضا محاولات إنضمام مصر لتجمع البريكس.

د) أفاق العلاقات المستقبلية بين مصر والبريكس [1]

- فى ضوء ما تم عرضه حول الأوضاع المتدنية للإقتصاد المصرى سواء فيما يتعلق بالتجارة الخارجية والإستثمار ومعدلات النمو المنخفضة وغيرها من المشكلات التى تعيق عملية النمو فى مصر، فهل هناك أى أفاق مستقبلية حول الع لاقات بين مصر ودول مجموعة البريكس؟

- قد يكون من الصعب فى الوقت الحالى التصديق أو الإشارة إلى إمكانية إنضمام مصر إلى هذا التجمع خلال السنوات القليلة القادمة ولكن هذا لا يمنع وجود قنوات إتصال وتفعيل للعلاقات المصرية مع دول هذا التجمع خاصة فى ظل حاجة مصر إلى ضرورة تنويع وتوسيع علاقاتها وأسواقها الخارجية من أجل خلق شركاء تجاريين جدد وتنويع هيكل صادراتنا وكذلك هيكل الإنتاج نفسه، هذا بالإضافة إلى محاولة إستفادة مصر من تجارب التنمية فى بلدان هذا التجمع ومدى ملائمة السياسات التنموية التى إتبعتها هذه الدول فى مصر .

- ولعل ذلك يشير إلى ضرورة وضع صيغة للتعاون تسمح بإستفادة مصر من ذلك التجمع فى تنويع علاقاتها الإقتصادية ودعم القدرات التصديرية لأسواق جديدة

---

[1] www. Aljazeera. Net, Brics countries، مصر تتطلع للانضمام إلى البر يكس، عبد الحافظ الصاوي، 2013.+ www. Businesstendersmag.com ،جيهان أبو اليزيد، تقرير حول مجموعة البر يكس،2013.

والإستفادة من تجارب هذه الدول فى تطوير الإقتصاد النامى، دون مبالغة فى أثر ذلك التعاون أو دفع فاتورة سياسية أو إقتصادية مبالغ فيها.

– بالفعل إن تلك الدول تحمل فرصا للتعاون والإستثمار المستقبلى لا سيما فى ظل خبرتها فى التعامل مع الأوضاع الغير مستقرة على النقيض من المستثمر الأوروبى الذى يتردد كثيرا فى تنفيذ مشاريعهـفى ظل بلد يسوده عدم الإستقرار. ولكن لابد من النظر إلى العقبات التى قد تعترض عمل هذا التجمع سواء المرتبطة بعلاقات الدول مع بعضها البعض أو المرتبطة بالإعتراض على هذا التجمع من قبل النظام الإقتصادى العالمى الحالى ، لذبك فإن الهدف الذى ينبغى التركيز عليه هو ليس إمكانية إنضمام مصر لهذا التجمع من عدمه ولكن الهدف الأساسى هو ضرورة إيجاد قنوات إتصال وتعاون مع هذه الدول بما يعود بالنفع على الإقتصاد المصرى .

الفصل الثالث

الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس

الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس

مقدمـة

استطاعت مجموعة دول البريكس خلال السنوات الماضية أن تعتلى مكانة متميزة فى الاقتصاد العالمى وذلك من منظور تحقيقها لمعدلات مرتفعة ومتسارعة من النمو الاقتصادى فضلاً عن نجاحها فى تكوين أرصدة كبيرة من الاحتياطيات من النقد الأجنبى الأمر الذى انعكس فى قدرتها على تجاوز الأزمة المالية العالمية الأخيرة . ولذلك تتمثل أشكالية هذا الفصل فى محاولة رصد الوضع الراهن لعلاقات مصر الاقتصادية مع مجموعة البريكس سواء على مستوى علاقات الاستثمار أو علاقات التجارة كمحاولة لاستكشاف قدرتنا على الاستفادة من نجاحات هذه المجموعة وذلك لكى تقف على مواطن الضعف والقوة فى مثل هذه العلاقات .

ولذلك يقع هذا الفصل فى ثلاثة مباحث رئيسية : المبحث الأول ويتحرى اتجاهات الاستثمار المباشر لهذه المجموعة من الدول سواء على المستوى العالمى أو على مستوى الدول الإفريقية ، أما المبحث الثانى فيعنى برصد علاقات الاستثمار المباشر بين مصر وهذه الدول لتحديد نصيبها فى اجمالى استثماراتنا المباشرة ، وكذلك هيكل الأنشطة النوعية التى استطاعت الولوج إليها فضلاً مراجعة الإطار المؤسسى الحاكم لهذه العلاقات من منظور الاتفاقيات المتاحة ، ثم المبحث الثالث وتناول بالرصد تطور التجارة الخارجية مع هذه الدول وهيكل الصادرات والواردات للوقوف على الوضع الحالى بهدف تحديد نوع المسار المرتقب لتطوير هذه العلاقات فى المستقبل .

المبحث الأول

01 اتجاهات الاســـتثمار المباشر الأجنبى فى الأسواق الناشــئة ومن بينها مجموعة البريكس

إن البيئة العالمية للاستثمار المباشر الأجنبى تتغير بسرعة ، كذلك فإن العوامل التقليدية المختلفة من بينها استمرار تحرير أنظمة FDI ، المنافسة بين المشروعات فى كل أجزاء العالم ، التطورات التكنولوجية واللوجستية تؤثر على تدفقات الاستثمار العالمية للشركات متعددة الجنسيات من الدول المتقدمة والأسواق الناشئة . ومن المتوقع فى المستقبل أن تظهر عوامل غير تقليدية أخرى ربما تفيد رسم شكل الاستثمارات المباشرة (حيث يناقش جيفرى Sachs تغير خريطة لاستثمارات المباشرة من المنظور الكلى ويناقش قيود الموارد الطبيعية ومحددات النمو الاقتصادى المستدام . فالعرض عير المرن للموارد الحيوية المتصلة بالغذاء والبترول والمعادن يتوقع أن يكون له تأثير على أسعار السلع ، بينما تؤثر التغيرات المناخية على إمدادات الغذاء فى العالم ، كذلك فندرة المياه والأراضى القابلة للاستزراع قد ترتب عليها تزايد تدفقات الاستثمارات المباشرة فى القطاع الزراعى فى العديد من الدول النامية والأقل نمواً . ويرى ساكس أن هذه الأنماط هى الأكثر ظهوراً فى المستقبل وستؤثر على المحددات الاقتصادية للاستثمار المباشر . وحتى يمكن التوفيق بين إمكانات النمو الاقتصادى الديناميكى ومحدودية قاعدة الموارد فى العالم يستلزم ظهور تكنولوجيات وأشكال جديدة من التعاون والترتيبات العالمية (Ñ) .

هذا وقد خضعت الاستثمارات المباشرة خلال العقود الأربع الماضية لتغيرات جذرية. حيث لوحظ أن المحتوى القطاعى لتدفقات الاستثمارات المباشرة العالمية قد خضع لتغيرات محسوسة : ففى السبعينات حقق الاستثمار المباشر ما حصته 25% من الاستثمارات العالمية ([2]) وحديثاً وصل نصيب قطاع الخدمات تقريبا إلى ثلثى تدفقات الاستثمارات العالمية. كذلك فقد ارتفع نصيب هذه الاستثمارات فى قطاع البنية الأساسية (الكهرباء ، الاتصالات ..) ومن ثم فإن بعض الآراء ترى أن بعض النظريات المعاصرة التى فسرت عولمة عمليات الشركات متعددة الجنسيات أصبحت متقادمة .

---

[4]) Karlp. Sauvant and others Foreign Direct Investment by Emerging Market Multinational Enterprises, The impact of The Financial crisis and Recession and challenges Ahead, Global Forum on International Investment, OECD, 7-8 , Dec. 2009, P.2 .

[2]) Karlp. Ibid, P.3 .

101 الزيادة فى تدفقات الاستثمارات المباشرة من الأسواق الناشئة ومن بينها مجموعة دول البريكس

أظهرت تدفقات الاستثمار المباشرة الخارجة outflow من اقتصادات الدول النامية معدلات نمو ديناميكية فى حدود 66% فى المتوسط خلال الفترة 1990–2005 لكى تصل إلى 293 بليون دولار فى عام 2008 مقارنة بـ 239 بليون عام 1990 . هذا التطور بالزيادة قد تأثر جزئياً بالنمو الديناميكى للاستثمارات المباشرة الخارجة من البرازيل والصين والهند والاتحاد الروسى ، ومعظم هذا الاستثمار يرتكز فى الخدمات خاصة الخدمات الداعمة للتجارة وتعد معظم مشروعات الموارد الطبيعية استثمارات خارجة outward investments . وقد تزامن مع زيادة هذه الاستثمارات الخارجة ما سجلته UNCTAD عام 2008 من تزايد أعداد الشركات المتعددة الجنسيات التى تجاوزت 21000 شركة ، ومن بين هذا العدد يصل نصيب الصين إلى 3500 شركة ، 1000 شركة من روسيا ، ومن الهند 815 شركة ، ومن البرازيل 220 شركة ([1]) . كذلك وفقا للاونكتاد فإنه من بين 100 شركة متعددة الجنسيات تعتلى القمة فى القطاع غير المالى يصل نصيب الصين إلى تسع شركات مقابل ثلاثة للبرازيل ، شركتين من الهند .

جدول رقم (1–1)

تدفقات الاستثمارات المباشرة FDI من العالم والدول النامية

واقتصاديات البريكس (البرازيل – الصين – الهند – الاتحاد الروسى)

مليون دولار

الدول	1990	2005	2006	2007	2008
العالم	239.1	880.8	1396.9	2146.5	1857.7
اقتصاديات الدول النامية	11.9	117.6	215.3	285.5	292.7
البرازيل	0.6	2.5	28.2	7.1	20.5
الصين	0.8	12.3	21.2	22.5	51.2
الهند	0.0	3.0	14.3	17.3	17.7
الاتحاد الروسى	00	12.8	23.2	45.9	52.4

المصدر :

- **Karlp, ibid, table (1.2), P.4 .**
- **UNCTAD, WIR 2009 .**

[1]) UNCTAD, 2009 .

والملاحظ وفقا لجدول (1-1) أن مجموعة دول البريكس (البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين) تعد واحدة من القوى الرئيسية المفسرة لزيادة تدفقات الاستثمارات المباشرة الخارجة حيث سجلت تقريباً 141.8 بليون دولار فى عام 2008 وهو ما يقترب من 40% من اجمالى التدفقات من الأسواق الناشئة ، وإنه بالنظر إلى الجدول (1-1) نجد أن الاستثمارات الخارجة من الصين قد زادت عن الضعف بين عامى 2007و 2008 ، حيث أنها كانت 22.5 بليون دولار فى عام 2007 ووصلت إلى 51.2 بليون دولار فى عام 2008. وبالنسبة لنمط التوزيع القطاع للاستثمارات المباشرة من دول المجموعة فنجد أنه بالنسبة للبرازيل فإن شركاتها قد طورت أعمالها فى أنشطة البترول والغاز والمعادن ، التعدين ، الأسمنت الصلب ، الصناعات الغذائية والمشروعات . أما الشركات متعددة الجنسيات الروسية MNES فقد كثفت أنشطتها فى المشروعات الباحثة عن الموارد ، المواد الخام وفى مجال السلع الاستراتيجية.

وفيما يخص الهند فقد نشطت الشركات الهندية MNES فى مجال الاستحواذ على الصناعات كثيفة التكنولوجيا وكثيفة المعرفة خاصة فى مجال صناعات الأدوية وخدمات تكنولوجيا المعلومات .

ووفقا لدراسات الاونكتاد يلاحظ من الجدول رقم (1-2) أن هناك انخفاضات مئوية خلال الشهور القليلة الأولى من 2009 حيث يعد هذا الانخفاض دالة فى عمق ومدى ودرجة انتشار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والصعوبات المرتبطة بذلك بما يعكس انخفاض هذه التدفقات على مستوى العالم .

جدول رقم (1-2)

التدفقات الخارجة للاستثمارات المباشرة من دول BRIC *

عامى 2008 و 2009

مليون دولار

الدولة	2008	2009	تغير مئوى
البرازيل (يناير – مايو)	7.5	0.9	87-
الصين (يناير – يونية)	25.7	12.4	52-
الهند (يناير – مارس)	5.7	4.8	16-
روسيا (يناير – مارس)	15.8	12.9	18-

Source : Karlp. Ibid, table (1.4) , p. 14 .

* حيث لم تكن جنوب افريقيا قد انضمت إلى المجموعة بعد ، فقد انضمت جنوب افريقيا عام 2010 .

وقد أشار نفس المصدر إلى وجود تحديات استراتيجية رئيسية بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات MNES المرتبطة بالأسواق الناشئة ولعل أهم هذه التحديات مرتبط بالموارد البشرية خاصة المهارات والقدرات الإدارية .

201 <u>توقعات بتزايد الاستثمارات مع مجموعة دول البريكس</u>

تستند التوقعات الخاصة بتزايد الاستثمارات مع مجموعة دول البريكس إلى عدة معطيات :

<u>أولا</u> : إن دول مجموعة البريكس تحتل مراتب متقدمة ضمن أكبر ثلاثين اقتصاديات دولية على مستوى العالم ، وهو المعيار الذى يعتمد على حجم الناتج المحلى المحسوب فى 2010 . حيث احتلت الصين ثانى أكبر اقتصاد على مستوى العالم تليها الهند التى احتلت المرتبة الرابعة ثم روسيا الاتحادية التى احتلت المرتبة التاسعة ، فى حين احتلت جنوب إفريقيا المرتبة الثلاثة والعشرين .

وعلى صعيد احتياطيات الذهب والعملات الأجنبية تمتلك مجموعة دول البريكس 3.68 تريليون دولار أمريكى وفق بيانات صندوق النقد الدولى 2011 أى ما يعادل 40% ([1]) من احتياطيات العالم .

ولعل ذلك يؤشر إلى ضرورة وضع صيغ للتعاون تسمح باستفادة مصر من ذلك التجمع فى تنويع علاقاتها الاقتصادية ودعم القدرات التصديرية لأسواق جديدة والاستفادة من تجارب هذه الدول فى تطوير اقتصادها النامى . فهذه الدول تحمل فرصا واعدة للتعاون والاستثمار المستقبلى لاسيما فى ظل خبرتها فى التعامل مع الأوضاع غير المستقرة على النقيض من المستثمر الأوروبى الذى يتأثر تنفيذ مشروعاته بظروف عدم الاستقرار . ومع ذلك لابد من النظر إلى العقبات التى تعترض هذا التجمع سواء المرتبطة بعلاقات دول مع بعضها البعض أو تلك المرتبطة بالنظام الاقتصادى العالمى دون تقليل من المساعى المصرية للتقارب لحاجة مصر بالفعل لتنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية .

<u>ثانيا</u> : يعتبر فريق Global Sachs ([2]) مجموعة دول من الدول الواعدة المحرك للنمو " Engine of Growth " ذوى فرص الاستثمار الكبيرة . حيث يعتقد بحدوث بعض التغيرات داخل أسواقهم المحلية الكبيرة تتمثل فى نمو الطبقة المتوسطة وظهور

---

[1]) Fourth, BRICS Summit, March 29, 2012, New Delhi, مجموعة بريكس وأهدافها

[2]) Leslie Elliott Armijo, The Bric countries (BRAZIL, RUSSIA, INDIA, AND CHINA) As ANALYTICAL CATEGORY : MIRAGE OR INSIOHT ? ASIAN PERSPECTIVE, Vol.31, No.4, 2007, pp.7-42 .

مستهلكين جدد وازدياد الطلب على السيارات والكهرباء وتطور أسواق رأس المال المحلية ، وعليه يتوقع أن تقل المخاطر بالنسبة للمستثمرين فى هذه الأسواق الناشئة الكبيرة مقارنة بالأسواق الناشئة صغيرة الحجم خاصة وأن هذه الاقتصاديات الكبيرة قد تكون أقل اعتماداً على التجارة ومتكاملة مع العالم الخارجى أكثر من الاقتصاديات الصغيرة . فضلا عن ذلك فإن هذه الأسواق الكبيرة يتوقع أن تكون أقل عرضه للصدمات الاقتصادية الخارجية ، ومع ذلك فإن أسواق الصين وروسيا أكثر اعتماداً على التجارة . ومن ثم فإن الجدل الرئيسى فى الأدبيات المالية وأدبيات الأعمال سيرتكز على حقيقة الأحجام الاقتصادية النسبية للدول الأربع سواء فى الحاضر أو فى المستقبل .

ويمكن الاستدلال على التطور المرتقب للقوى الاقتصادية لمجموعة البريكس فى المستقبل من خلال التنبؤات الخاصة بمسار الإنتاج العالمى . حيث يلاحظ وفقا لجدول (1-2-1) أن تنبؤات نمو القوى الاقتصادية لمجموعة البريكس مقارنة بمجموعة الست الكبار G6 (الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، انجلترا ، فرنسا وايطاليا) تؤشر إلى وصول مجموعة دول البريكس BRICS إلى حصة من الانتاج العالمى مكافئة لمجموعة الست الكبار G6 حول عام 2040 . ووفقا لنفس التنبؤات يتوقع تحقيق نمو تراكمى فى البرازيل والهند أقل من 4-6% للدولتين على الترتيب وذلك فى مقابل معدلات نمو متناقصة فى إنتاج الصين وروسيا بحيث تدور فى حدود 3% ، 2% على الترتيب حوالى عام 2050 . ويثير نفس المصدر الجدل حول إمكانية أن يفضل المستثمر الرشيد اقتصاداً أقل نمواً مثل البرازيل مقارنة باقتصاديات ذات نمو متسارع مثل كوريا وماليزيا .

جدول (1-2-1)

يبين القوة الاقتصادية المتوقعة بحلول 2050

لمجموعة الست الكبار G6 ولمجموعة BRICS (كنسبة من الانتاج المجمع لكل من : الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، انجلترا ، فرنسا وايطاليا مضافاً إليها دول البريكس الأربع)

السنة	1990	2006	2020	2030	2040	2050
G6	89	83	72	61	50	40
BRICS	11	17	28	39	50	60

G6 = تشير لكل من الولايات المتحدة ، اليابان ، ألمانيا ، انجلترا ، فرنسا ، ايطاليا

BRICS = تشير إلى الصين ، الهند ، البرازيل ، روسيا ، جنوب افريقيا .

Source : Leslie, Elliot, ibid , table (2), p. 13 .

ثالثا : أرصدة الاستثمار الأجنبى المباشر FDI كمؤشر للجاذبية المالية (للداخل أو الخارج (Inflows or Outflows)

يدلل نفس المصدر ([1]) على صحة تنبؤاته من خلال جدول (1-2-2) الذى يوضح موقف القوة المالية لهذه المجموعة فى عام (2005) كنسبة من العالم :

جدول رقم (1-2-2)

القوة المالية لمجموعة البريكس

بالمقارنة بمجموعة الخمس الكبار فى عام 2005

(% من العالم)

الدولة	احتياطيات النقد الأجنبى	رصيد FDI (تدفقات إلى الداخل) Inward	رصيد FDI تدفقات إلى الخارج Outward FDI
G5	20.8	35.9	51.5
الصين	23.8	2.0	0.4
الهند	3.4	0.4	0.0
روسيا	5.8	1.3	1.1
البرازيل	1.7	2.0	0.7
BRICS G5 +	34.7	9.7	2.2
BRICS	55.5	45.6	53.7

G5 : تشير إلى دول مجموعة الخمس : الولايات المتحدة ، اليابان ، بريطانيا ، ألمانيا ، فرنسا .

Source : Ibid, table 5, p.23 .

٠١ حيث يلاحظ من جدول (1-2-2) أن دول مجموعة الخمس الكبار تمثل المواقع الأكثر جاذبية للاستثمار المباشر إلا أن حصة مجموعة البريكس متزايدة ، حيث تمتلك الصين وروسيا والبرازيل رصيداً من تدفقات FDI (إلى الداخل) أكبر من اليابان . كذلك فإن تدفقات الشركات المتعددة الجنسيات من اقتصاديات مجموعة البريكس قد زادت أيضا على الرغم من استمرار استحواذ الخمس الكبار على 52% من الاستثمارات المباشرة العالمية (أى نصيب الديمقراطيات الخمس الغنية) فى مقابل 2% لمجموعة الدول الأربع البريك) .

[1]) Leslie, ibid. p. 14 .

٠٢ بملاحظة أن أرصدة FDI تتراكم ببطء فإن هذه المؤشرات للتباطؤ ومن ثم التدفقات السنوية ستكشف عن مزيد من الاتجاه للتقارب بين المجموعتين عبر الزمن ، كذلك بالأخذ فى الاعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت أكبر مدين رئيسى فى العالم فإنه من المتصور أن عجز ميزان التجارة الكبير والتى تسجلها الولايات المتحدة سترتبط وبشكل موازى بتدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل لأن البنوك المركزية الأجنبية تستثمر احتياطياتها من الدولارات فى سندات الخزانة الأمريكية المقومة بالدولار . وعليه فإنه استناداً إلى موقف أرصدة الاحتياطيات من النقد الأجنبى فإن هناك تحولاً فى اتجاه حائزى الاحتياطيات من العملات الأجنبية من القوى الجديدة فى اليابان والدول النامية فى آسيا ومصدرى البترول . ومن المعروف أن الصين قد أعلنت فى عام 2008 عقب الأزمة المالية العالمية أنها شرعت فى استثمار حصة صغيرة من احتياطياتها المقومة بالدولار (ليس فى سندات الخزانة الأمريكية) ولكن فى الأوراق المالية عالية العائد والمخاطر للقطاع الخاص مثل أسهم وسندات الشركات وفى السنوات الأخيرة يقدر أن الحكومات فى آسيا والشرق الأوسط والصين تستحوذ وتتحكم فى نحو 2.5 تريليون دولار فى أدوات الاستثمار الجديدة المعروفة بصناديق الثروة السيادية Sovereign Wealth Funds (SWF) .

وتشير التقديرات إلى حيازة كل من النرويج والامارات ، السعودية ، الكويت ، سنغافورا ، الصين وروسيا على اكبر حصة فى هذه الصناديق مع توقعاتها بوصول أرصدة هذه الصناديق إلى 10 تريليون دولار ([1]) فى عشر سنوات . وعليه يمكن استنتاج أن هذه الدول ستصبح قريبا قوة كبرى ، ومن ثم يتوقع تزايد التعددية القطبية فى العالم .

301 <u>موقف الاستثمارات المباشرة لمجموعة البريكس فى افريقيا</u>

وفقا لتقرير الاستثمار العالمى 2013 ([2]) يلاحظ الآتى :

١ – تعد مجموعة دول Brics (البرازيل ، الاتحاد الروسى ، الهند ، الصين وجنوب إفريقيا) ضمن مجموعة الاقتصاديات النامية واقتصاديات التحول Transition Economies التى تشهد تدفقات للاستثمار المباشر من هذه الدول إلى الخارج outward investors ، فقد ارتفع مستوى تدفق الاستثمارات المباشرة إلى

---

[1]) ibid, pp. 24-25 .

[2]) UNCTAD, world Investment Report, 2013, Box 1.1, p.5 .

الخارج من 7 بليون دولار فى عام 2000 لتسجل 145 بليون دولار فى عام 2012 أى ما نسبته 10% من التدفقات العالمية (مقابل 1% فى عام 2000) .

٢ – وفقا لجدول رقم (1-3-1) يلاحظ أن الاستثمارات المباشرة لمجموعة Brics تستهدف إما البحث عن الأسواق فى الدول المتقدمة أو الانتاج فى سياق سلاسل القيمة الاقليمية ، ويتركز أكثر من 40% من رصيد هذه الاستثمارات فى الدول المتقدمة (حيث يصل نصيب الاتحاد الأوروبى إلى 34% منها) ، كذلك تحصل الاقتصادات المحاورة لدول Brics فى أمريكا اللاتينية والكاريبى على 16%، والاقتصاديات فى مرحلة التحول على 3% ، فى حين تحصل جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وإفريقيا على 49% .

جدول (1-3-1)

رصيد الاستثمار المباشر إلى الخارج وفقا للمنطقة فى 2011

المنطقة/الاقتصاد	قيمة بالمليون دولار	حصة %
العالم	1130238	100
الاقتصاديات المتقدمة	470625	42
الاتحاد الأوروبى EU	385746	34
الاقتصاديات النامية	557055	49
إفريقيا	49165	4
أمريكا اللاتينية والكاريبى	175410	16
آسيا	331677	29
الاقتصاديات فى مرحلة التحول	31891	3
مجموعة Brics	28599	3

Source : UNCTAD, FDI-TNG-GUC information System and data from IMF, CDIS(Coordinated Direct Investment survey) .
- UNCTAD, World Investment Report, 2013, Box 1.1, p.5 .

٣ – وتعد دول مجموعة Brics كمستثمرين رئيسيين فى إفريقيا . حيث أنه بالرغم من حصول إفريقيا على ما نسبته 4% فقط من التدفقات الخارجة من الاستثمارات المباشرة FDI إلا أن مجموعة دول البريكس تعتلى قمة الدول المستثمرة فى إفريقيا . ففى عام 2010 ، بلغت حصة مجموعة Brics من رصيد الاستثمارات الداخلة فى افريقيا بما نسبته حوالى 14% وبلغ نصيبها من التدفقات الداخلة inflows

25% . وهكذا ارتفع نصيب مجموعة البريكس من اجمالى قيمة المشروعات الجديدة Greenfield projects فى إفريقيا من 20% فى عام 2003 إلى تقريبا 25% فى عام 2012 ، وقد تركزت معظم مشروعات الاستثمار المباشر فى إفريقيا فى مجال الصناعات التحويلية والخدمات . ويتركز فقط 26% من قيمة هذه المشروعات ، 10% من عددها فى القطاع الزراعى .

٤ – يشير نفس المصدر ([1]) إلى أن الاستثمارات البرازيلية فى إفريقيا فى تزايد فى السنوات الأخيرة ، وتلعب المؤسسات المالية العامة دوراً هاماً فى قدوم المستثمرين من البرازيل إلى إفريقيا والمثال على ذلك هو بنك التنمية البرازيلى الذى لعب دوراً هاماً فى توسع الشركات البرازيلية المتعددة الجنسيات فى TNCs فى مجال صناعة الايثانول فى دول مثل أنجولا ، غانا وموزمبيق .

٥ – من الناحية الأخرى يصل حجم أرصدة FDI الصينية فى إفريقيا 16 بليون دولار فى نهاية 2011 ، وتعد جنوب إفريقيا هى المستقبل الرئيسى للاستثمارات المباشرة الصينية تليها السودان ، نيجيريا ، زامبيا والجزائر . وتعتلى الصين مراتب متقدمة بالنسبة للدول المستثمرة فى بعض الدول الأقل نمواً مثل السودان ، زامبيا . ويلاحظ أنه بالإضافة إلى الاستثمارات المباشرة التى تسعى للموارد resource seeking فإن النمو الصناعى السريع الحادث فى الصين يوفر فرصاً لهذه الدول لجذب استثمارات مباشرة فى الصناعات التحويلية .

٦ – ومع وصول رصيد الاستثمارات المباشرة فى جنوب إفريقيا إلى 18 بليون دولار أصبحت جنوب إفريقيا اكبر خامس صاحب رصيد من FDI فى عام 2011 ، وثانى أكبر دولة نامية مستثمرة عالمياً بعد ماليزيا . حيث تركزت معظم هذه الأرصدة outward FDI Stock فى إفريقيا فى موريشيوس ، يتركز ربع هذا الرصيد فى نيجيريا ، وفى موزمبيق وزيمبابوى .

---

[1]) UNCTAD, op.cit. Box1.1, pp. 5-6 .

٧ – **بالنسبة للهند فإن استثماراتها تركزت فى موريشيوس خاصة فى صناعة الملابس وذلك نظراً لوجود تسهيلات مالية وظروف ضريبية ملائمة . وحديثا أصبحت الشركات الهندية متعددة الجنسيات منتشرة فى دول أخرى فى المنطقة مثل كوت دوفوار ، إثيوبيا ، السنغال والسودان .**

٨ – **أما توسعات الشركات المتعددة الجنسيات الروسية فى إفريقيا فهى حديثة نسبيا حيث سجلت 1 بليون دولار فى عام 2011 ، وهذه الشركات كان محركها الرغبة فى تعزيز إمدادات المواد الخام raw material supplies وكذلك التوسعات فى قطاعات جديدة لإنتاج سلع استراتيجية والوصول إلى الأسواق المحلية ([1]) .**

[1]) UNCTAD, Op.cit. p.6 .

المبحث الثانى

02 علاقات الاستثمار المباشر بين مصر ومجموعة البريكس

2-1 نصيب مجموعة البريكس من اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر وفقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والبنك المركزى المصرى لتدفقات الاستثمارات من مجموعة البريكس (البرازيل – جنوب إفريقيا – روسيا ، الصين ، الهند ، ومصر) ، ويوضح جدول (2-1) ما يلي :

١ -سجلت التدفقات من الاستثمارات المباشرة الي الداخل في مصر علي المستوى الكلي ما قيمته 12.836 بليون دولار في عام الأزمة المالية العالمية 2009/2008 ثم انخفضت في العام التالي للأزمة الى مستوى 11.008 بليون دولار بنسبة 14.25% ثم أخذ مستوى التدفقات اتجاهاً هبوطياً ليسجل مستوى 9.574 بليون دولار عام 2011/2010 عام ثورة 25 يناير بنسبة هبوط قدرها 13.0% ثم قفزت الى مستوى 11.768 بليون دولار في العام التالي للثورة 2012/2011 . بنسبة زيادة قدرها 22.9% ثم واصلت الانخفاض الى مستوى 9.614 بليون دولار في عام 2013/2012 بنسبة انخفاض قدرها 18.4% . هذا الاتجاه المتذبذب المتأرجح في تطور تدفقات الاستثمارات المباشرة يعكس تأثير ظروف الأزمة المالية العالمية وتداعيات أحداث ثورة 25 يناير 2011 وما تولد عنها من ظروف عدم اليقين فيما يتعلق بالبيئة الاستثمارية والتشريعية .

٢ -المتتبع لتطور تدفقات الاستثمار المباشر من مجموعة البريكس الي مصر يجد أنه وفقاً لكل من المصدرين : البنك المركزى المصرى ، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لم تسجل استثمارات لدى البنك المركزى لتلك الدول سوى للصين والهند ونظراً لضعف قيمتها فقد تم دمجها مع استثمارات دول أخرى ، وبالتالى فإن الصين والهند فقط تتوافر عنهما تسجيلات لتلك التدفقات ، ونستطيع أن نتبين أن النصيب النسبي لاستثمارات الصين لم تتجاوز 6% من اجمالى الاستثمارات المباشرة الكلية داخل مصر خلال الفترة 2009/2008 – 2013/2012 (جدول 2-1) وان الاستثمارات الهندية بالرغم من أن نصيبها كان متواضعاً وأقل من نصيب الاستثمارات الصينية خلال 2009/2008- 2012/2011 إلا أن نصيبها سجل 7.1% فى عام 2013/12 متجاوزاً نصيب الصين ، وإجمالا لم يتجاوز نصيب كلتا الدولتين من تدفقات الاستثمار المباشر الاجمالي الي مصر 12%.

جدول (2-1)

تطور نصيب استثمارات دول البريكس فى اجمالى الاستثمارات المباشرة الداخلة إلى مصر

خلال (2009/2008 – 2013/2012)

بالمليون دولار

الدول	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012
الصين	600	26.9	48.0	73.6	48.8
	(4.7)	(2.4)	(5.1)	(6.3)	(5.1)
الهند	51.4	8.7	21.2	53.3	68.2
	(4.0)	(0.8)	(2.2)	(4.5)	(7.1)
اجمالى قيمة الاستثمار المباشر فى مصر	12836.1 (100)	11008.1 (100)	9574.4 (100)	11768.1 (100)	9614.0 (100)

فيما يخص الاستثمارات من البرازيل ، جنوب افريقيا وروسيا كما ذكرنا سابقا .

لا يوجد استثمارات مسجلة لدى البنك المركزى المصرى لتلك الدول – نظراً لضعف تلك الاستثمارات ، وتم دمجها مع استثمارات دول أخرى .

( ) : تشير إلى نسبة قيمة الاستثمار المباشر للدولة إلى اجمالى الاستثمارات المباشرة لداخل مصر خلال نفس السنة .

المصدر : البنك المركزى المصرى .

جدول (2-2)

اجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر طبقا للأنشطة النوعية المختلفة

خلال (2009/2008 – 2013/2012)

بالمليون دولار

الأنشطة	العام المالى 2009/2008	%	العام المالى 2010/2009	%
الصناعية	851.9	6.6	456.3	4.1
الزراعية	76.3	0.6	361.6	2.4
الإنشائية	225.5	1.8	303.8	2.8
التمويلية	440.7	3.4	873.9	7.9
الخدمية	282.5	2.2	382.6	3.5
السياحية	121.7	0.9	246.9	2.2
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	727.3	5.7	62.8	0.6
عقارى	138.4	1.1	305.3	2.8
البترول	9666.6	75.3	7577.4	68.8
غير موزع	305.2	2.4	537.5	4.9
اجمالى تدفقات الاستثمارات المباشرة إلى مصر للداخل (أ)	12836.1		11008.1	
إجمالى تدفقات الاستثمارات المباشرة من مصر للخارج (ب)	4722.7-		4249.9-	
صافى الاستثمارات المباشرة فى مصر (أ- ب)	8113.4		6758.2	

المصدر : البنك المركزى المصرى .

تابع جدول رقم (2-2)

بالمليون دولار

النشاط	العام المالى 2012/2011	%	العام المالى 2012/2011	%	العام المالى 2013/2012	%
الصناعية	803.9	8.4	732.6	6.2	261.0	2.7
الزراعية	30.4	0.3	80.7	0.7	139.0	1.4
الإنشائية	108.8	1.1	127.2	1.1	20.7	0.2
التمويلية	114.0	1.2	212.7	1.8	89.2	0.9
الخدمية	207.2	2.2	465.1	4.0	556.7	5.8
السياحية	158.0	1.7	41.7	0.4	20.9	0.2
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	7.0	0.1	1390.9	11.8	21.1	0.2
عقارى	134.0	1.4	86.2	0.7	51.9	0.5
البترول	7014.7	73.3	7101.0	60.3	6606.5	68.7
غير موزع	996.4	10.4	1530.0	13.0	1847.0	19.2
اجمالى تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر للداخل (أ)	9574.4		11768.1		9614.0	
إجمالى تدفقات الاستثمارات المباشرة فى مصر للخارج (ب)	7385.8-		7785.9-		6609.3-	
صافى الـ FDI فى مصر (أ-ب)	2188.6		3982.2		3004.7	

المصدر : البنك المركزى المصرى .

وبدراسة الجدول رقم (2-2) وتوزيع الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر طبقا للأنشطة النوعية المختلفة وعلى المستوى القطاعى نجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع البترول بنسبة تزيد عن 60% خلال السنوات 2009/2008 – 2013/2012 .

جدول (2-2-1)

هيكل الأنشطة النوعية لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وفقاً للجنسية ونصيب الصين منها

خلال الفترة 1990/1/1 الي 2013/12/31

بالمليون دولار

القطاع الرئيسي	عدد الشركات المؤسسة	التدفق في رأس المال المصدر	مساهمات الدول في التدفق في رأس المال المصدر			نصيب (*) الصين من رأس المال المصدر للأجانب
			المصريين	العرب	الأجانب	
الصناعية	27 957	49629.20	36227.45	4681.20	8731.56	%3.1
الخدمية	33 098	29027.12	22881.45	1380.70	4764.97	%1.8
السياحية	6 580	24708.40	20658.00	2179.31	1871.09	%0.2
الإنشائية	9 939	19391.36	15154.77	2339.28	1897.70	%4.5
التمويلية	1 348	14876.25	5373.11	4069.63	5433.52	-
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	5 608	10767.65	7662.73	2252.07	852.85	%1.6
الزراعية	6 934	8700.26	5156.01	3088.71	455.55	%2.6
الاجمالى	91 464	157100.25	113102.52	19990.90	24006.83	470.52

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة قطاع المعلومات والتوثيق .

(*) العمود الأخير محسوب من بيانات جدول (2-2-2) .

جدول (2-2-2)

هيكل الأنشطة النوعية لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصينية

خلال الفترة 1990/1/1 الي 2013/12/31 والقائمة حتى نهاية الفترة

بالمليون دولار

الترتيب	القطاع الرئيسى	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق فى رأس المال المصدر	مساهمات الجنسية فى التدفقات	مساهمة الصين /اجمالى التدفق فى رؤوس المصدر
1	الصناعية	617	355.89	355.60	272.02	%76.5
2	الإنشائية	58	142.42	142.42	85.98	%60.4
3	الخدمية	375	118.85	118.78	83.64	%70.4
4	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	76	14.75	14.75	13.32	%90.3
5	الزراعية	45	12.28	12.28	12.07	%100
6	السياحة	13	4.05	4.05	3.55	%87.7
اجمالى الصين		1184	648.24	647.87	470.58	%72.6
الاجمالـــى					470.58	%100

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة قطاع المعلومات والتوثيق .

جدول رقم (2-2-3)

نصيب الأنشطة النوعية من اجمالى أرصدة تدفقات الاستثمارات الصينية الداخلية وفى المناطق الحرة والخاضعة لقانون 159خلال الفترة 1990/1/1 إلى 2012/12/31

القطاع الرئيسي	
الصناعية	%57.8
الانشائية	%18.3
الخدمية	%17.8
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	%2.8
الزراعية	%2.6
السياحية	%0.8
اجمالى الأنشطة	%100

المصدر : محسوب بمعرفة الباحث من بيانات جدول (2-2-2) .

2-2 تطور علاقات الاســـتثمار المصرية من منظور الاستثمارات الاجنبية لبعض دول مجموعة البريكس

2-2-1 الاستثمارات الاجنبية فى مصر

شهدت علاقات التعاون الاستراتيجي بين مصر والصين بعض التطور وخاصة على الصعيد الاقتصادى حيث تعززت الثقة المتبادلة والتنسيق بين البلدين في مجال الاستثمار حيث زاد تدفق حركة الاستثمار الصينى إلي مصر وشهد عدد الشركات الصينية (والصينية المصرية المشتركة المسجلة في مصر زيادة كبيرة) ، كما تحقق تقدم في مساهمة الصين في المنطقة الاقتصادية الحرة شمال غرب خليج السويس (وهو ما سنتعرض له تباعاً في الأجزاء القادمة) حيث زادت الصين استثماراتها فشملت مجالات عديدة مثل التنقيب عن البترول وانتاج الأجهزة الكهربائية وصناعة الغزل والنسيج والاتصالات وغيرها من المجالات .

في عام 1994 بدأت مصر محادثات مع الحكومة الصينية بهدف الاستفادة من تجربة الصين الخاصة بالتنمية الاقتصادية وفي عام 1998 وقعت الحكومتان علي مذكرة تفاهم مشترك لبناء منطقة صناعية مشتركة (منطقة غرب السويس) . تهدف هذه المنطقة الى تعزيز إنتاج أربعة مجموعات هي : المنسوجات والملابس الجاهزة ، معدات النفط ، تجميع السيارات والمعدات الكهربائية ويمكن إضافة الالكترونيات والصناعات الثقيلة في مرحلة لاحقة . وتظهر الأهداف الاستراتيجية التجارية للصين ([1]) من خلال التركيز على الاستثمار في المرافق لإنتاج البضائع المتجهة الي الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية وكذلك تطوير السوق المصرى من خلال توسعها في إنتاج السلع الاستهلاكية والمعدات الصينية حيث تقدم مصر موقعاً استراتيجياً بالإضافة الي وجود قوة عمل محلية كبيرة وبنية تحتية كافية .

ووفقاً لمصدر وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – قطاع الاتفاقات التجارية – فقد عقدت العديد من الاجتماعات بين السادة وزيرى الصناعة والتجارة الخارجية والاستثمار عن الجانب المصرى مع رجال الأعمال المصريين والصينيين من خلال منتدى الأعمال والذي شارك فيه وفد رجال الأعمال المصرى ونظرائهم من الجانب الصينى .

---

1) ايناس رفعت صالح ، اثر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومصر علي التنمية الاقتصادية في مصر في الفترة (1990-2007) دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2014 وذلك نقلاً عن :

DEBORAH BRAJITGAM and TANG XI AOYANG, African Shenzhen: China's special economic zones in Africa, J. of Modern African studies , 49,1 (2011) , p.38

وقد أكدت المصادر الحكومية علي اهمية استكمال شركة TEDA الصينية من تعاقداتها بإقامة الإنشاءات في المنطقة والتى بلغت 6كم وذلك بعد الانتهاء من 1كم ([1]) وكذلك اقامة مشروعات مشتركة بين الجانبين للاستفادة من الأسواق التى تتيحها الاتفاقات التجارية المصرية لتصديرها الي أسواق الدول الإفريقية أعضاء منطقة الكوميسا بدون رسوم جمركية وكذلك الدول العربية والأوروبية إضافة الى دول أمريكا اللاتينية .

2-2-2 موقف الاستثمارات الصينية في مصر خلال الفترة 1990/1/1 الي 2013/12/31 والقائمة حتى نهاية الفترة

يوضح جدولى (2-2-2) ، (2-2-3) هيكل الأنشطة النوعية لأرصدة الاستثمارات المباشرة الكلية في مصر ونصيب أرصدة الاستثمارات الصينية من اجمالي مساهمات الدول الأجنبية في التدفق في رأس المال المصدر وفقاً للهيكل القطاعي النوعي للأنشطة حيث يلاحظ ما يلى :

1- النشاط الصناعي ، ويشتمل علي الفروع التالية :

الكيماوية ، الهندسية ، مواد البناء ، الخشبية ، التعدين ، الغزل والنسيج ، الغذائية ، المعدنية ، والدوائية يحتل المرتبة الأولي يليه قطاع الخدمات (ويشتمل علي الخدمات التجارية والخدمات البترولية ، النقل والمواصلات ، الخدمات العامة ، بيوت الخبرة والاستشارات ، خدمات طبية وعلاجية ، التخزين ، الخدمات التعليمية) يليها السياحية والانشائية (التنمية العمرانية والعقارية – البنية الاساسية ، المقاولات) فالخدمات التمويلية وكذلك الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، (تكنولوجيا المعلومات ، خدمة تكنولوجيا النظم ، الاتصالات) وكذلك الاستثمارات الزراعية (الانتاج الحيواني ، الداجنى والثروة السمكية ، استصلاح واستزراع أراضي) .

2- تحصل الاستثمارات الصينية علي نصيب متواضع في كافة القطاعات حث يصل نصيب الصين من رأس المال المصدر للأجانب علي نسب لا تتجاوز 4.5% من اجمالى أرصدة المستثمرين الاجانب في مصر خلال الفترة المشار اليها وتختفى الاستثمارات الصينية في مجال الأنشطة التمويلية .

---

[1]) تم توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات والذي تم توقيعه 1994 : بشأن الموافقة علي تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين بهدف خلق ظروف افضل للاستثمارات التى يقوم بها مستثمرى احد الطرفين ولذا تشجيع وترويج وحماية لتلك الاستثمارات والتى ستكون حافزاً لدفع انشطة الاستثمارات في كلا البلدين ، ثم دخلت حيز النفاذ منذ ابريل 1996 ولا تزال سارية حتى الآن .

- فيما يخص التعاون الاستثمارى في منطقة شمال غرب خليج السويس تم توقيعها في يناير 2004 حيث دخلت حيز التنفيذ ، وبدأت شركة تيدا الصينية اعمالها في مشروع تنمية خليج السويس بالمنطقة حيث تشارك بنسبة 80% في حين يساهم الجانب المصرى في هذا المشروع بنسبة 20% .

المصدر :

- قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات التجارية المصرية الصينية – وزارة الصناعة والتجارة الخارجية ..

ونتبين من خلال جدول (2-2-2) ان أرصدة الاستثمارات الصينية تتوزع جدول (2-2-3) بشكل رئيس على المشروعات الصناعية (بنسبة 57.8%) تليها المشروعات الانشائية (بنسبة 18.3%) ثم تليها القطاعات الخدمية (17.8%) وتقل كثيراً هذه الاستثمارات في المجالات الزراعية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والسياحة .

3- وتبرز الاحصاءات (جدول 2-2-2) ارتفاع نسبة مساهمة المستثمرين الصينيي ن في اجمالى التدفق في رأس المال المصدر بنسب تتجاوز 70% في كافة الأنشطة خلال الفترة المشار اليها .

ووفقاً لمصدر وزارة الصناعة والتجارة الخارجية يتواجد حاليا بمعيار عدد الشركات 11920 شركة صينية باجمالى استثمارات 3100.6 مليون جنيه تتركز في عدد من القطاعات كما يلي :

- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يشمل 13 شركة بقطاع تكنولوجيا المعلومات ، 12 شركة في قطاع الاتصالات وشركتين في قطاع تكنولوجيا النظم .
- أما في مجال الإنشاء فهناك 7 شركات ثلاثة منها بقطاع التنمية العمرانية والعقارية وشركتان في البنية الأساسية وشركتان في قطاع المقاولات .
- القطاع الخدمى فيشمل 110 مشروعات وهي ثلاث شركات للخدمات البترولية ، 21 مشروعاً للخدمة العامة ، 72 مشروعاُ للخدمات التجارية وسبعة مشروعات لبيوت الخبرة والاستشارات وأربعة مشروعات للنقل والمواصلات ومشروع لكل من التخزين والخدمات الطبية والعلاجية والخدمات التعليمية .
- وفي مجال المشروعات الزراعية فيشمل ثلاث مشروعات منها اثنان في مجال الانتاج الحيواني والداجنى والثروة السمكية ومشروع في مجال استصلاح واستزراع الأراضي . أما القطاع السياحي فيشمل مشروعاً واحداً باجمالى 6 شركات .
- ويشمل المجال الصناعي 495 مشروعاُ وهي 73 شركة هندسية ، 171 شركة غزل ونسيج و 154 شركة بقطاع الكيماويات ، 49 شركة مواد بناء ، 29 شركة في المجال الغذائي ، 11 شركة معادن و 3 شركات أدوية و 4 شركات أخشاب وشركة تعدينية واحدة .

والملاحظ أن معظم الشركات الصينية العاملة في مجال الاستثمار في مصر تتركز في منطقة غرب خليج السويس ومن المخطط قيام الجانب الصينى بزيادة الاستثمارات الصينية في هذه المنطقة خاصة في قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة والبتروكيماويات ، الصناعات الهندسية .

وقد كان من المستهدف وفقاً لمذكرات التفاهم الموقعة مع الجانب الصينى أن يتم تطوير عدد من الصناعات المصرية على رأسها المنسوجات والمعادن وإنشاء مناطق صناعية جديدة ومدينة متكاملة للمعارض ، هذا وقد ساهمت هذه المذكرات بين البلدين في تبادل الخبرات وإعداد برامج مشتركة للتدريب سواء على المستوى المهنى أو الادارى أو الدراسات المتخصصة ، من الناحية الأخرى استهدف توقيع مذكرة التفاهم بين مركز تكنولوجيا الرخام والجرانيت المصرى والاكاديمية الصينية لمواد البناء وتطوير صناعة مواد البناء المصرية وزيادة قدرتها التصديرية .

وفي ضوء الاتفاقات بين الحكومتين ثم الاتفاق بين مصر والصين على إنشاء اول منطقة صناعية مشتركة بين البلدين في مدينة العاشر من رمضان على مساحة مليوني متر تخصص لصناعات المواد الغذائية ومواد البناء وتستهدف نقل التكنولوجيا وجعل مصر بوابة تنفذ منها المنتجات الصينية الى أوروبا ويشارك فيها القطاع الخاص المصرى مع أكبر مجموعة صينية متخصصة في تنمية المناطق الصناعية لتصل الاستثمارات في البنية الأساسية لها أى حوالى 500 بليون دولار .

وقد كان لنتائج الزيارة الرئاسية في أغسطس 2012 الاتفاق على الأتى :

- **استكمال تجهيز أرض المعارض المصرية بالتنسيق بين اكزيم بنك الصينى وشركة إنشاءات شنغهاى والهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات .**
- **استكمال إنشاء منطقة شمال غرب خليج السويس (كما ذكرنا سلفاً) .**

وعليه فإن جذب مزيد من الاستثمارات من الصين وغيرها من دول التجمع البريكس الي مصر يتطلب :

1- وجود تشريعات تعزز هذا التوجه بما يحسن مناخ الاستثمار

إذ أن توفير المناخ المناسب للاستثمار وتقديم التسهيلات وتبسيطها تعد شروطا أساسية لجذب الاستثمار ولكن تنقية بيئة التشريعات ومن بينها قانون التفليسة وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار من شأنهما ضمان الخروج الآمن للمستثمر من السوق وعدم مواجهة معوقات تتعلق بتصفية أعماله وضمان اعطاء الدائنين

والمستحقين من المتعاملين مع المستثمر ومنهم العاملون فى المشروع مستحقاتهم والجهات الحكومية ، ويمكن أن يتم إصدار قانون خاص يتيح تنظيم الخروج الآمن من السوق حتى يطمئن المستثمرون لمصير تعاملاتهم فى مصر .

2- تحقيق مناخ أمنى وسياسي يحقق الاستقرار الاقتصادى للمشروعات الاستثمارية .

3- تبادل المعلومات الخاصة بالاستثمار بما في ذلك القطاعات المحتملة وفرص الاستثمار في البلاد والمعلومات الخاصة بالقوانين والقواعد والسياسات الاستثمارية لزيادة الوعي ببيئة الاستثمار .

4- تشجيع ودعم أنشطة ترويج الاستثمار مثل المؤتمرات والمعارض وبعثات ترويج الاستثمار ..

5- عدم ازدواجية اجراءات فض النزاع : أما اللجوء الي آلية تسوية منازعات WTO أو فصل تسوية المنازعات التابع للاتفاق .

6- وجود آلية مؤسسية لحل أية مشكلات تعوق الاستثمار بين الأطراف وتعزيز اجتماعات اللجان المشتركة السنوية كآلية هامة للتشاور لحل المشاكل التى تواجه الاستثمار ممثلة في:

- **التشاور بين أطراف النزاع .**
- **اللجوء الى اللجنة المشتركة لتسوية النزاع .**
- **الوساطة (اللجوء الى الوسائل الدبلوماسية دون اللجوء الي التحكيم) .**
- **تشكيل فرق التحكيم (باختيار قائمة المحكمين من الجانبين لضمان تمثيل كل طرف وكذا قواعد لضمان حياد رئيس هيئة التحكيم .**
- **الالتزام بتنفيذ قرارات هيئة التحكيم .**

2-3 التعاون مع الهند في مجال الاستثمار

لقد حكم توجه الاستثمارات المباشرة الهندية في مصر اطار تعاقدي من الاتفاقات ([1]) :

١ -اتفاق إنشاء اللجنة المشتركة الذي تم توقيعه في 1983/9/3 حيث تضمن النص على تشجيع تبادل المنتجات الوطنية واقامة مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والمشروعات المشتركة وقد عقدت اللجنة المشتركة ست دورات كان آخرها بالقاهرة خلال الفترة من 3-4 مارس 2012 .

---

[1]) وزارة التجارة والصناعة ، قطاع الاتفاقيات التجارية

٢ -اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة تم توقيعها في 1997/4/9 ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من نوفمبر 2000 وقد تضمنت تشجيع وخلق ظروف أفضل لمستثمرى اى من البلدين للاستثمار في البلد الآخر ، وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على استثمارات كل طرف لدى الطرف الاخر .

٣ -برنامج للتعاون في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أكتوبر 2009 ينبثق عند إنشاء لجنة فنية مشتركة بين البلدين لمتابعة ما تضمنه البرنامج من أوجه للتعاون في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

٤ -مذكرة تفاهم في مجال التعاون التجارى والفنى 2008/11/18 وتستهدف اتفاق الطرفين علي خلق بنية مستدامة ملائمة لتنمية وتنويع التجارة وتعزيز التنمية الصناعية وتحفيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا الحديثة ونشر المعرفة بالإضافة الى خلق المناخ الملائم للاستثمار وخلق الظروف الملائمة لترتيبات تفضيلية أفضل من خلال آليات منها إنشاء لجنة مشتركة ومجموعة دراسية مشتركة لتحديد فرص تنمية التجارة والاستثمار وتعزيز التعاون في مجالات الاهتمام المشترك فضلاً عن دراسة جدوى وضع اطار شامل لسياسة تتفق مع مبادىء منظمة التجارة العالمية بهدف تنمية تدفق المزيد من السلع والخدمات والاستثمار بين البلدين .

2-3-1 الاستثمارات الهندية فى مصر خلال (1970-2006)

فى ضوء ما تم ذكره من هذه المبادىء العامة والعبارات الفضفاضة دون توصيف آليات واجراءات محددة لحفز الاستثمارات الهندية للداخل يبرز رصيد الوضع الحالى للاستثمارات الهندية فى مصر (وفقاً لآخر بيانات متاحة 2006) من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ما يلى جدولى (2-3-1) ، (2-3-2) :

- بلغ عدد المشروعات الهندية المقامة فى مصر بنظام الاستثمار الداخلى (73) مشروعاً برأس مال مصدر قدره 568 مليون جنيه بقيمة مساهمة 135.3 مليون جنيه .
- كما بلغ عدد المشروعات الهندية المنشأة فى مصر بنظام المناطق الحرة (18) مشروع برأس مال مصدر قدره 283.3 مليون دولار وبقيمة مساهمة 17.5 مليون دولار .
- أهم القطاعات المستثمر فيها (جدول 2-3-1) استثمار المناطق الحرة ، وتشتمل على :

- **الخدمات المالية ، الزراعة : استصلاح واستزراع الأراضى والإنتاج الحيوانى والداجنى والتكامل الصناعى والزراعى .**

- **الصناعة : الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكيماوية والدوائية ، حيث يلاحظ أن الصناعة تمثل أعلى مساهمات لمستثمرين هنود بالنسبة لرؤوس الأموال المصدرة حيث تبلغ المساهمة 40.9% من اجمالى رأس المال المصدر مقارنة بقيمة مساهمة هامشية فى مجال الخدمات المالية (تقترب من الصفر) . من الناحية الأخرى تحتل الهند وفقا لنفس المصدر المرتبة 37 من ضمن 104 دولة مستثمرة فى جمهورية مصر العربية بنظام الاستثمار الداخلى ، والمرتبة (23) من ضمن (66) دولة مستثمرة بنظام المناطق الحرة وذلك خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 2006 طبقا لقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 .**

- **أهم القطاعات المستثمر فيها (استثمار داخلى) من منظور مساهمات الهند فى رؤوس الأموال المصدرة وفقا لجدول (2-3-2) ما يلى :**

(١) تستحوذ المشروعات الصناعية على نسبة 81.9% من اجمالى أرصدة الاستثمارات الهندية (نظام الاستثمار الداخلى) وتتركز فى المشروعات الكيماوية بنسبة 42.7% تليها مشروعات الغزل والنسيج 29.2% ، ثم المشروعات الغذائية بنسبة 15.1% من اجمالى أرصدة الاستثمارات فى المشروعات الصناعية .

(٢) إن المشروعات السياحية يتركز فيها ما نسبته 15.5% من أرصدة استثمارات الهنود فى مصر (نظام استثمار داخلى) .

(٣) على الرغم من تركز الاستثمارات الهندية فى المشروعات الصناعية والسياحية إلا أن نسبة مساهمة الاستثمارات الهندية فى اجمالى رأس المال المصدر تصل فى المتوسط إلى 23.9% (خلال الفترة 1970 إلى 2006) ، وبنسبة 22.4% فى مجمل المشروعات الصناعية مقابل ارتفاعها إلى 67.1% فى مجال المشروعات السياحية .

وهذا يلفت الانتباه بطبيعة الحال إلى أن هناك مجالاً واسعاً لرفع هذه المساهمات إلى نسب أعلى من الذى تعكسه البيانات وقد يكون ذلك من خلال تحسين مناخ الاستثمار فى مصر لتشجيع مزيد من الاستثمارات الهندية ، وقد تكون من خلال تحسين الأطر التعاقدية فى الاتفاقيات وتحديد آليات واجراءات معينة لذلك وهو ما يدعو لإعادة النظر فى الاتفاقيات ([1])

---

[1]) World Investment Report 2013, pp. 102-103 .

وقد تكون الاتفاقيات الرئاسية التى أبرمت حديثا فى مجال إنشاء قمر صناعى مصرى ومركز تكنولوجى فى الأزهر وفى مجال أمن المعلومات وتوفير الموارد البشرية والتعاون فى مجال الأجهزة والبرمجيات وإنشاء مراكز تدريبية بالإضافة إلى التعاون فى مجال الطاقة الشمسية وفى إنشاء الحاضنات التكنولوجية التى تشجع قيام الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك الاستفادة من الخبرات التكنولوجية الهندية فى مجال الاستثمار عن بعد وأبحاث الفضاء وبرامج الطاقة الجديدة والمتجددة تمهد الطريق لمزيد من الاستثمارات الهندية فى مصر .

كما أن هناك استثمارات هندية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من 1970/1/1 الي2006/11/30 فى المناطق الحرة ، وجدول (2-3-2) يوضح ذلك :

جدول رقم (2-3-2)

مساهمات الهند في رؤوس الأموال المصدرة

(استثمار مناطق حرة) طبقاً لقانون ضمانات

وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997

القيمة بالمليون دولار

المجالات	عدد الشركات	رأس المال المصدر	قيمة المساهمة	نسبة قيمة المساهمة الهندية / رأس المال المصدر
التخزين				
تخزين مناطق حرة	2	0.75	0.53	%0.70
الاجمالي	2	0.75	0.53	%0.70
الخدمية				
خدمات المالية	1	240.000	0.02	
الاجمالي	1	240.00	0.02	0.0
غزل ونسيج	12	11.34	6.97	%61.5
كيماوية	2	14.00	7.60	%54.3
مواد البناء	1	16.21	2.43	%15.0
الاجمالي	15	41.55	17.00	%40.9
الاجمالي الكلي	18	282.30	17.54	%6.2

- **المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – مصر**
- **النسب محسوبة بمعرفة الباحث من بيانات نفس الجدول .**

كما يوضح الجدول التالى مساهمة استثمارات الهند فى مصر فى رؤوس الأموال المصدرة :

(2-3-2) استثمارات الهند في مصر

مساهمات الهند في رؤوس الأموال المصدرة فى الداخل

خلال الفترة عام 1970-2006

استثمار داخلى

المجالات	عدد الشركات	رأس المال المصدر	قيمة المساهمة	نسبة قيمة المساهمة / رأس المال المصدر
المشروعات التمويلية				
مساهمة	1	1.50	0.49	
اجمالي	1	1.50	0.49	%0.33
المشروعات الخدمية				
خدمات مالية	1	1.00	0.12	
البترول	1	10.00	2.20	
الخدمات	2	1.00	0.51	
اجمالي	4	12.00	2.83	%23.6
المشروعات الزراعية				
تكامل صناعي وزراعي	1	26.41	0.15	
الاجمالي	1	26.41	0.15	%0.6
المشروعات السياحية				
السياحة	4	31.37	21.04	
الاجمالي	4	31.37	21.04	%67.1
المشروعات الصناعية				
غزل ونسيج	11	166.43	32.48	%19.5
غذائية	7	24.63	16.78	%68.1
كيماوية	22	163.78	47.46	%29.0
هندسية	16	16.01	6.42	%40.1
معدنية	5	9.88	6.85	%69.3
دوائية	2	116	1.16	%1.0
الاجمالي	63	496.73	111.13	%22.4
الاجمالي الكلي	73	568	135.64	%23.9

- المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
- النسب محسوبة بمعرفة الباحث من بيانات نفس الجدول .

2-4 العلاقات مع روسيا فى مجال الاستثمار

على صعيد الاستثمارات فى مصر وقعت مصر اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار مع روسيا فى 23 ديسمبر 1997 ودخلت حيز النفاذ فى 12 يونية 2000 حيث يشير مصدر قطاع الاتفاقات التجارية بوزارة التجارة والصناعة إلى الآتى :

عدد الشركات الروسية المستثمرة فى مصر حتى نهاية أغسطس 2013 بلغت 394 شركة بقيمة برؤوس أموال حوالى 105 مليون دولار ومساهمة روسية تبلغ 68.6 مليون دولار حتى 2012/8/30 . كذلك يحتل القطاع الخدمى المرتبة الأولى ضمن القطاعات التى يستثمر فيها المستثمرون الروس باجمالى 136 شركة يليه القطاع السياحى بعدد 98 شركة ويليهم القطاع الإنشائى بعدد 70 شركة . والملاحظ أنه فى عام 2007 خصصت منطقة صناعية لروسيا فى مدينة برج العرب ولم تقم روسيا بضخ أية استثمارات فى المنطقة وهو ما يفسر انصراف روسيا عن الاستثمار فى مصر خلال الفترة الماضية .

وقد تم الاتفاق على اقامتها على مساحة مليون متر مربع وتشمل على 100- 120 مشروعا فى مجالات عديدة أهمها : صناعة السيارات ومكوناتها ، الأجهزة الطبية ، صناعة الطائرات ، الصناعات الهندسية وباستثمارات تبلغ 1.2 مليار دولار ، وعلى الرغم من قيام الهيئة العامة للتنمية الصناعية بتخصيص مساحة (668320 م^2) لإقامة المنطقة الصناعية الروسية ببرج العرب وبالرغم من تخفيض الهيئة لسعر الأرض المخصص للمنطقة الصناعية إلا أنه نظرا لعدم إقبال المستثمرين المصريين على اقامة مشروعات مشتركة مع نظرائهم من الشركات الروسية ، فقد تم التعامل مع الأرض من جانب الهيئة .

وهكذا فإن علاقات الاستثمار تبدو ضعيفة ، حيث أن هناك بعض المعوقات التى ربما وقفت حائلاً دون تدفقها ولعل حالة عدم الاستقرار السياسى فى مصر والتى ربما تكون قد شكلت عائقاً أمام الاستثمار الأجنبى بصفة عامة خلال السنوات الأخيرة ، فضلا عن تركيز الاستثمارات الروسية على الدول المتقدمة كما هو معروف من خلال شراء أسهم فى شركات كبرى فى تلك الأسواق .

جدول (2-4-1)

موقف الاستثمارات الروسية فى مصر حسب القطاعات

خلال الفترة من 2009/9/1 إلى 2012/9/30

القيمة بالمليون دولار

م	القطاع الرئيسى	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق فى رأس المال المصدر	مساهمة الجنسية فى التدفقات	قيمة المساهمة الروسية/رأس المال المصدر
1	الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	26	3.85	3.79	3.41	%90
2	الخدمية	59	4.46	3.36	2.30	%98.2
3	الإنشائية	33	11.76	2.41	1.54	%63.9
4	الصناعية	6	0.98	0.88	0.61	%75
5	الزراعية	2	0.27	0.27	0.11	%40.7
6	السياحية	26	18.89	-94.39	-81.18	%86.0(-)
اجمالى روسيا الاتحادية		152	4.21	-83.66	-73.21	%87.5(-)

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – قطاع مركز المعلومات والتوثيق .

- **عدد الشركات المؤسسة : اجمالى الشركات التى بها مساهمات روسية مع ملاحظة أنه ليس شرطا أن تكون الشركة 100% روسية ومن الممكن وجود مساهمين آخرين من جنسيات أخرى .**
- **رأس المال المصدر حتى آخر الفترة : هو رأس مال الشركات طبقا لآخر تعديل على رأس المال .**
- **قطاع الصناعة (23.24) هو رأس مال الشركات الصناعية حتى تاريخ 2012/9/30 تبلغ 23.24 مليون .**
- **تدفقات رأس المال المصدر : هو زيادات رأس المال أو الشركات حديثة التأسيس التى دخلت السوق أو عمليات الإندماج أو الاستحواذ خلال الفترة 2009/1/1 حتى 2012/9/30 على قطاع محدد .**
- **مساهمة الجنسية فى التدفقات : هى مساهمة روسيا فى تدفقات رؤوس الأموال التى أضيفت خلال فترة محددة :**

مثال : الصناعة (0.61 مليون) تعنى أن روسيا ساهمت فى زيادة تدفقات الفترة فى قطاع الصناعة بهذه القيمة وأن هناك جنسيات أخرى ،

القيمة السالبة لتدفق رأس المال تعنى تدفق سالب (out flow) من جانب الاستثمارات الروسية ويعنى أن الاستثمارات الروسية قد انخفضت فى القطاع (على سبيل المثال السياحة حوالى 94.39) .

جدول (2-4-2)

شركات استثمار داخلى ومناطق حرة واستثمارات داخل قانون 159 بالقطاع الصناعى فقط

خلال الفترة من 1970/1/1 والقائمة حتى نهاية الفترة 2013/8/29

القيمة بالمليون دولار

الترتيب	تصنيف النشاط	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق فى رأس المال المصدر	مساهمة الجنسية فى التدفقات	قيمة الاستثمارات الروسية/رأس المال المصدر
1	منتجات أسمنتية وخرسانية	2	10.3	10.3	5.3	%51
2	منتجات خشبية وأخشاب	2	2.05	2.05	2.03	%100
3	تصنيع حاصلات زراعية	7	3	3	1.25	%42
4	منجات بلاستيكية	2	2.4	2.4	1.14	%48
5	منتجات ورقية وتغليف	1	5	5	1	%20
6	الملابس الجاهزة	2	0.85	0.85	0.85	%100
7	مسامير وصواميل	1	1.4	1.4	0.73	%52
8	معدات وآلات وقطع غيار	1	1.2	1.2	0.54	%45
9	صناعات معدنية	1	0.5	0.5	0.5	%100
10	منتجات جلدية	1	0.5	0.5	0.5	%100
11	حديد وتسليح	2	12	12	0.48	%4
12	سفن وقوارب ولنشات	2	0.52	0.52	0.47	%50
13	أدوية	2	0.35	0.35	0.34	%100
14	زجاج وحراريات	1	0.69	0.69	0.33	%48
15	ألياف زجاجية وفيبرجلاس	1	0.5	0.5	0.23	%46
16	مشروعات الأثاث الخشبى	1	0.1	0.1	0.1	%100
17	أغذية سابقة التجهيز	1	0.25	0.25	0.06	%24
18	مشروعات نسيجية واقمشة	1	0.15	0.15	0.05	%33
19	أجهزة كهربائية ومنزلية	1	0.05	0.05	0.05	%100
20	سيراميك وادوات صحية	1	0.25	0.25	0.03	%12
21	رخام ومنتجاته	1	0.05	0.05	0.02	%40
اجمالى روسيا الاتحادية		34	42.11	42.11	15.99	%38

المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة – قطاع مركز المعلومات والتوثيق .

- النسب محسوبة بمعرفة الباحث .

ولعلنا ندلل على صحة ذلك من الجدول (2-4-1) حول الاستثمارات الروسية فى مصر والذى يغطى موقف هذه الاستثمارات حسب القطاعات خلال الفترة 2009/1/1 إلى 2012/9/30 حيث نستنتج ما يلى :

١ - إنه باستثناء القطاع السياحى وقطاع المشروعات الإنشائية يلاحظ ضآلة الاستثمارات حيث تتوزع الاستمارات بنسب ضئيلة وبسيطة فى النشاط الصناعى والزراعى والاتصالات والمعلومات .

٢ - إن مساهمة روسيا فى تدفقات رؤوس الأموال المصدرة تراوحت ما بين 41%-98% (أى أن مساهمتها فى زيادة تدفقات الفترة المشار إليها كانت فى كافة القطاعات (الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، الخدمية ، الإنشائية ، الصناعية ، الزراعية) أما القطاع السياحى فيلاحظ أن التدفق السالب outflow من جانب الاستثمارات الروسية يعنى أنها قد انخفضت بقيمة 81.81 مليون دولار أى ما يساوى 86% من قيمة الانخفاض فى التدفقات فى رأس المال المصدر .

٣ - وعلى مستوى إجمالى الاستثمارات الروسية تشير المؤشرات أنها قد انخفضت بقيمة 73.2 مليون دولار أو بما قيمته 87.5% من قيمة الانخفاض فى تدفقات رأس المال المصدر .

وعلى صعيد الاستثمارات الصناعية يبين جدول (2-4-2) ضآلة الاستثمارات الروسية فى المجال الصناعى حيث لم تتجاوز 16 مليون دولار كشركات استثمار داخلى ومناطق حرة واستثمارات داخل قانون رقم 159 بالقطاع الصناعى فى خلال الفترة 1970/1/1 والقائمة حتى 2013/8/29 . حيث تتوزع الاستثمارات الصناعية بين 21 فرع صناعى بقيمة مساهمة تصل أعلاها إلى 5.3 مليون دولار فى مجال المنتجات الأسمنتية والخرسانة وتقل عن مليون دولار فى غالبية الأفرع الصناعية الأخرى

وهذا الموقف للاستثمارات الروسية يناقض وضعيتها منذ تطورها فى الخمسينات حيث تم انجاز نحو 97 مشروعاً حتى 1990 وهو العام الذى شهد تفكك الاتحاد السوفيتى ، ومن أهم هذه المشروعات التى نفذها الجانب الروسى فى مصر تشييد السد العالى فى (أسوان) ، ومد خطوط الكهرباء (أسوان- الاسكندرية) ، ومجمع الألومنيوم فى (نجع حمادى) ، ومجمع الحديد والصلب فى (حلوان) ، ومشروعات كهربة الريف المصرى ، والترسانة البحرية للسفن فى (الاسكندرية) . كما تم إنجاز مصنع السويس للأسمنت ومصنع شركة النصر للمطروقات فى (التبين) ، ومصنع شركة النصر لصناعة فحم الكوك والكيماويات فى (حلوان) ، وشبكة

خطوط الضغط العالى للكهرباء وأيضا مفاعل إنشاص للأبحاث النووية . ويعد عدم تفعيل مجلس الأعمال المصرى الروسى المشترك من أهم المعوقات ، وهناك ضرورة لإعادة تشكيله . ولعل قراءة هذه المؤشرات هامة فى قراءة المستقبل سواء فى الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل . حيث أن التعاون المصرى الروسى فى المجال الاقتصادى خاصة الاستثمار يتوقع أن يكون محدوداً فى الفترة القصيرة والمتوسطة القادمتين ، ولعل المجالات التى يتعين السعى لجذب الاستثمارات الروسية إليها تتمثل فى قطاعات الطاقة التقليدية والمتجددة فضلاً عن مجال النقل والصناعات الهندسية .

2-5 العلاقات المصرية البرازيلية فى مجال الاستثمار

تربط مصر بالبرازيل علاقات قديمة حيث حدث تقارب بين الدولتين فى فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين فى إطار حركات سياسية مثل "عدم الانحياز" واقتصادية مثل مجموعة الـ 77 .

وتأتى زيارة الرئيس السابق للبرازيل فى مايو 2013 فى إطار توجه السياسة الخارجية المصرية الجديدة الرامى للانفتاح على دول العالم كافة لدعم أواصر التعاون والصداقة . وقد استهدفت الزيارة زيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين وجذب المزيد من الاستثمارات البرازيلية إلى مصر .

وتسبق هذه الزيارة محاولات وجهود متفرقة للتوصل إلى مجموعة من التفاهمات وخطابات النوايا فى أعوام 2008 ، 2009 بين شركات القطاع الخاص المصرى والبرازيلى لدفع التعاون فى مجالات مثل صناعة السيارات ومكوناتها وإنتاج المواد الغذائية وزيادة تصدير اللحوم والدواجن البرازيلية إلى مصر وإنتاج الأسمدة وصناعة السكر والاستفادة من الخبرة البرازيلية فى مجال إنتاج الوقود الحيوى .

ويمكن رصد محاولة قيام بعثة تجارية برئاسة نائب رئيسى هيئة الاستثمار والمناطق الحرة بزيارة البرازيل فى يونية 2009 بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية والتى أسفرت عن توقيع مذكرتى تفاهم ا لأولى بين كل من هيئة الاستثمار المصرية والوكالة البرازيلية للاستثمار والتجارة ، والثانية بين هيئة التنمية الصناعية المصرية وجمعية مصنعى قطع غيار السيارات البرازيلية .

ولعل ضآلة حجم هذه الجهود تنعكس فى هشاشة وضعف علاقات الاستثمار بين مصر والبرازيل ، كما يبرزها جدول (2-5-1) ، حيث تظهر قواعد البيانات التى تتيحها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للفترة 2009/1/1 – 2012/9/30 ما يلى :

(١) إن الاستثمارات البرازيلية بضآلتها حيث لا تتجاوز 12 مليون دولار تتركز فى قطاع الصناعة وتتوزع بقيمة ضعيفة جداً وباستثمارات متواضعة فى قطاعات السياحة والخدمات والإنشاءات .

(٢) قيمة مساهمة الاستثمارات البرازيلية إلى اجمالى التدفق فى رأس المال المصدر وصلت إلى 91% بالرغم من ضعف قيمتها .

جدول (2-5-1)

الاستثمارات بين مصر والبرازيل

خلال الفترة من 2009/1/1 – 2012/9/30

بالمليون دولار

الترتيب	القطاع الرئيسى	عدد الشركات المؤسسة	رأس المال المصدر حتى نهاية الفترة	التدفق فى رأس المال المصدر	مساهمة البرازيل فى التدفقات	مساهمة البرازيل/ إلى اجمالى التدفق فى رأس المال المصدر
1	قطاع الصناعة	0	23.24	8.53	11.39	%133.5
2	قطاع السياحة	1	0.71	0.50	0.19	%38.0
3	قطاع الخدمات	4	3.74	3.74	0.05	%13.4
4	قطاع الإنشاءات	1	0.05	0.05	0.05	%100.0
اجمالى الاستثمارات		6	27.75	12.83	11.69	%91.1

- المصدر : الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .
- النسب محسوبة بمعرفة الباحث من بيانات نفس الجدول .

وعليه فإنه فى إطار حرص مصر على تعزيز التعاون مع تجمع البريكس مع الرغبة فى تأسيس شراكة حقيقية بين مصر والبرازيل فإن هناك مجالات واعدة ومتعددة مرشحة بين البلدين تستلزم توافر الإرادة لدى الطرفين للخروج ببرنامج عمل وخاصة فى مجال تشجيع جذب الاستثمارات البرازيلية لرفع معدل تدفقها .

وعلى الرغم من أن المعلومات الأولية المتاحة لدينا لا تشير إلى وجود اتفاقية لتشجيع الاستثمار بين مصر والبرازيل إلا أن اتفاق ([1]) التجارة الحرة بين مصر وتجمع المبركسور (اتفاق تجارى إطارى موقع عام 2002 بين الطرفين والذى يضم البرازيل يشير إلى النص على تشجيع زيادة الاستثمارات بين الجانبين ونقل التكنولوجيا بالإضافة إلى النص على أن يقوم

[1]) قطاع الاتفاقات التجارية ، أهم ملامح اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور ، وزارة التجارة والصناعة لمصر .

الأطراف بدراسة كيفية بدء التفاوض على تحرير التجارة فى الخدمات من خلال اللجنة المشتركة .

وعليه فإن من الفوائد العائدة على مصر من التوقيع على الاتفاق هو أن الاتفاق يضمن تعزيز التعاون فى مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا من خلال :

- **تبادل المعلومات الخاصة بالاستثمار بما فى ذلك القطاعات المحتملة وفرص الاستثمار فى بلادهم والمعلومات الخاصة بالقوانين والقواعد والسياسات الاستثمارية لزيادة الوعى بيئة الاستثمار بهم .**
- **تشجيع ودعم أنشطة ترويج الاستثمار مثل المؤتمرات والمعارض وبعثات ترويج الاستثمار .**

كذلك تتيح الاتفاقية زيادة ثقة المستثمرين من تجمع الميركسور فى الاقتصاد المصرى فى مجال الاستثمار الأمر الذى من شأنه تشجيع هؤلاء المستثمرين ورجال الأعمال على توجيه استثماراتهم إلى مصر فى مشروعات مشتركة للاستفادة من اتفاقات التجارة الحرة التى وقعتها مصر مع الدول العربية والكوميسا لتكون مصر قاعدة انطلاق وركيزة لهذه الأسواق.

2- 6 <u>مراجعة الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين مصر ومجموعة البريكس</u>

فى ضوء ما أمكن الحصول عليه من نسخ اتفاقيات تفصيلية أبرمت بين مصر ودول البريكس نقوم بمراجعة محتويات اتفاقية الاستثمار الموقعة مع الجانب الروسى وهى الاتفاقية الوحيدة التى اتيحت لنا من خلال قطاع الاتفاقات التجارية التابع لوزارة التجارة والصناعة .

وبتحليل محتويات اتفاقية الاستثمار ([1])المبرمة بين الاتحاد الروسى والحكومة المصرية في موسكو سبتمبر 1997 يمكن ملاحظة الاتي :

<u>المادة الأولى</u> : تضمنت وضع تعريفات محددة للمستثمر Investor ، لمفهوم الاستثمار في رأس المال Capital Investment ، مفهوم الدخول incomes ، مفهوم الاقليم Territory .

[1]) Agreement Between The Government of The Russian Federation and The Government of the Arab Republic of Egypt on The Encouragement and Mutual protection of Capital Investments (Moscow, sept. . 23,1997) .

تمت ترجمة بنود ونصوص الاتفاقية من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية بمعرفة الباحث وبتصرف .

المادة الثانية : تشجيع وحماية رأس المال المستثمر Capital Investment وتنص على الآتي :

01 الإشارة الى ضرورة تشجيع المستثمرين والاستثمارات بما يتسق مع تشريعات الدولة المضيفة .

02 ضرورة تحقيق الحماية والآمان للاستثمار والمستثمرين في اقليم الدولة المتعاقدة .

المادة الثالثة : نظام الاستثمار في رأس المال Capital Investment Regime وتنص علي ما يلي :

01 توفير النظام لمعاملة عادلة ومتكافئة لرأس المال وتجنب الإجراءات التمييزية (مثل التدخل في إدارة والتصرف في رأس المال) على مستوى النشاط .

02 ضمان (علي الاقل) معاملة ملائمة تمنح للاستثمار والنشاط المنفذ بالاشتراك مع استثمارات مماثلة لمستثمرين محليين أو لمستثمرين من دولة ثالثة .

03 تحتفظ الأطراف المتعاقدة بحقها في تحديد فروع في الاقتصاد أو مجالات للنشاط تعتبر مقيدة أمام المستثمرين الأجانب .

04 أن يمنح النظام ميزة تطبيق مبدأ الدولة الأولي بالرعاية The most favoured nation regime(نفس معاملة الاستثمارات المحلية) لن ينسحب على المزايا التى تمنحها الأطراف المتعاقدة في المستقبل .

– تجنب الازدواج الضريبي أو أى قضايا أخرى تتعلق بالضرائب .

المادة الرابعة : انتقال الأشخاص

وتنص على ما يلي :

- **السماح بالدخول والاقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين والمستثمرين من الطرف المتعاقد لغرض أداء النشاط المرتبط بالاستثمارات .**
- **بما يتفق مع تشريع الطرف المتعاقد يحق للمستثمرين من الطرف الآخر تأجير وتشغيل العمالة بإرادة حرة وبعض النظر عن جنسيتهم مع اشتراط حصول العامل على تصريح دخول وإقامة مؤقتة والسماح له بالعمل في اقليم الطرف المتعاقد ، مع ضرورة أن تكون الوظائف مناظرة لشروط وقيود محددة مذكورة بتصريح العمل .**

المادة الخامسة : اتاحة القوانين وتنص على ضرورة معرفة كل طرف بالقوانين المنظمة للاستثمارات في بلدان الأطراف المتعاقدة بغرض تسهيل فهم هذه القوانين .

المادة السادسة : المصادرة والتأميم

وتنص على الآتي :

- **عدم الخضوع للمصادرة أو التأميم أو لاتخاذ إجراءات مناظرة مكافئة للمصادرة أو التأميم وذلك باستثناء حالات تستلزم البدء في هذه الإجراءات وذلك مراعاة للمجتمع ومقننة بتشريع وليست لها طبيعة تمييزية مع الحصول على التعويض الفورى والفعلي الملائم .**
- **ضرورة أن يناظر التعويض القيمة الفعلية لرأس المال الذي تمت مصادرته قبل لحظة حدوث المصادرة ، والمفروض أن يتم دفع التعويض دون تأخير بعملة حرة قابلة للتحويل وسيتم تحويله بسهولة من اقليم الطرف المتعاقد الي أقليم الطرف الآخر ، وسينطوى ذلك على الحصول على فائدة مقابل مبلغ التعويض بما يتفق مع سعر الفائدة السائدة في البلد طرف التعاقد التى يتم تنفيذ الاستثمار بها .**

المادة السابعة : تعويض الخسائر Recompense of Damage حيث يحق لمستثمرى الطرف المتعاقد الذين أضيروا فى ظل ظروف عدم الاستقرار أو الحروب أو اى ظروف استثنائية أن يحصلوا علي تعويضات عن هذه الأضرار بموجب إجراءات يمنحها الطرف المتعاقد لمستثمرى دولة ثالثة .

المادة الثامنة : تحويلات المدفوعات Transfers of the payment

١. **اشتراط ان تضمن كافة الأطراف المتعاقدة للمستثمرين حرية تحويل المدفوعات الي الخارج بعد الوفاء بكافة الالتزامات الضريبية المرتبطة بالاستثمارات الرأسمالية والمتعلقة بالآتي :**
   - **مبالغ الاستثمارات الرأسمالية الابتدائية وأى زيادات في القيمة النقدية المرتبطة بالأموال المستثمرة .**
   - **الدخول .**
   - **المبالغ النقدية المدفوعة نظير استرداد القروض المعترف بها من قبل الأطراف المتعاقدة كاستثمارات رأسمالية .**

- المبالغ النقدية المسلمة نظير التصفية الجزئية أو الكلية أو بيع الاستثمارات الرأسمالية
- التعويضات .
- الأجور والمكافآت التى يتسلمها مواطنى الطرف الآخر المتعاقد المصرح له بالعمل في إطار الاستثمارات الرأسمالية في اقليم الطرف المتعاقد الأول .

٠٢ تحويل المدفوعات يكون على الفور ودون تأخير وبعملة حرة قابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية وذلك في تاريخ التحويل المتسق مع قواعد العملة المطبق في الطرف المتعاقد والذي تنفذ فيه الاستثمارات الرأسمالية .

المادة التاسعة : الاحلال محل الدائن أو المستثمر subrogation

ان الجهة المفوضة بتقديم مدفوعات للمستثمر مقابل المخاطر غير التجارية المرتبطة بالاستثمارات الرأسمالية في اقليم الطرف المتعاقد الآخر تحل محل المستثمر في الحفاظ على حقوقه وذلك بما يتفق مع تشريع البلد المتعاقد الأخير .

المادة العاشرة : تسوية المنازعات بين الطرف المتعاقد والمستثمر الطرف الآخر المتعاقد :

01 في حالة أى نزاع ينشب بين الطرف المتعاقد ومستثمر الطرف الآخر يرتبط بالاستثمارات الرأسمالية سواء بالقيمة أو دفع التعويض المتعلق مادة (6) في الاتفاقية الحالية أو فيما يتعلق بإجراء تحويل المدفوعات التى تنص عليها المادة (8) من الاتفاقية الحالية لابد من تسليم إشعار أو إنذار مكتوب بشكل تفصيلى . هذه المنازعات تخضع لمفاوضات (إن أمكن) .

02في حالة عدم حل هذا النزاع في خلال ستة اشهر من تاريخ تسليم الإنذار المكتوب ويمكن أن يحدث يخير المستثمر في الآتي :

أ -اللجوء لمحكمة متخصصة في دولة الطرف المتعاقد الذي تنفذ على أراضية الاستثمارات الرأسمالية .

ب أو اللجوء لقواعد التحكيم التى تطبقها لجنة الأمم المتحدة المتصلة بقانون التجارة الدولية (UNCITRAL) .

03 ينظر لقرار التحكيم على أنه قراراً نهائياً وملزماً لكافة الأطراف المتنازعة .

المادة الحادية عشر : حل المنازعات بين أطراف التعاقد

*** المنازعات التى تنشأ بين أطراف التعاقد وترتبط بالتفسير والتطبيق للاتفاقية الحالية يمكن ان تحل خلال المفاوضات .**

*** في حالة عدم حل النزاع في خلال ستة اشهر منذ بداية المفاوضات ولذلك تحول الي محكمة للتحكيم بناء علي طلب اى الطرفين .**

*** مثل هذه المحكمة تقام لكل حالة علي حدى بالشكل التالي :**

أ. بحيث يقوم كل طرف من المتعاقدين بتعيين عضوا واحداً في محكمة التحكيم خلال شهرين من تاريخ استلام (الإنذار) .

ب- يقوم هذان العضوان المختاران بانتخاب مواطن من دولة ثالثة يمكن تعيينه رئيساً للمحكمة بموافقة الطرفين في خلال شهر واحد من تاريخ تعيين العضوين الآخرين .

*** وفي حالة عدم حدوث هذه التعيينات الضرورية داخل الفترة المتفق عليه وفي غياب اى اتفاق آخر يستطيع أى من الأطراف المتعاقدة اللجوء الي رئيس المحكمة الدولية أن يقوم بالتعيين وفي حالة تعذر ذلك يستطيع نائب رئيس المحكمة الدولية القيام بهذا الدور ، وفى حالة تعذر ذلك يستطيع اى عضو في المحكمة الدولية يليه في المنصب القيام بذلك (شريطه الا يكون مواطن من أى الطرفين المتعاقدين) .**

*** تستطيع محكمة التحكيم اخذ القرار بأغلبية التصويت وسيصبح هذا القرار نهائياً وملزماً لكافة الأطراف وسيتحمل كل طرف من الأطراف المتعاقدة النفقات المرتبطة بنشاط عضو المحكمة الذي قام بتعيينه وتمثيله في تحقيقات المحكمة وسيتم توزيع النفقات المرتبطة بنشاط رئيس المحكمة والنفقات الأخرى على الطرفين بالتساوى .**

المادة الثانية عشر : الاستشارات

تتم الاستشارات بناء على طلب الأطراف لتفسير أو تطبيق الاتفاقية الحالية .

ملاحظات عامة على بنود الاتفاقية المصرية/ الروسية

هناك اتجاه عالمي متزايد لوضع معاهدات تتفق مع أهداف التنمية المستدامة بحيث المجال للسياسات الحكومات بصفة عامة أو لتقليص اللجوء الي مقاضاة الاستثمار .

ضرورة احتواء اتفاقيات الاستثمار علي الآتي :

01 تحديد نطاق انطياق الاتفاقية واستبعاد بعض ([1]) الأصول من تعريف الاستثمار .

02 توضيح الالتزامات بالنص تفصيليا على المعاملة العادلة والمتكافئة أو عدم التعرض بشكل غير مباشر للتأميم .

03 وضع استثناءات خاصة بالتحويلات وإجراءات الرقابة الحصيفة .

04 وضع آليات خاصة بالضرائب والإجراءات الحصيفة وتحديد فترة زمنية محددة لاسترداد المستحقات .

05 حماية الصحة والأمن وحقوق العمالة :

حماية ا0لصحة البشرية وحماية النبات والحيوان ، الحفاظ على الموارد الطبيعية ومن ثم عدم التفريط في المواصفات الصحية والبيئة لجذب الاستثمار (المثال اتفاقية – EN) Colombia – Peru FTA وكذلك اتفاقية الاستثمار المبرمة بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية .

وفى ضوء ما تم استعراضه من النصوص المبرمة فى الاتفاقية المبرمة مع الجانب الروسى يلاحظ ما يلى :

١) إن الاتفاقية لا تتماشى مع الاتجاهات العالمية كما سبقت الإشارة آنفاً والمرتبطة بوضع معاهدة تنطوى على بنود تخدم أهداف التنمية المستدامة وتضع آليات خاصة بتحديد الفترة الزمنية لاسترداد المستحقات فضلاً عن حماية الصحة والأمن وحقوق العمالة وضمان تطبيق مواصفات الجودة .

٢) يتعين أن يتضمن إطار الاتفاقية المبرمة بنداً إضافياً مرتبط بتوسيع مجالات التعاون لتشمل التخطيط وتنفيذ المشروعات التى تحتاج إلى النقل والاستخدام الفعال للتكنولوجيا وكذلك استخدام المعايير والمواصفات القياسية وتنمية الموارد البشرية وخلق فرص عمل محلياً وذلك على غرار اتفاقية الاستثمار فى إطار اتفاقية الشراكة المصرية/الأوروبية مادة (49).

وبالإضافة لما تقدم فإن جذب مزيد من الاستثمارات من دول التجمع البريكس إلى مصر كما سبقت الإشارة تتطلب وجود تشريعات تعزز هذا التوجه بما يحسن مناخ الاستثمار مع تحقيق استقرار سياسى وأمنى بما يحقق الاستقرار الاقتصادى للمشروعات الاستثمارية فضلا عن تشجيع ودعم أنشطة الترويج المعروفة من مؤتمرات ومعارض وبعثات ترويجية للاستثمار .

---

[1]) World Investment Report 2013 , pp . 102-103 .

الخلاصة :

وإجمالا فى ضوء ما تم استعراضه من موقف استثمارات مجموعة البريكس فى العالم وفى القارة الإفريقية ، وكذلك نصيب مجموعة البريكس فى اجمالى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر وأيضا المجالات والأنشطة النوعية التى توجهت إليها هذه الاستثمارات ، ويمكن ملاحظة ما يلى :

١ -**هامشية نصيب مصر من الاستثمارات المباشرة التى تضخها مجموعة البريكس فى افريقيا حيث تحصل مصر على النذر القليل من هذه الاستثمارات مقارنة بوضع جنوب افريقيا ، السودان ، نيجيريا ، زامبيا ، الجزائر – موريشيوس ، موزمبيق ، زيمبابوى ، كوت ديفوار وأثيوبيا وغيرها من الدول الافريقية .**

٢ -**حيث أن نصيب الصين والهند فى اجمالى الاستثمارات المباشرة فى مصر لم يتعد 12% .**

٣ -**إن الاستثمارات الصينية تتجه إلى الأنشطة الصناعية والإنشائية والخدمية ، وكذلك تتجه الاستثمارات الهندية إلى المشروعات الصناعية (الكيماوية – الغزل والنسيج – والغذائية) .**

٤ -**فيما عدا الاستثمارات الصينية والهندية فإن الاستثمارات الروسية والبرازيلية تعد هامشية وبقيم لا تذكر .**

٥ -**إن علاقات الاستثمار بين مصر ودول مجموعة البريكس تبدو إجمالاً ضعيفة وبحاجة إلى تنميتها وإزالة المعوقات أمام انسيابها ولعل بعض المقترحات التى قدمتها الدراسة فى أجزاء مختلفة متمثلة فى السعى إلى تحسين بيئة التشريعات ومناخ الاستثمار وكذلك إدخال بعض البنود فى الاتفاقيات المبرمة بما يقلل من فضافضية العبارات ويوفر آليات محددة لتنشيط الاستثمارات (مثل إدخال مادة بالاتفاقيات تتعلق بالتخطيط وتنفيذ المشروعات التى تحتاج إلى النقل والاستخدام الفعال للتكنولوجيا) ، وكذلك إضافة بنود تخدم أهداف التنمية المستدامة بما يخلق آفاقاً جديدة لنمو قيمة وحجم هذه الاستثمارات . ولكن يظل محور الاستقرار الأمنى والسياسى مكوناً رئيسياً فى تشجيع الاستقرار الاقتصادى للمشروعات الاستثمارية .**

المبحث الثالث

03 علاقات التجارة الخارجية مع دول مجموعة البريكس

103 تطور التجارة الخارجية لمصر مع مجموعة البريكس

تحتفظ مصر بعلاقات سياسية واقتصادية قومية مع دول مجموعة البريكس كل على حدة وإذا نظرنا إلى تطور التجارة الخارجية لمصر مع دول البريكس خلال الفترة من عام 2001 حتى عام 2011 فسوف يتضح لنا أن متوسط معدل نمو حجم التجارة الخارجية بين مصر وهذه الدول قد بلغ حوالى 22% خلال هذه الفترة حيث بلغ حوالى 18.5 مليار دولار في عام 2011 مقابل 2.5 مليار دولار في عام 2001 .

أما عن معدل زيادة عجز الميزان التجارى لمصر مع دول البريكس فقد بلغ هذا العجز حوالى 9.2 مليار دولار في عام 2011 مقابل 2.06 مليار دولار عام 2001 أى بزيادة قدرها 16% خلال الفترة من 2002 حتى 2011 ([1]) .

كذلك تجدر الإشارة إلي أن قيمة صادرات مصر الى دول البريكس بلغت 4.66 مليار دولار في عام 2011 مقابل 220 مليون دولار فقط في عام 2001 وهذا يعنى أن معدل متوسط قيمة صادرات مصر إلي دول البريكس قد ارتفعت بنسبة 35.7% خلال الفترة من عام 2001 حتى عام 2011 .

أما لو نظرنا الي معدل نمو صادرات مصر الي دول البريكس خلال الفترة من عام 2001 حتى عام 2011 فسوف يتضح لنا أن هذا النمو قد بلغ 34% للصين و 44.6% لروسيا و41.1% للهند و 22% للبرازيل و 21% لجنوب إفريقيا .

أما عن معدل نمو واردات مصر من دول البريكس فقد زادت بنسبة 19.7% خلال الفترة من عام 2001 حتى عام 2011 حيث بلغت 13.8 مليار دولار عام 2011 مقابل 2.38 مليار دولار عام 2001 ، هذا بالإضافة الى ارتفاع نسبة واردات مصر من دول البريكس لتصل الي 47.0% من اجمالى صادرات هذه الدول في عام 2011 مقابل 0.46% في عام 2001 وقد سجل معدل نمو واردات مصر خلال الفترة المذكورة 23.1% من الصين و 17.9%"من روسيا و11.7%"من الهند و 19.9%من البرازيل و 10.2"% من جنوب إفريقيا ([1]) .

---

[1]) وزارة الصناعة والتجارة : قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات 2013

[1]) وزارة الصناعة والتجارة – المرجع السابق ذكره .

04 هيكل الصادرات والواردات بين مصر ومجموعة الريكس

يختلف هيكل الصادرات والواردات بين مصر وكل دولة من دول البريكس لذلك سوف نقوم بدراسة هذا الهيكل لكل دولة على حدة :

104 <u>هيكل الصادرات والواردات بين مصر والصين</u>

تمتاز العلاقات المصرية الصينية بالقوة والتعاون في العديد من المجالات التجارية والإقتصادية وقد تبلور ذلك في العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم المبرمة بين مصر والصين مثل اتفاقية التعاون التجارى والإقتصادى التى تنظم المبالات التجارية بين مصر والصين والموقعة في القاهرة عام 1995 ، وكذلك اتفاقية إنشاء مجلس الأعمال المصرى الصيني عام 2002 وبروتوكول التعاون في مجال الصحة النباتية والذي يسمح بدخول الموالح المصرية الي السوق الصينى والذي تم توقيعه في عام 2006 والذى تم بموجبه التفاوض مع الجانب الصينى لزيادة عدد الموانىء الصينية المسموح بتصدير الموالح المصرية من خلالها والذى أدى إلى إضافة 6 موانىء صينية إضافية لهذا الغرض .

هذا بالإضافة إلى مذكرة تفاهم للفحص المسبق للمنتجات الصناعية الصينية التى يتم شحنها الي مصر قبل الشحن لتلك المنتجات والتى تم إبرامها في عام 2008 وكذلك اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين مصر والصين بهدف خلق ظروف أفضل للاستثمارات التى يقوم بها المستثمرين في كلا البلدين وقد يتم توقيع هذه الاتفاقية عام 1994 ودخلت حيز التنفيذ عام 1996 .

هذا بالإضافة الى مذكرة تفاهم للتعاون بين البلدين في مجال الصحة الحيوانية والنباتية وسلامة الغذاء والتى تم توقيعها في عام 2006 ، واتفاقية منع الإزدواج الضريبي التى تم توقيعها في عام 1999 ([2]) .

وقد أدت هذه الاتفاقات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم المختلفة الي تطور التجارة الخارجية بين البلدين . والجدول التالي يوضح لنا ذلك :

[2]) وزارة الصناعة والتجارة الخارجية – قطاع الاتفاقات الخارجية .

جدول رقم (1)

تطور الميزان التجارى بين مصر والصين

خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2012

السنة / البيان	2010	2011	2012
الميزان التجارى	- 3752.6	- 4439.3	- 447.4
الصادرات المصرية	442.2	594.6	722.9
معدل التغيير	-	%34.5	%21.6
الواردات المصرية	4194.8	5033.9	1170.3
معدل التغيير	-	%20.0	- %76.8

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء

يتضح لنا من الجدول رقم (1) أن الميزان التجارى بين مصر والصين في صالح الصين خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2012 حيث يتضح لنا من الجدول أن صادرات مصر الي الصين قد بلغت 442.2 مليون دولار عام 2010 في حين أن وارداتها من الصين بلغت 4194.8 مليون دولار مما أدى الي عجز قدره 3752.6 مليون دولار عام 2010 ، أما في عام 2011 فقد زاد هذا العجز ليبلغ 4439.3 مليون دولار وذلك لأن صادرات مصر إلي الصين بلغت في هذا العام 594.6 مليون دولار في حين أن وارداتها بلغت 5033.9 مليون دولار .

أما في عام 2012 فقد ارتفعت صادرات مصر الي الصين الي 722.9 مليون دولار في حين كانت وارداتها 1170.3 مليون دولار فقط مما أدى الي انخفاض العجز الي 447.4 مليون دولار فقط وهو أقل بكثير من عامى 2010 ، 2011 .

كذلك يتضح لنا من الجدول رقم (1) أن معدل التغيير في صادرات مصر الي الصين قد ارتفع الي 34.5% في عام 2011 ثم انخفض الي 21.6% في عام 2012 ، أما عن واردات مصر من الصين فقد انخفضت من 20% في عام 2011 الي (-76.8%) في عام 2012 وقد يرجع ذلك بالطبع الى الظروف الاقتصادية التى مرت بمصر بعد ثورة يناير 2011 .

والجدير بالذكر أن أهم السلع المصدرة إلي الصين تتمثل في الرخام الخام أولياً ، والبترول الخام ، والقطن غير المندوف وغير الممشط والقطن الخام غير المخلوط والغاز الطبيعي المسيل والبروبولين .

في حين تتمثل أهم الواردات المصرية من الصين في المنتجات النسجية وتشمل الخيوط والملابس الجاهزة والأجهزة الالكترونية وتشمل (التليفونات المحمولة وأجزاءها والريسيفر وأجزاءها وأجهزة الحاسب الآلي وأجزاءها) والأجهزة المنزلية وتشمل (التليفزيونات والأفران الكهربائية) وكذلك المنتجات الجلدية والمواسير والأنابيب .

ويوضح لنا الجدول رقم (2) أهم الصادرات المصرية الي الصين ونسبتها الي اجمالي الصادرات السلعية :

جدول رقم (2)

أهم الصادرات المصرية الي الصين

ونسبتها الي اجمالي الصادرات المصرية الي الصين

بالمليون دولار

البيان	اجمالي الصادرات الي الصين	بترول خام		رخام خام		قطن غير مندوف		قطن غير مخلوط		غاز طبيعي مسيل		بروبولين	
السنة		الصادرات	النسبة الى اجمالي الصادرات %	الصادرات	النسبة الى اجمالي الصادرات %	الصادرات	النسبة الى اجمالي الصادرات %	الصادرات	النسبة الى اجمالي الصادرات %	الصادرات	النسبة الى اجمالي الصادرات %	الصادرات	النسبة الى اجمالي الصادرات %
2010	442.2	–	–	53.23	12	68.65	15.5	1.42	0.321	12.87	42.9	9.54	2.15
2011	594.6	107.44	18	44.79	7.5	57.37	9.6	–	–	36.02	6	11.02	1.85
2012	722.9	–	–	39.77	5.5	34.71	4.8	3.62	0.5	112.19	15.5	1.24	0.17

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يوضح لنا الجدول رقم (2) أن اجمالي الصادرات المصرية الى الصين قد زادت في عام 2011 بنسبة 34% واستمرت في الزيادة في عام 2012 لتسجل 63% بالمقارنة بعام 2010 .

ويوضح أيضا الجدول رقم (2) انه في حين ارتفع اجمالى الصادرات المصرية الي الصين من 442.2مليون دولار الي 722.9 مليون دولار خلال الفترة من 2010 حتى 2012 ألا أن هذه الزيادة ترجع الي زيادة الغاز الطبيعي الذي زاد من 12.8 مليون دولار في عام 2010 الي 36 مليون دولار في عام 2011 ثم الي 112.19 مليون دولار في عام 2012 بزيادة قدرها 771% في عام 2010 مما يعنى أن الغاز الطبيعي يعد من السلع الديناميكية المصدرة للصين .

ويوضح أيضا هذا الجدول أن صادرات القطن غير المندوف كانت تمثل حوالى 15.5% من اجمالي الصادرات المصرية الي الصين في عام 2010 إلا أن هذه النسبة انخفضت إلي 9.6% في عام 2011 ثم الي 4.8% في عام 2012 من اجمالي الصادرات المصرية الي الصين مما يعنى ان هذه السلعة لم تعد من السلع الديناميكية المصدرة إلي الصين .

وكذلك يوضح أن صادرات الرخام الخام قد انخفضت من 53.2 مليون دولار في عام 2010 الي 44.7 مليون دولار في عام 2011 ثم الي 39.7 مليون دولار عام 2012 .
أما عن نسبة صادرات الرخام الخام بالنسبة الي اجمالى الصادرات المصرية الي الصين فالجدول السابق يوضح لنا أن هذه النسبة قد تناقصت من 12% في عام 2010 الي 5.5% في عام 2012، كذلك يوضح لنا من الجدول رقم (2) ان نسبة صادرات الغاز الطبيعي من اجمالى الصادرات الي الصين قد ارتفعت من 2.9% في عام 2010 الي 16% في عام 2011 ثم الي 15.5% في عام 2012 .

وفيما يتعلق بأهم الواردات المصرية من الصين فيوضح لنا الجدول رقم (3) مايلي :

جدول رقم (3)

أهم الواردات المصرية من الصين ونسبتها الى اجمالى الواردات من الصين

بالمليون دولار

البيان	اجمالي الواردات من الصين	المنتجات النسيجية		الأجهزة الالكترونية		الأجهزة المنزلية		مواسير وأنابيب		منتجات جلدية	
السنة		الواردات	النسبة الى اجمالي الواردات %	الواردات	النسبة الى اجمالي الواردات %	الواردات	النسبة الى اجمالي الواردات %	الواردات	النسبة الى اجمالي الواردات %	الواردات	النسبة الى اجمالي الواردات %
2010	4194.8	513.58	12.2	468.25	11.1	70.25	1.6	80.32	1.9	45.64	1.08
2011	5033.9	536.14	10.6	524.74	10.4	119.13	2.3	125.95	2.5	53.34	1.06
2012	1170.3	62.17	5.3	-	-	1.57	0.134	5.5	0.47	1.79	0.15

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يتضح لنا من الجدول رقم (3) ان اجمالى الواردات المصرية من الصين قد شهدت زيادة طفيفة فى عام 2011 حوالى 20% بالمقارنة بعام 2011 إلا انه سرعان ما انخفضت الواردات المصرية من الصين انخفاضاً شديداً حوالى 70% في عام 2012 بالمقارنة بعام 2010 – وقد يرجع ذلك الي الأزمة الاقتصادية التى مرت بها مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 وانخفاض الاحتياطي النقدى في ذلك الوقت .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (3) أن الواردات المصرية من المنتجات النسيجية من الصين قد شهدت انخفاضاً شديداً حيث انخفضت من 513 مليون دولار في عام 2010 الي 62.17 مليون دولار في عام 2012 وهو ما يمثل حوالى 87% وكذلك يتضح لنا من هذا الجدول أن نسبة الواردات النسيجية الي اجمالي الواردات من الصين قد انخفضت من 12.2% في عام 2010 الي 5.3% في عام 2012 .

أما بالنسبة للأجهزة الالكترونية فيوضح لنا الجدول رقم (3) أن الواردات من الأجهزة الالكترونية قد زادت بنسبة 12% في عام 2011 بالمقارنة بعام 2010 وان كانت نسبة الواردات من الأجهزة المنزلية الى اجمالى الواردات من الصين قد انخفضت من 11.1% في عام 2010 الي 10.4% في عام 2011 .

كذلك يتضح لنا من الجدول السابق أن واردات مصر من الأجهزة المنزلية قد حققت زيادة ملحوظة في عام 2011 بلغت حوالى 20% إلا أنها سرعان ما انخفضت انخفاضاً شديداُ في عام 2012 حيث انخفضت بنسبة 97% عن عام 2010 ، أما عن نسبة واردات مصر من الأجهزة المنزلية من اجمالى الواردات من الصين فالجدول السابق يوضح لنا أن هذه النسبة قد انخفضت من 1.6% في عام 2010 الى حوالى 0.134% في عام 2012 .

وبالنسبة للمنتجات الجلدية فالجدول السابق يوضح لنا ان واردات مصر من هذه المنتجات قد سجلت زيادة طفيفة في عام 2011 بلغت جوالى 16% إلى ان هذه الواردات قد انخفضت بشدة في عام 2012 حيث سجلت انخفاضاُ قدره 96% بالمقارنة بعام 2010 .

وأخيراً يمكن القول أن الميزان التجارى بين مصر والصين في صالح الصين حيث ان الصادرات المصرية الي الصين تقل كثيراً عن وارداتها منها لذلك لابد من دراسة السوق الصينى دراسة جيدة لزيادة الصادرات المصرية اليه كذلك لابد من الحد من الواردات المصرية من الصين والاعتماد بقدر الإمكان على المنتجات المحلية والاهتمام بزيادة كفاءتها حتى يتسنى لنا تخفيض العديد من المنتجات المستوردة من الصين وخاصة تلك التى يوجد لها منتج محلي .

204 هيكل الصادرات والواردات بين مصر وروسيا

تتمتع مصر بعلاقات اقتصادية قوية وعميقة مع روسيا منذ سنوات عديدة وقد أدى ذلك الي إبرام العديد من الاتفاقات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم بين مصر وروسيا وقد أدى ذلك الي تطور التجارة الخارجية بين مصر وروسيا ، والجدول التالى رقم (4) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (4)

تطور الميزان التجارى بين مصر وروسيا

خلال الفترة من عام 2001 حتى عام 2012

بالمليون دولار

السنة / البيان	2009	2010	2011	2012
الصادرات	167.09	221.15	354.21	224.23
معدل التغيير	-	32.35	60.17	36.70-
الواردات	1554.97	1842.88	2623.86	3892.68
معدل التغيير	-	18.52	42.38	48.36
الميزان التجارى	1387.9-	1621.7-	2269.7-	3668.5-

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يوضح لنا الجدول السابق رقم (4) وجود عجز مستمر في الميزان التجارى لصالح روسيا خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2012 حيث سجل هذا العجز 1.3 مليار دولار في عام 2009 ارتفع الي 1.6 مليار دولار عام 2010 وأستمر في الزيادة حيث بلغ 2.2 مليار دولار عام 2011 ثم 3.6 مليار دولار عام 2012 .

وإذا نظرنا إلى اجمالى الصادرات المصرية الى روسيا فسوف يتضح لنا من الجدول السابق أن هذه الصادرات قد ارتفعت من 167 مليون دولار عام 2009 إلي 221 مليون دولار عام 2010 اى بزيادة قدرها 32% ثم زادت بعد ذلك بنسبة 60% لتصل إلى اكبر قيمة لها خلال فترة الدراسة وهي 354 مليار دولار ولكن نظراً للظروف الاقتصادية التى مرت بها مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 انخفضت هذه الصادرات بنسبة 36% لتصل الي 224 مليون دولار فقط في عام 2012 .

وبالنسبة للواردات المصرية من روسيا يوضح لنا الجدول السابق ان هذه الواردات قد شهدت تذبذباُ خلال فترة الدراسة في الفترة من عام 2009 حتى عام 2012 حيث نجد أن هذه الواردات قد بلغت 1.5 مليار دولار في عام 2009 ارتفعت بنسبة 18.5% لتصل الي 1.8 مليار دولار عام 2010 ثم زادت بنسبة 42% لتصل الي 2.6 مليار دولار عام 2011 وأخيرا زادت بنسبة 48% في عام 2012 لتصل الي 3.8مليار دولار وذلك بسبب زيادة الواردات من بعض السلع الأساسية مثل غاز اوبل (السولار) والقمح وزيوت بذور عباد الشمس والخشب وغيرها من السلع الأخرى .

والجدير بالذكر أن أهم الصادرات المصرية لروسيا تتمثل في البرتقال الطازج والبطاطس والبصل الطازج والعنب الطازج والفراولة والفواكه الأخرى .

في حين أن أهم الواردات تتمثل في الخشب والزيوت والقمح وورق الصحف والسولار والذرة الصفراء .

ويوضح لنا الجدول التالي رقم (5) اهم الصادرات المصرية الي روسيا ونسبتها من اجمالي الصادرات :

جدول رقم (5)

أهم الصادرات المصرية إلى روسيا ونسبتها إلى اجمالى الصادرات المصرية إلى روسيا

بالمليون دولار

البيان	اجمالى الصادرات	برتقال طازج		بطاطا (بطاطس) (*)		بطاطا (بطاطس) (**)		بصل طازج أو مبرد		عنب طازج		سجاد وأغطية أرضيات من مواد نسيجية		فواكة أخرى		فراولة طازجة	
السنة		الصادرات	النسبة إلى اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة إلى اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة إلى اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة إلى اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة إلى اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %
2009	167.09	83.99	50	9.27	5.5	10.5	6	6.6	3.9	11.89	7.11	3.59	2.1	14.92	8.9	2.05	1.2
2010	221.15	100.06	45.2	24.69	11.1	1	0.45	28.40	12.8	6.86	3.1	5.27	2.4	10.37	4.9	2.12	1
2011	354.21	123.7	34.9	58.80	16.6	55.04	15.5	40.99	11.5	11.94	3.3	6.92	1.95	5.89	16.6	1.45	0.4
2012	224.23	97.35	43.4	28.17	12.5	11.52	0.82	13.29	5.92	11.52	5.1	7.73	3.4	6.23	2.7	2.65	1.1

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

(*) بطاطا (بطاطس) عدا ما يرد للبذار طازجة أو مبردة

(**) بطاطا (بطاطس) للبذار طازجة أو مبردة

يوضح لنا الجدول رقم (5) أن أهم الصادرات المصرية إلي روسيا تتمثل في البرتقال الطازج والبطاطا (البطاطس) والبصل الطازج أو المبرد والعنب والسجاد وأغطية الأرضيات من مواد نسيجية والفراولة والفواكه الأخرى .

يتضح لنا من الجدول رقم (5) أن البرتقال الطازج يعتبر من السلع الديناميكية المصدرة الي روسيا حيث انه كان يمثل حوالى 50% من نسبة صادرات مصر الي روسيا في عام 2009 وان كان انخفض قليلاُ ليصل الي 45% في عام 2010 ثم 43% في عام 2012 .

كذلك يتضح لنا من الجدول السابق أن البصل الطازج او المبرد يعتبر ايضا من السلع الديناميكية حيث أن نسبة صادراته الى اجمالى الصادرات المصرية كانت 12.8% في عام 2010 انخفضت الي 11.5% في عام 2011 ونظراً للظروف السياسية التى مرت بها مصر انخفض الي 5.9% في عام 2012 .

كذلك يتضح لنا من الجدول السابق ان الفواكه تعتبر من السلع الهامة المصدرة الى روسيا مثل العنب والفراولة والفواكه الأخرى التى ارتفعت نسبتها من 8.9% في عام 2009 الي 16.6% في عام 2011 .

وفيما يخص الواردات المصرية من روسيا فنجد ان أهم هذه الواردات تتمثل في الخشب والمنتجات النصف مصنعة من الحديد والصلب وزيوت بذور عباد الشمس والقمح والخشب المتعاكس (الابلاكاش) والسولار وورق الصحف والذرة الصفراء ، والجدول رقم (6) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (6)

أهم الواردات المصرية من روسيا ونسبتها إلى اجمالى الواردات إلى روسيا

بالمليون دولار

البيان	اجمالى الواردات	خشب منشور أو مقطع		منتجات نصف جاهزة من حديد أو صلب		زيوت بذور عباد الشمس		قمح		خشب متعاكس (أبلاكاش)		ورق صحف		غاز أويل (سولار)		ذرة صفراء	
السنة		الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الورادات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %
2009	1554.97	222.78	14.3	98.57	6.3	17.90	1.1	616.99	39.6	40.98	2.64	30.39	1.95	119.55	7.6	39.39	2.5
2010	1842.88	242.28	13.1	89.58	4.8	5.67	0.3	716.71	38.8	47.45	2.5	20.76	1.1	268.73	14.5	6.70	0.36
2011	2623.86	281.33	10.7	47.05	1.8	76.41	2.9	1234.47	47	83.91	3.1	27.66	1	316.12	12	2.51	0.1
2012	3892.68	351.37	9	121.29	3.1	278.11	7.1	1630.81	41.8	116.56	3	35.09	1.3	767.14	19.7	4.20	0.1

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

ويوضح لنا الجدول رقم (6) اهم الواردات المصرية من روسيا ونسبتها الي اجمالى الواردات ، وطبقا لهذا الجدول فإن واردات مصر من القمح تتصدر السلع المستوردة من روسيا حيث أن نسبة الواردات من القمح من اجمالى الواردات من روسيا قد زادت من 39% عام 2009 الي 47% عام 2011 وأن كانت قد انخفضت قليلاً في عام 2012 لتسجل 41.8% كذلك يوضح لنا الجدول السابق ان نسبة واردات مصر من السولار من روسيا قد ارتفعت من 7.6% في عام 2009 الي 14.5% في عام 2010 ثم الي 19.7% في عام 2009 الي 14.5% في عام 2010 ثم الى 19.7% في عام 2012 ويرجع ذلك بالطبع الى أزمة السولار التي عانت منها مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (6) أن واردات مصر من زيوت عباد الشمس من روسيا قد ارتفعت من 1.1% في عام 2009 الي 2.89% في عام 2011 ثم الى 7.1% في عام 2012 مما يدل على أهمية هذه السلعة بالنسبة لمصر .

وأخيراً يمكن القول انه لتحسين الميزان التجارى بين مصر وروسيا لابد من العمل على الاهتمام بزيادة صادراتنا من السلع الأساسية والهامة إليها مثل البرتقال الطازج والفواكه المختلفة والبطاطس والبصل وغيرها من السلع الأخرى مع الحد من الواردات وخاصة من السلع التى يتوفر منها البديل المحلي .

304 هيكل الصادرات والواردات بين مصر وجنوب إفريقيا

تم توقيع مذكرة تفاهم فى مجال التعاون الاقتصادى بين مصر وجنوب إفريقيا فى أغسطس 2009 .

وقد تم عقد اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر وجنوب إفريقيا خلال الفترة من 17 إلى 29 مارس 2010 ببروتويا ، حيث ناقش الجانبان أهمية تفعيل مذكرة التفاهم التى من شأنها إزالة أية معوقات تعترض سبل تنمية وتنشيط التجارة بين البلدين . كذلك اقترح الجانبان تفعيل اللجنة التجارية المشتركة ، وقد تم عقد الاجتماع الأول للجنة التجارية المشتركة فى القاهرة فى مايو 2011 وتم عقد الاجتماع الثانى للجنة التجارية فى فبراير 2013 فى جونسبرج لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الأول وكذا تقارير مجموعات العمل الفنية .

وتشير الإحصاءات إلى أن الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا يسجل فائضاً خلال السنوات 2010 و 2011 و 2012 وذلك نظراً لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات المصرية

من جنوب إفريقيا ، والجدول رقم (7) يوضح لنا تطور الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2012 :

جدول رقم (7)

تطور الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا

خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2012

بالمليون دولار

السنة / البيان	2009	2010	2011	2012
الميزان التجارى	107-	233.12	921.61	421.8
الصادرات	29.15	393.61	996.41	523.85
معدل التغيير	-	%1250	%153.14	%47.4-
الواردات	136.1	160.49	74.8	102.05
معدل التغيير	-	%18	%53.39-	%36.43

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يتضح لنا من الجدول رقم (7) أن الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا قد سجل عجزاً فى عام 2009 فقط بلغ حوالى 107 مليون دولار وذلك مقابل فائض خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2012 .

وطبقا للجدول السابق فإن الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا قد شهد طفرة كبيرة لصالح مصر فى عام 2010 . حيث سجلت الصادرات المصرية 393.61 مليون دولار فى عام 2010 بزيادة قدرها 1250% عن عام 2009 فى حين سجلت الواردات المصرية 160.49 مليون دولار ، وهذا يعنى أن الميزان التجارى كان فى صالح مصر بحوالى 233.12 مليون دولار فى هذا العام .

كذلك سجل الميزان التجارى زيادة قدرها 921.6 مليون دولار لصالح مصر فى عام 2011 حيث سجلت الصادرات المصرية لجنوب إفريقيا 996.41 مليون دولار فى حين سجلت الواردات المصرية من جنوب إفريقيا 74.8 مليون دولار فقط مما أدى إلى وجود فائض لصالح مصر بلغ 996.4 مليون دولار .

وفى عام 2012 سجلت الصادرات المصرية لجنوب إفريقيا 523.8 مليون دولار فى حين سجلت الواردات المصرية من جنوب إفريقيا 102.5 مليون دولار فقط مما أدى إلى وجود فائض قدره 412.8 مليون دولار لصالح مصر .

وبدراسة الجدول رقم (7) يتضح لنا أن فائض الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا يرجع لزيادة الصادرات المصرية لجنوب إفريقيا خلال الفترة من 2010 حتى 2012 والتى زادت بنسبة 1250% فى عام 2010 ، و 153.1% فى عام 2011 ، أما فى عام 2012 فإن هذه الزيادة فى الصادرات قد انخفضت بنسبة 47.4% ويرجع ذلك بالطبع إلى الظروف السياسية والاقتصادية التى مرت بها مصر فى عام 2011 .

وإذا نظرنا إلى أهم الصادرات المصرية إلى جنوب إفريقيا فسوف نجد أنها تتمثل فى الوقود المعدنى والزيوت المعدنية ومحضرات خضر ونباتات صالحة للأكل وفواكه وثمار صالحة للأكل ومنتجات كيماوية غير عضوية وخلاصات للدباغة والصباغة وغيرها من السلع الأخرى ، والجدول رقم (8) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (8)

أهم الصادرات المصرية لجنوب افريقيا ونسبتها إلى اجمالى الصادرات المصرية لجنوب افريقيا

بالمليون دولار

البيان	اجمالى الصادرات	وقود معدنى وزيوت معدنية		محضرات خضر ونباتات صالحة للأكل		فواكة وثمار صالحة للأكل		منتجات كيماوية غير عضوية		خلاصات للدباغة والصباغة		راتنجات ولدائن اصطناعية		لؤلؤ وأحجار كريمة وشبه كريمة		كتان	
السنة		الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %
2009	29.15	1.2	4.1	0.3	1	2.6	8.9	0.4	1.3	1.9	6.5	2.5	8.6	0.004	0.01	1.4	4.8
2010	393.61	4.6	1.1	3.5	0.8	3.5	0.8	8.6	2	2.8	0.7	3.1	0.8	341.7	86.6	1.1	0.3
2011	996.41	13.29	1.3	8.11	0.8	3.77	0.3	2.32	0.2	6.01	0.6	6.75	0.7	923.51	92.6	-	-
2012	523.85	9.30	1.7	3.30	0.6	4.04	0.7	3.87	0.7	4.68	0.9	3.72	0.7	467.68	89.2	2.02	0.4

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

يتضح لنا من الجدول رقم (8) أن أهم الصادرات المصرية إلى جنوب إفريقيا تتمثل فى اللؤلؤ والأحجار الكريمة وشبه الكريمة والوقود المعدنى والزيوت المعدنية ومحضرات الخضر والنباتات الصالحة للأكل والمنتجات الكيماوية الغير عضوية والراتنجات واللدائن الاصطناعية وغيرها من السلع الأخرى .

وطبقا للجدول رقم (8) يتضح لنا أن اللؤلؤ والأحجار الكريمة وشبه الكريمة يحتل المرتبة الأولى فى الصادرات المصرية إلى جنوب إفريقيا حيث أن صادراته بلغت 341.7 مليون دولار فى عام 2010 بنسبة 86.6% من إجمالى الصادرات إلى جنوب إفريقيا . وفى عام 2011 ارتفعت الصادرات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة إلى 92.6% من إجمالى الصادرات إلا أنها انخفضت فى عام 2011 لتصل إلى 467.6 مليون دولار فى عام 2012 بنسبة 89% من إجمالى الصادرات إلى جنوب إفريقيا . وهذا يعنى أن اللؤلؤ والأحجار الكريمة تعد من السلع الديناميكية فى هيكل الصادرات المصرية إلى جنوب إفريقيا .
والجدير بالذكر أن زيادة صادرات مصر من اللؤلؤ والأحجار الكريمة إلى جنوب إفريقيا هى التى جعلت الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا فى صالح مصر خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2012 .

ويوضح لنا الجدول رقم (8) أيضا أن بقية السلع المصدرة إلى جنوب إفريقيا تمثل نسبة ضئيلة من إجمالى الصادرات مثل الوقود المعدنى والزيوت المعدنية التى تتراوح نسبتها ما بين 1.7% و 4.1% ، وكذلك الفواكه التى تتراوح نسبتها ما بين 0.7% و 8.9% والمنتجات الكيماوية غير العضوية التى تتراوح نسبتها ما بين 0.2% و 2% .

كذلك يوضح لنا الجدول السابق أن صادرات مصر إلى جنوب إفريقيا من الوقود المعدنى والزيوت المعدنية قد ارتفع من 1.2 مليون دولار فى عام 2009 إلى 9.3مليون دولار فى عام 2012 ، كذلك ارتفعت صادرات مصر من الفواكه والثمار الصالحة للأكل من 2.6 مليون دولار عام 2009 إلى 4.04 مليون دولار عام 2012 ، كذلك ارتفعت صادرات مصر من الكتان من 1.4 مليون دولار عام 2009 إلى 2.02 مليون دولار عام 2012 .
وبالنسبة للواردات المصرية من جنوب إفريقيا فإن أهم الواردات السلعية من جنوب إفريقيا تتمثل فى النحاس ومصنوعاته والحديد الصب والمنتجات الكيماوية العضوية ومصنوعات حديد صب وحديد صلب والمطاط ومصنوعاته ، والجدول رقم (9) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (9)

أهم الواردات المصرية من جنوب افريقيا ونسبتها إلى اجمالى الواردات من جنوب افريقيا

بالمليون دولار

البيان / السنة	اجمالى الواردات	تبغ وابدال تبغ مصنعة		حديد صب (ظهر)		نحاس ومصنوعاته		منتجات كيماوية عضوية		حبوب		مصنوعات من حديد صب أو حديد صلب		لدائن ومصنوعاتها		مطاط ومصنوعاتها	
		الواردات	النسبة إلى اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة إلى اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة إلى اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة إلى اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة إلى اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %
2009	136.1	71.6	52.6	8.3	6	2.1	1.5	8.5	6	0.2	0.7	2.8	2	2.1	1.5	1.7	0.7
2010	160.49	61.2	38	19.3	12	3.6	2.2	7.9	5	0.8	0.5	1.7	1	5.3	3.3	1.2	0.7
2011	74.8	8.90	11.8	12.21	16	3.50	4.6	7.65	10	5.02	6.6	3.15	4.2	5.02	6.6	4.19	5.6
2012	102.05	0.51	0.5	9.70	9.5	24.96	24.4	7.05	6.8	5.53	5.2	7.66	7.5	6.90	6.7	7.11	7

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

يوضح لنا الجدول رقم (9) أهم الواردات المصرية من جنوب إفريقيا والتى تتمثل فى التبغ وإبدال التبغ والحديد والصلب والنحاس ومصنوعاته والمنتجات الكيماوية وغيرها من السلع الأخرى .

وطبقا للجدول رقم (9) فإن واردات التبغ ومنتجاته قد انخفضت من 71.6 مليون دولار فى عام 2009 إلى 8.9 مليون دولار عام 2011 ثم إلى 0.51 مليون دولار عام 2012 ، أما واردات الحديد الصب فقد ارتفعت من 8.3 مليون دولار عام 2009 إلى 19.3 مليون دولار عام 2010 ثم انخفضت بعد ذلك لتصل إلى 9.7 مليون دولار عام 2010 .

أما الواردات من الحبوب فقد زادت من 0.2 مليون دولار عام 2009 إلى 5.35 مليون دولار عام 2012 ، كذلك زادت واردات مصر من المطاط ومصنوعاته من 1.7 مليون دولار عام 2009 إلى 7.11 مليون دولار عام 2012 .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (9) أن نسبة واردات النحاس ومصنوعاته من جنوب إفريقيا كانت تمثل 1.5% فى عام 2009 ارتفعت إلى 4.6% عام 2011 ثم إلى 24.4% عام 2012 وهى تعد أعلى نسبة فى الواردات السلعية من جنوب إفريقيا يليها الحديد الصب الذى ارتفعت نسبة وارداته من اجمالى الصادرات من 6% عام 2009 إلى 9.5% عام 2012 ثم يأتى بعده المطاط ومصنوعاته التى ارتفعت نسبة وارداته من 0.7% عام 2009 إلى 7% عام 2012 .

وأخيراً يمكن القول أنه إذا كان الميزان التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا فى صالح مصر فإنه لابد من العمل على زيادة صادرات مصر إلى جنوب إفريقيا خاصة السلع التى تتمتع بطلب متزايد عليها مثل اللؤلؤ والأحجار الكريمة والفواكه والخضروات وغيرها من السلع الأخيرة . هذا بالإضافة إلى أنه لابد من العمل على القضاء على معوقات التبادل التجارى بين مصر وجنوب إفريقيا والتى تتمثل فى :

- **عدم وجود خطوط ملاحية مباشرة ومنتظمة بين مصر وجنوب إفريقيا هذا بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل .**
- **المنافسة الشديدة للصادرات المصرية من الدول الأوروبية ودول شرق آسيا والتى تتمتع بوجود منافذ بيع ومعارض دائمة لها .**
- **تمتع بعض السلع فى جنوب إفريقيا بحماية عالية مثل المنسوجات والملابس الجاهزة والسيارات .**

- دعم حكومة جنوب إفريقيا لعدد من القطاعات وذلك برفع معدلات الرسوم المفروضة عليها وتوجيه دعم مباشر لها ، ومن هذه السلع السيارات وبعض السلع الخفيفة .

404 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والهند

تتمتع العلاقات الاقتصادية المصرية الهندية بالقوة منذ سنوات طويلة مضت ، وقد تم توقيع اتفاق اطارى للتجارة فى أكتوبر 1977 يتم بموجبه اتمام كافة المعاملات التجارية بين البلدين بالعملات الحرة ، وأهم ما تضمنه هذا الاتفاق النص على معاملة الدولة الأولى بالرعاية وتشجيع المشاركة فى المعارض والأسواق الدولية المقامة فى البلدين .

وقد تم توقيع اتفاق إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين فى 1983/9/3 ، وتضمن النص على تشجيع تبادل المنتجات الوطنية واقامة مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والمشروعات المشتركة بصفة عامة . وقد عقدت اللجنة المشتركة حوالى 6 دورات كان آخرها بالقاهرة فى مارس 2012 برئاسة وزيرى الخارجية فى كلا البلدين ، وتجدر الإشارة إلى أنه ينبثق عن اللجنة المشتركة لجنة فرعية تختص ببحث الموضوعات التجارة والتعاون الاقتصادى فى إطار الاجتماعات الدورية لهذه اللجنة .

كذلك تم توقيع مذكرة تفاهم للتعاون فى المجال التجارى والفنى خلال زيارة رئيس جمهورية مصر العربية إلى الهند فى نوفمبر 2008 .

وينبثق عن هذه اللجنة إنشاء لجنة تجارية مشتركة بين البلدين وكذلك إنشاء مجموعات دراسية مشتركة لتحديد فرص تنمية التجارة فى السلع والخدمات وتدفق الاستثمارات .

كذلك تم توقيع اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبى بين البلدين فى فبراير 1969 بالإضافة ‘لى توقيع برنامج للتعاون فى مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى اكتوبر 2009 ، وكذلك توقيع مذكرة تفاهم للتعاون فى مجال البنية الأساسية ، هذا بالإضافة إلى وضع خطة عمل بين المجلس الهندى للبحوث الزراعية بالهند ومركز البحوث الزراعية لجمهورية مصر العربية، وكذلك توقيع اتفاقية تفاهم بين المكتب الهندى للمعايير والهيئة المصرية للمواصفات والجودة .

وقد أدت هذه الاتفاقات والبروتوكلات ومذكرات التفاهم بين البلدين إلى تطوير التجارة الخارجية بينهما ، والجدول رقم (10) يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (10)

تطور الميزان التجارى بين مصر والهند

خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2012

بالمليون دولار

السنة / البيان	2009	2010	2011	2012
الميزان التجارى	161.5	250.7-	623.4	209.2-
الصادرات المصرية	1423.4	1306	2263	2031
معدل التغيير	-	%8.3-	%73.3	%10.2-
الواردات المصرية	1261.9	1556.7	1639.6	2240.2
معدل التغيير	-	%23.4	%5.3	%36.7

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يتضح لنا من الجدول رقم (10) ان الميزان التجارى بين مصر والهند كان في صالح مصر خلال عامين 2009 و2012 حيث بلغت الصادرات المصرية مليار و 423 مليون دولار في عام 2009 في حين كانت الواردات المصرية من الهند مليار و 261.9 مليون دولار مما حقق فائضاً قدره 161.5 مليون جنيه .

وفي عام 2011 زادت الصادرات المصرية الي الهند بنسبة 73.3% عن عام 2010 حيث بلغت 2 مليار و 263 مليون دولار في حين كانت الواردات المصرية من الهند مليار و639.6 مليون دولار مما أدى الي تحقيق فائض قدره 623.4 مليون دولار .

وفيما يخص الواردات المصرية من الهند فطبقاُ للجدول السابق نجد أن هذه الواردات قد ارتفعت بنسبة 23.4% في عام 2010 لتسجل مليار و 556.7 مليون دولار مما تسبب في حدوث عجز قدر بحوالى 250 مليون دولار ، كذلك نجد ان الواردات المصرية من الهند قد استمرت في الزيادة وقد سجلت هذه الزيادة نسبة 37.6% في عام 2012 حيث بلغت الواردات 2 مليار و 240.2مليون دولار في حين بلغت الصادرات 2 مليار و 31 مليار جنيه مما ادى الي وجود عجز حوالى 209.2 مليون دولار وقد يرجع هذا العجز الى زيادة الواردات المصرية من السولار بسبب نقص الكميات المتوافرة منه في الفترات الأخيرة وسوف نتناول ذلك بشيء من التفصيل والجدول رقم (11) يوضح لنا صادرات مصر من الهند خلال الفترة من عام 2009 حتى 2011 .

جدول رقم (11)

أهم الصادرات المصرية ونسبتها إلى اجمالى الصادرات إلى الهند

بالمليون دولار

البيان / السنة	اجمالى الصادرات	بترول خام		غاز طبيعى مسيل		فوسفات كالسيوم طبيعى غير مطحون		قطن أخر غير مندوف ولا ممشط		بذور وبرسيم من نوع الفالفا		فحم مجمر (كوك) أو نصف مجمر		صلال وجلود آخر من فصيلتى البقر		نفط مصفى	
		الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %	الصادرات	النسبة من اجمالى الصادرات %
2009	1423.4	831.25	58.3	45.66	3.2	46	3.4	21.85	1.5	9.61	0.7	91.78	6.4	7.38	0.5	67.06	4.7
2010	1306	879.84	67.3	12.92	1	36.40	2.8	104.75	8	11.22	0.8	50.15	3.8	10.65	0.8	-	-
2011	2263	1771.23	78.2	141.92	6.2	77.22	3.4	67.19	2.9	12.71	0.5	9.01	0.4	5.89	0.2	27.34	1.2
2012	2031	1576.20	77.5	137.26	6.7	83.80	4	47.16	2.3	21.83	1	-	-	1.45	0.07	-	-

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

يتضح لنا من الجدول رقم (11) ان اجمالي صادرات مصر الي الهند قد ارتفعت من مليار و423.4 مليون دولار في عام 2009 الي 2 مليار و263مليار دولار عام 2011 وان كانت قد انخفضت قليلاً عام 2012 لتصل الي 2 مليار و 31مليون دولار وذلك بسبب الأحداث السياسية والاقتصادية التى مرت بها مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (11) أن أهم صادرات مصر الي الهند تتمثل في عدة سلع لعل أهمها البترول الخام الذي ارتفعت صادراته من 831 مليون دولار عام 2009 الي مليار و 771 مليون دولار عام 2011أما في عام 2012 فقد انخفضت هذه الصادرات قليلاً لتبلغ مليار و576 مليون دولار .

أما عن نسبة صادرات البترول الخاص من اجمالي الصادرات المصرية الي الهند فيوضح لنا الجدول السابق ان هذه النسبة كانت 58% في عام 2009 ارتفعت الي 67% عام 2010 ثم الي 78% في عام 2011 وان كانت انخفضت قليلاً في عام 2012 لتصل الي 77.5%. وبالإضافة الي البترول الخاص يوضح لنا الجدول السابق بعض السلع الهامة الأخرى التى تصدرها مصر الي الهند مثل الغاز الطبيعي المسيل الذي ارتفعت صادراته من 3.2% في عام 2009 الي 6.7% في عام 2012 وكذلك الفوسفات الذي ارتفعت صادراته من 3.4% في عام 2009 الي 4% عام 2012 ، أما القطن فكانت صادراته متذبذبة ففد كانت نسبة تصديره تقدر بحوالي 1.5% عام 2009 ارتفعت الي 8% عام 2010 الا أنه سرعان ما انخفض انخفاضاً شديداً ليصل الي 2.3% فقط في عام 2012 .

وفيما يتعلق بأهم الواردات المصرية ونسبتها الي اجمالى الواردات من الهند فيوضحه لنا الجدول رقم (12) :

جدول رقم (12)

أهم الواردات المصرية ونسبتها إلى اجمالى الواردات من الهند

بالمليون دولار

البيان	اجمالى الواردات	قطع آخر بدوم عظام من فصيلة الأبقار- مجمدة		غاز أويل (سولار)		دراجات مجهزة بمحركات احتراق داخلى		شاى أسود		أجهزة هاتف لشبكة المحمول أو الشبكات الأخرى		تبغ		بذور سمسم		اطارات سيارات	
السنة		الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %	الواردات	النسبة من اجمالى الواردات %
2009	1261.9	193.80	15.3	160.75	12.7	4.17	0.3	8.78	0.7	6.61		0.60	0.5	4.05	0.3	4.34	0.3
2010	1556.7	279.08	18	193	12.3	41.13	2.6	13.60	0.8	16.11	1	12.22	0.8	5.88	0.4	9.73	0.6
2011	1639.6	243.74	14.8	102.51	6.2	78.85	4.8	9.11	0.5	22.62	1.4	7.55	0.5	20.49	1.2	15.01	0.9
2012	2240.2	273.56	12.2	176.81	7.8	66.71	3	19.90	1	57.48	0.8	21.92	2.5	19.20	0.85	17.63	0.8

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

يتضح لنا من (12) ان اجمالى الواردات المصرية من الهند كانت متزايدة خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2012 فقد زادت هذه الواردات من مليار و 261.9 مليون دولار في عام 2009 الي مليار و 639.6 مليار دولار عام 2011 ثم الي 2 مليار و 240 مليون دولار عام 2012 .

كذلك يوضح لنا الجدول رقم (12) أن أهم الواردات المصرية من الهند تتمثل في عدة سلع مثل قطع بدون عظام من الابقار مجمدة والتى كانت تمثل 15% من اجمالى الواردات في عام 2009 ثم ارتفعت الي 18% في عام 2010 ثم انخفضت بعد ذلك لتصل الي 12.2% عام 2012 .

كذلك نجد أن الواردات من السولار كانت تمثل 12.7% من اجمالى الواردات في عام 2009 إلا أنها انخفضت لتصل الي 7.8% فقط في عام 2012 وبالنسبة للدراجات المجهزة بموتور فقد كانت نسبة الواردات منها حوالى 2.6% في عام 2010 ارتفعت الي 4.8% في عام 2011 إلا أنها انخفضت في عام 2012 لتصل الي 3% .

كذلك يوضح لنا الجدول السابق ان الواردات من التبغ قد ارتفعت من 0.5% في عام 2009 الي 2.5% في عام 2012 – أما الشاي الأسود فقد ارتفعت واردات مصر منه من 0.7% في عام 2009 الي 1% في عام 2012 .

ومن ثم يمكن القول ان تطور الميزان التجارى كان فى صالح الهند خلال عامي 2010 و 2012 في حين انه كان في صالح مصر خلال عامي 2009 و 2011 .

كذلك يمكن القول أن صادرات مصر الي الهند قد زادت بنسبة 42.5% خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2012 في حين أن الواردات زادت بنسبة 77.5% خلال نفس الفترة مما يعني ان واردات مصر من الهند تفوق صادراتها خاصة خلال عامي 2010 و 2010 وهذا يتطلب دراسة العديد من السلع المصدرة الي الهند للعمل على زيادة صادراتها في المستقبل وذلك للحد من العجز في الميزان التجارى بين مصر والهند .

<u>504 هيكل الصادرات والواردات بين مصر والبرازيل</u>

تظهر لنا الإحصاءات ان الميزان التجارى بين مصر والبرازيل في صالح البرازيل خلال الفترة من عام 2009 وحتى 2012 والجدول التالي رقم 13 يوضح لنا ذلك :

جدول رقم (13)

الميزان التجارى بين مصر والبرازيل

خلال الفترة من عام 2009 وحتى 2012

مليون دولار

السنة / البيان	2009	2010	2011	2012
الميزان التجارى	1194-	1498-	2098-	2537-
الصادرات	44	225	300	230
معدل التغيير	-	%411	%33	%23-
الواردات	1238	1723	2398	2767
معدل التغيير	-	39	%39	15

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

يتضح لنا من الجدول رقم (13) أن الميزان التجارى بين مصر والبرازيل يتجه لصالح البرازيل خلال الفترة من عام 2009 وحتى عام 2012 . فطبقاً لهذا الجدول نجد ان صادرات مصر الي البرازيل قد ارتفعت كثيراُ خلال عام 2010 بالمقارنة بعام 2009 وهذه الزيادة تقدر بحوالى 411% ثم واستمرت هذه الزيادة في عام 2011 إلا أنها سرعان ما انخفضت بنسبة 23% خلال عام 2012 لتصل الي 230 مليون دولار فقط .

وفي المقابل نجد أن واردات مصر من البرازيل بلغت حوالى مليار و 238 مليون دولار عام 2009 في حين كانت الصادرات 44 مليون دولار فقط أى بنسبة عجز تقدر بحوالى مليار و 194 مليون جنيه ، كذلك نجد أن هذا العجز زاد في عام 2010 ليصل الي مليار و 498 مليون دولار واستمر في الزيادة حتى وصل الي 2 مليار و537 مليون دولار في عام 2012 وهذا يرجع بالطبع الي زيادة الواردات المصرية من البرازيل وانخفاض الصادرات المصرية إليها.

وتجدر الإشارة الي أن أهم الصادرات المصرية الي البرازيل تتمثل في الأسمنت والأسمدة الفوسفاتية والغاز واليوريا والقطن وأدوات الحلاقة .

أما أهم الواردات المصرية فتتمثل في اللحوم والذرة الصفراء والقمح وسكر القصب والتبغ والخشب .

والجدول رقم 14 يوضح لنا أهم الصادرات المصرية ونسبتها الي اجمالى الصادرات الي البرازيل :

جدول رقم (14)

أهم الصادرات المصرية ونسبتها إلى اجمالى الصادرات إلى البرازيل

بالمليون دولار

البيان	اجمالى	أسمنت		أسمدة فوسفاتية		غاز طبيعى		يوريا		قطن		أدوات حلاقة	
السنة	الصادرات	الصادرات	النسبة %	الواردات	النسبة %	الواردات	النسبة %	الواردات	النسبة %	الواردات	النسبة %	الواردات	النسبة %
2011	300	3.3	1.1	23.4	7.8	-	-	103	34.3	9.6	3.2	0.8	0.2
2012	230	1.5	0.6	17.9	7.8	23.9	10.4	81.6	35.4	2.7	1.2	5.2	2.2

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

يوضح لنا الجدول رقم (14) ان اجمالى الصادرات المصرية قد انخفضت من 300 مليون دولار عام 2011 الي 230 دولار عام 2012 وان اليوريا تحتل المركز الأول في الصادرات المصرية الي البرازيل حيث تمثل صادراتها 34.3% من اجمالى الصادرات في عام 2011 و35.4% في عام 2012 ، يأتى بعدها الغاز الطبيعي الذي يمثل 10.4% من اجمالى الصادرات الي البرازيل في عام 2012 ، اما الأسمدة الفوسفاتية فقد سجلت صادراتها 7.8% عامي 2011 ، 2012 .

وفيما يتعلق بالواردات فإن الجدول رقم (15) يوضح لنا أهم الواردات المصرية ونسبتها الي اجمالى الواردات من البرازيل .

جدول رقم (15)

أهم الواردات المصرية ونسبتها إلى اجمالى الواردات من البرازيل

بالمليون دولار

البيان	اجمالى	لحوم من الأبقار		ذرة صفراء		قمح		سكر قصب		تبغ		خشب	
السنة	الواردات	الواردات	النسبة %	الواردات	النسبة %	الواردات	النسبة %	الواردات	النسبة %	الواردات	النسبة %	الواردات	النسبة %
2011	2398	358.5	15	178.3	7.4	26.4	1.1	728	30.3	11	0.5	22.3	1
2012	2767	544.5	19.6	596.1	21.5	30.6	1.1	588	21.2	67	2.4	15.1	0.5

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

يتضح لنا من الجدول رقم (15) ان اجمالى الواردات المصرية من البرازيل قد ارتفعت 2مليار و398 مليون دولار عام 2011 الي 2 مليار و 767 مليون دولار عام 2012.
كذلك يتضح لنا أن واردات مصر من لحوم الأبقار قد ارتفعت نسبتها من 15% عام 2011 الي 19.6% عام 2012 – أما الذرة الصفراء فقد ارتفعت وارداتها من 7.4% عام 2011 الي 21.5% عام 2012 .
كذلك تمثل الواردات من سكر القصب نسبة كبيرة إذ بلغت 30% عام 2011 إلا أنها انخفضت قليلاً لتصل الي 21.2% في عام 2012 ، كذلك انخفضت واردات الخشب من 22.3% عام 2011 الي 15.1% عام 2012 .

وبعد يمكن القول ان الميزان التجارى بين مصر والبرازيل كان في صالح البرازيل خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2012 وذلك نظراُ لزيادة الواردات السلعية من البرازيل في حين انخفضت الصادرات المصرية الي البرازيل بنسبة كبيرة حيث سجلت في عام 2012 انخفاضاُ قدره 23% وهذا يقتضي العمل على تحسين المنتجات المصرية وزيادة جودتها وذلك لزيادة صادراتنا الي الدول المختلفة ومنها البرازيل وكذلك العمل علي الاعتماد على البديل المحلى بدلاُ من اللجوء الي الاستيراد من الخارج حتى نستطيع الحد من الواردات ومن ثم تحسين الميزان التجارى بين مصر والبرازيل وغيرها من الدول المختلفة.

الخلاصـــة

يشير تتبع العلاقات التجارية مع مجموعة دول البريكس خلال الفترة 2010–2012 إلى حدوث عجز فى الميزان التجارى لمصر مع غالبية دول المجموعة (باستثناء جنوب إفريقيا).

كذلك فإن نمط التجارة بين مصر وهذه الدول هو نمط تقسيم عمل دولى تقليدى بين دول متقدمة نسبياً ودولة نامية كمصر حيث يغلب على الصادرات المصرية إلى هذه الدول أنها صادرات مواد خام وسلع زراعية فضلاً عن صادرات نفطية (البترول ومنتجاته والغاز الطبيعى) وتسمى سلع ريكاردو وتتمتع فيها مصر بمزايا نسبية ولها أصل من الموارد الطبيعية (القطن – البصل – البرتقال – اللؤلؤ والأحجار الكريمة – الفوسفات – الحديد..).

أما الواردات فتشمل على سلع هكشر – أولية أو المنتجات ذات المحتوى التكنولوجى والمعرفى) . ويمكن أن نتبين ذلك من نوعية الواردات حيث تشتمل على الملابس الجاهزة والأجهزة الالكترونية والسلع المعمرة .

من الناحية الأخرى تظهر فى قائمة الواردات سلع ينخفض فيها نسبة الاكتفاء الذاتى بالنسبة لإنتاجها فى مصر مثل (القمح – اللحوم – الذرة) ثم واردات من المواد الخام التى تدخل كمدخلات فى الصناعة مثل (التبغ – المطاط – نحاس – الحديد) .

وتظهر فى قائمة الصادرات المصرية إلى هذه الدول بعض سلع الطاقة التى يشتد الطلب العالمى عليها مثل : (الغاز الطبيعى وتتراجع بعض المنتجات الزراعية مثل صادرات القطن الخام ، والملاحظة العامة أنه فضلاً عن انخفاض قيمة صادراتنا منها إلى هذه الدول نجد أنها متذبذبة وحتى الصادرات الصناعية منها مثل (الأسمدة واليوريا) سنجد أن حصصها فى هيكل الصادرات متغيرة أيضا .

ولذلك نرى ضرورة التغلب على معوقات التصدير إلى هذه البلدان كما اشرنا فى متن الدراسة :

١ -**إنشاء خطوط ملاحية مباشرة بين مصر وجنوب إفريقيا .**
٢ -**الاهتمام بتنشيط المعارض ومنافذ البيع فى هذه الدول .**
٣ -**الاهتمام بمعايير ومواصفات الجودة فى المنتجات المصدرة (الخضر والفواكة) .**
٤ -**الاهتمام بإعداد دراسات سوق لاقتصاديات كبيرة الحجم مثل السوق الصينى والهندى مع محاولة استرجاع علاقات التجارة القديمة مع السوق الروسى .**

الفصل الرابع

آفاق تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس

آفاق تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس

أولاً: محددات العلاقة بين مجموعة البريكس والنظام الدولي

تعتمد العلاقة بين مجموعة البريكس والنظام الدولي على طبيعة النظام الدولي القائم من حيث مدي قدرته على استيعاب المجموعات الدولية الصاعدة، فهناك ثلاثة متغيرات مهمة تحدد توجهات المجموعة الدولية الصاعدة تجاه النظام الدولي ومؤسساته القائمة، ومدي قدرة هذه المجموعة الدولية على فرض تحدي حقيقي لمستقبلها، ومدي تكلفة هذا التحدي:

- **المتغير الأول :يتعلق بعدد الدول الكبرى المسيطرة على النظام، بمعني هل يسيطر على قمة النظام دولة واحدة، أم شبكة أو عدد من الدول؟**
- **المتغير الثاني: يتعلق بطبيعة العلاقات القائمة داخل النظام، بمعني هل تستند التفاعلات الجارية داخل النظام على العلاقة الجامدة، أم أنها تقوم على نمط من العلاقات التبادلية المرنة والمفتوحة نسبيا، وتستند إلى التوافق وقواعد القانون الدولي.**
- **المتغير الثالث : يتعلق بنمط بتوزيع عوائد المعاملات الدولية (في مجالات التجارة والاستثمار)، بمعني هل يستند النظام الدولي القائم إلى التوزيع العادل نسبيا للمنافع المادية والمعاملات الدولية، أم يستند إلى التوزيع المتحيز لهذه المنافع لصالح الدول المهيمنة على النظام؟[ò]**

وبالإجابة على هذه الأسئلة نجد أن النظام الدولي الراهن يفتقد للتطبيق المثالي للمعايير السابقة، كما تتمتع الولايات المتحدة بوضع مسيطر داخل هيكل النظام الدولي، ولكن على الرغم من ذلك، فإن النظام الدولي لا يزال يتسم بدرجة معقولة من التعددية، والعلاقات التبادلية. كما تستند التفاعلات والسياسات الدولية إلى التوافق والقانون الدولي لحد كبير. كما يتسم النظام الدولي بدرجة من المؤسسية عكسها استقرار منظومة الأمم المتحدة والهيئات والوكالات المرتبطة بها، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واتفاقات الجات، ثم منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى شبكة المنظمات والترتيبات الإقليمية. كما تم اعتماد مفهوم الأمن الجماعي على المستوي الدولي (في إطار نظام الأمم المتحدة)، وعلى مستويات إقليمية عدة (الناتو)، وذلك بصرف النظر عن درجة فعالية هذا النظام.

من ناحية أخري اعتمدت الولايات المتحدة على شبكة من التحالفات الدولية الإقليمية والثنائية في مختلف الأقاليم، وتكريس حالة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات

ò) G. John Ikenberry and Thomas Wright, Rising Powers and Global Institution, A Century Foundation Report, The Century Foundation, Washington D.C, 2008, pp. 9-10

الإقليمية والصاعدة. كما اندمجت الولايات المتحدة في منتدى الآبك، الذي يشرف على إدارة عملية التكامل وتحرير التجارة والاستثمار في آسيا –المحيط الهادي (الذي يضم ستة أقاليم فرعية: شرق آسيا، شمال شرقي آسيا، جنوب شرقي آسيا، أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى استراليا ونيوزيلندا)، واندمجت أيضا في "النافتا" الذي يشرف على إدارة عملية التكامل وتحرير التجارة والاستثمار في الأمريكتين. هذه السمات جعلت النظام الدولي الراهن أقرب إلى ما يصفه البعض بالهيمنة الليبرالية (Character Liberal Hegemonic). كما جعلت الولايات المتحدة الأمريكية المجموعات الدولية الصاعدة أقل تهديدا. وفي هذا الإطار، أصبحت عملية تغيير النظام الدولي القائم من جانب هذه المجموعات عملية معقدة جدا وطويلة المدي ، وتنصرف بالأساس إلى تغيير قواعد عمل النظام الدولي وقواعد عمل المؤسسية الدولية، أكثر منها عملية صراع مع القوي الدولية المهيمنة على النظام [1].

الأهم من ذلك أن النظام الدولي الحالي لا يزال يتضمن العديد من القنوات والآليات التي يمكن من خلالها استيعاب الدول الصاعدة، ودمجها في المؤسسات الدولية الراهنة. فهذه المؤسسات –باستثناء مجلس الأمن إلى حد ما حتى الآن– توفر فرصا للعضوية والتمثيل والتعبير عن مصالح الدول الصاعدة وحمايتها، الأمر الذي يوجد مصلحة في الحفاظ على المؤسسة الدولية القائمة، أو على الأقل إتباع منهج تدريجي لإصلاح هذه المؤسسات من الداخل.

وتقدم منظمة التجارة العالمية مثالا مهما في هذا المجال. فعلي الرغم من الخلافات التجارية –والسياسية أيضا –القائمة بين الصين والعديد من القوي الدولية، خاصة الولايات المتحدة واليابان والقوي الأوروبية، حول النظام الاقتصادي العالمي الأمثل، وطريقة مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، بل وحول الأسباب الحقيقية لهذه الأزمات، فقد سمح للصين بالانضمام إلى المنظمة في سنة 2001.

[1]) Century Foundation, Washington D.C, 2008, pp. 9-10

ويمكن الإشارة هنا إلى دلالتين مهمتين :

<u>الدلالة الأولي</u>: ما يعكسه هذا التوجه من مرونة نسبية تميز المؤسسية الاقتصادية الدولية، على النحو الذي ضمن استيعاب الاقتصادات الشيوعية السابقة، واقتصادات الدول الصاعدة، والتي تمثل الصين إحداها.

<u>الدلالة الثانية</u>: هي تعاظم القواسم المشتركة بين اقتصادات السوق الغربية المتقدمة التقليدية (الأمريكية والأوروبية)من ناحية، والاقتصادات الناشئة والمتحولة من ناحية أخري، وقبول الأخيرة الخضوع للقواعد المعيارية التي تحكم النظام الاقتصادي الدولي، كما تحددها منظمة التجارة العالمية.

بمعني آخر، فإنه على الرغم من الخلافات القائمة بين الجبهتين، فإن القوي الاقتصادية الناشئة، وعلى رأسها الصين، قبلت العمل من داخل النظام القائم والمؤسسية الاقتصادية القائمة، وليس من خارجها، بل إن لديها المصلحة في الحفاظ على هذه المؤسسية، لما توفره من آليات للحفاظ على حقوق الدول في مجال التجارة الدولية، خاصة الحق في عدم المعاملة التمييزية ضدها في مجال التجارة، وهو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من عدم انضمام روسيا حتى الآن إلى المنظمة، رغم بدء المفاوضات بين الجانبين في سنة 1993، بسبب عدم استكمال روسيا استحقاقات العضوية بشأن بعض الملفات العالقة، فإن السعي الروسي الحثيث للانضمام إلى المنظمة، ومحاولة استكمال شروط الانضمام، لا ينفي دقة الدلالتين السابقتين.

كما يقدم صندوق النقد والبنك الدوليان نموذجين آخرين لترجمة القدرات الاقتصادية إلى نفوذ دولي، حيث يعطي الصندوق والبنك أوزانا للدول الأعضاء داخل الهيكل الإداري والتصويتي، استنادا إلى مؤشر قيمة الإسهامات المالية للدول الأعضاء. يوفر ذلك للاقتصادات الصاعدة فرصة لترجمة قدراتها الاقتصادية إلى قدرات تصويتية ومؤسسية داخل كل منهما. ولكن المؤشر الأهم هو المرونة النسبية التي أبدتها الولايات المتحدة والدول الغربية، التي هيمنت تاريخيا على هاتين المؤسستين، في التعاطي الإيجابي مع مبادرات مجموعة العشرين لإصلاح هاتين المؤسستين، سواء من حيث اختصاصاتهما، أو من حيث تمثيل الاقتصادات الصاعدة داخل أجهزة .[1]

---

[1] د. عبد المنعم سعيد، ومحمد فايز فرحات، "مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي"، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد رقم 207، القاهرة، فبراير 2010.

<u>خلاصة القول</u> إن النظام الدولي والمؤسسية الدولية القائمة اتسمت بدرجة من المرونة النسبية، التي كفلت استيعاب الدول والمجموعات الدولية الصاعدة وسنشير إلى عدد من الملاحظات المهمة في هذا الإطار:

- **سيطرة الطابع الاقتصادي على هذه المجموعات، بينما تأتي الأجندة الأمنية والاستراتيجية في ترتيب تال أو متأخر نسبيا. وبمعني أدق، لم تبلور هذه المجموعات أجندة أمنية أو استراتيجية متكاملة تجاه النظام الدولي حتى الآن. فعلى سبيل المثال، تولي مجموعة البريكس الاهتمام الأكبر بقضايا تدور بالأساس حول إصلاح المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين، وإصلاح سوق المال العالمية، من خلال تعميق مبادئ الشفافية والمحاسبية، والرقابة على الأسواق، والإشراف على مؤسسات الإقراض، وتجنب الممارسات الاحتكارية، وتشجيع تبادل المعلومات [(1)].**
- **إن هناك درجة كبيرة من التوافق والمساحة المشتركة بين الدول الصناعية الغربية المتقدمة ودول المجموعة الصاعدة حول أولويات واتجاهات عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة تلك، وبشكل عام، يظل هناك عدد من التحديات المهمة ذات الصلة بالطبيعة التجارية والاقتصادية لهذه المجموعات. فمن ناحية، يقع على عاتق مجموعة البريكس تحدي تأكيد أن تعاظم دورها لا يمثل مرحلة مؤقتة ترتبط بالظروف الاقتصادية العالمية، بقدر ما يعبر عن اتجاه لتحول مستقر في هيكل حوكمة النظام الاقتصادي العالمي. ومن ناحية أخري، فإن هناك بعض التناقض بين مصالح بعض الدول. على سبيل المثال، في الوقت الذي دعت فيه الصين داخل مجموعة "بريكس" إلى إنشاء نظام بديل للدولار، فإن هناك سقفا لما يمكن أن تذهب إليه الصين في هذا المجال، بالنظر إلى ما تمتلكه الصين ذاتها من سندات خزانة داخل الولايات المتحدة، والتي تقدر بنحو تريليون دولار، مما يعرض هذه السندات للتأثر في حالة إنشاء نظام بديل للدولار [(2)].**
- **التناقضات والمميزات بين دول أعضاء هذه المجموعات. فعلي العكس من المساحة المشتركة نسبيا في مجال التجارة بين دول مجموعة البريكس، فإن هذا التوافق لا ينسحب إلى المجال السياسي والأمني. وقد يتراجع هذا التوافق أمام الارتباطات الخارجية المختلفة للدول داخل المجموعة، خاصة الصين، والهند، وروسيا، فبالإضافة إلي المشكلات الحدودية القائمة بين الصين والهند، هناك توجهات استراتيجية مختلفة لكل منهما وكذلك**

---

(1) Claudia Schmucker, Katharina Gnath, "From the G8 to the G20: Reforming the Global Economic Governance System", CARNET Working Paper, No. 73/.09.

(2) Pramod Pagedar, :BRIC's Summit in China: Emerging Giants Push for Greater Say in Global Finance, Global Economic Monitor, Maharashtra Economic Development Council, May 2011, pp.16-15.

العلاقات الصينية – الأمريكية يشوبها الكثير من أوجه الخلاف والتوتر حول عدد من القضايا السياسية، بدءا من قضية حقوق الإنسان داخل الصين ، وانتهاء بمشكلات التحديث والإنفاق العسكري، والتحالفات الأمنية الأمريكية في منطقة شرق وشمال شرقي آسيا، ومرورا بالخلافات التجارية، أما الهند فمن ناحيتها ترتبط بشراكة استراتيجية قوية مع الولايات المتحدة، تمثل إحدى الركائز الأمريكية – بجانب شراكات وتحالفات أخري – لاحتواء الصعود العسكري الصيني. الأمر الذي يجعل هذه التباينات أكثر وضوحا داخل مجموعة أضيق.

<u>ثانياً: التعاون والشراكة بين دول البريكس والقارة الافريقية</u>

أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يوم الاثنين (25 مارس2013) آخر تقرير لمراقبة تدفق الاستثمارات العالمية حيث أفاد التقرير إن دول مجموعة البريكس قد احتلت مكانة متقدمة بين الدول التي تستثمر مباشرة في أفريقيا نظرا للسيولة الاستثمارية والمخزون الاستثماري لديها. وأظهر التقرير تحت عنوان "دول مجموعة البريكس وأفريقيا" أنه ضمن الدول ال20 الأولى من حيث حجم التدفقات الاستثمارات المباشرة لأفريقيا، تحتل الصين والهند وجنوب أفريقيا المركز الرابع و الخامس وال17 من حيث السيولة الاستثمارية وتحتل جنوب أفريقيا والصين والهند وروسيا المركز الخامس والسادس والسابع وال15 من حيث الرصيد الاستثماري. وأضاف التقرير أن استثمارات دول البريكس معظمها يتوجه إلى قطاعات التصنيع والخدمات مما أحدث تأثيرات إيجابية على توفير فرص العمل ودفع نمو هذه القطاعات الاقتصادية في أفريقيا.

Figure 1. Top 20 investors in Africa, 2011(Millions of US dollars)

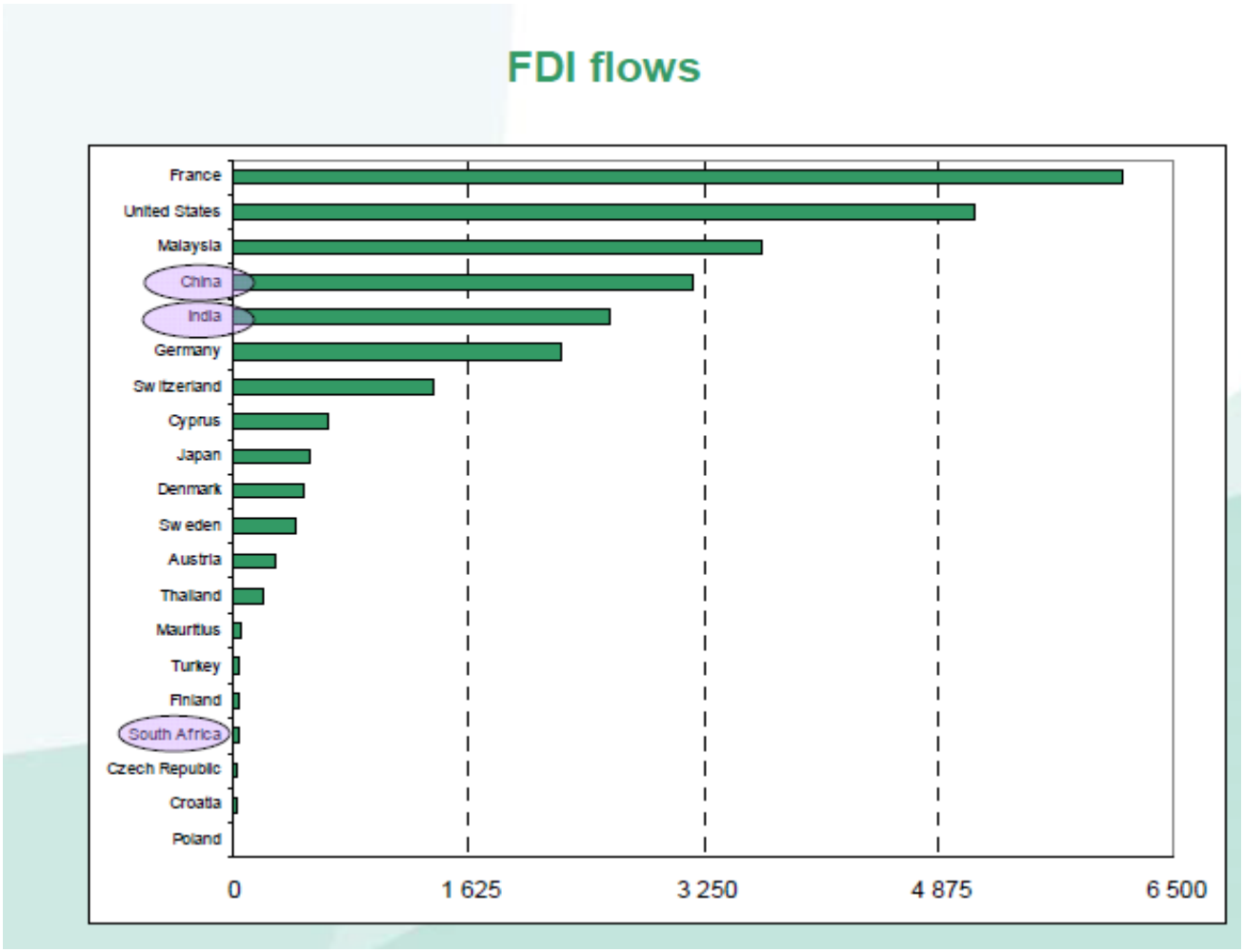

Figure 2.

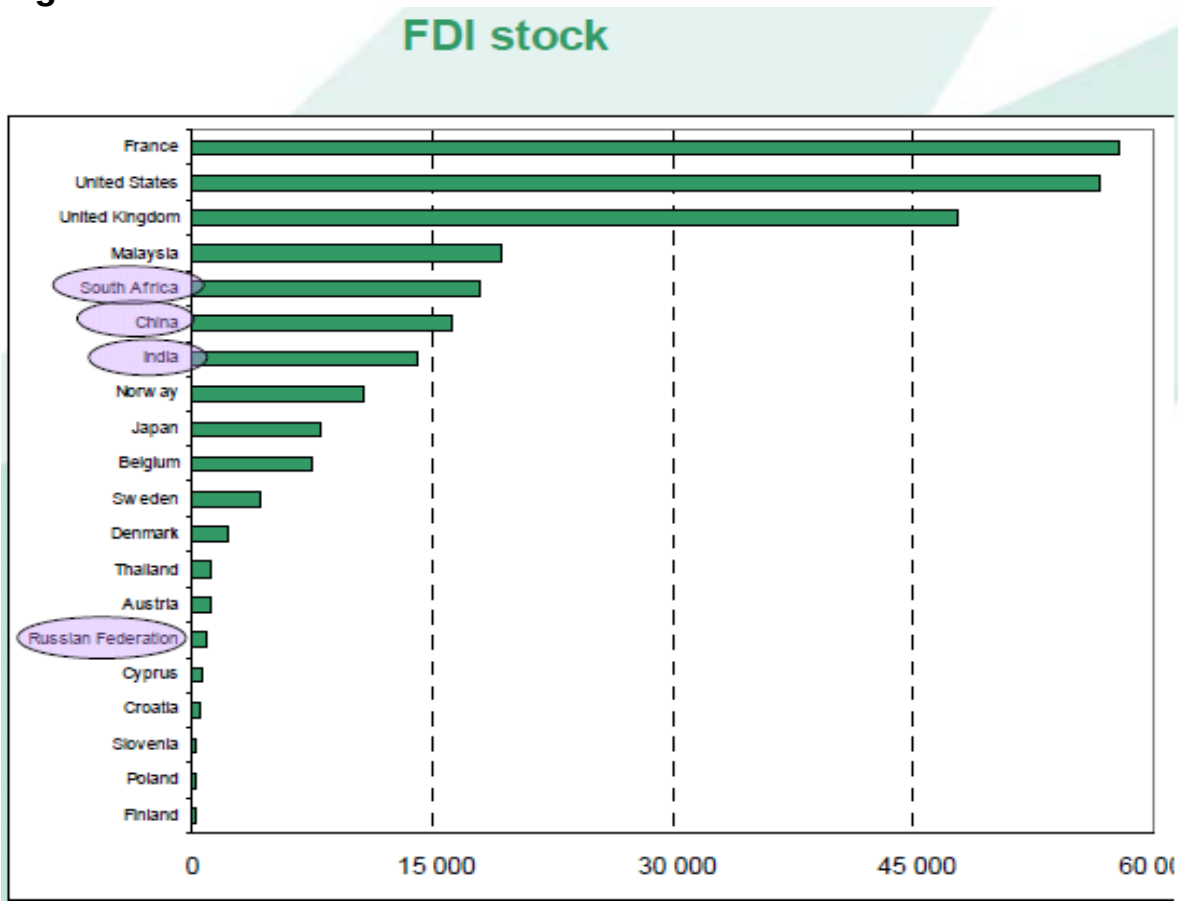

Source: **UNCTAD, FDI/TNC database.**
***Note*: Data shown are only for those countries reporting outward FDI to Africa in 2011.**

لقد حدد أعضاء البريكس أهدافا محددة (مجموعة البريكس وإفريقيا ـ شراكة من أجل التنمية، والتكامل، والتصنيع) وهم يسعون إلى تعزيز المصالح الوطنية، ودعم الأجندة الإفريقية، وإعادة تنظيم البنية المالية والسياسية والتجارية على مستوي العالم ـ وهي الأجندة التي شملت أهدافا من القمم السابقة، في حين يعكس هدف جنوب إفريقيا المتمثل في تسخير عضويتها في المجموعة لخدمة إفريقيا بالكامل. كما تأمل مجموعة البريكس فى زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي فيما بينهم وبقية إفريقيا ، ويتوقع الخبراء أن يصبح اقتصاد البلدان الأربعة مجتمعة عند نقطة ما من هذا العقد بنفس ضخامة اقتصاد الولايات المتحدة.

والجدول التالي يشير إلى حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الصادرة والواردة من دول العالم خلال الفترة من 2010-2012، حيث نلاحظ ارتفاع حجم التدفقات الاستثمارية الصادرة إلى إفريقيا من باقية دول العالم من 44بليون دولار أمريكي الى 50

بليون دولار أمريكي من عام 2010–2012 وهو ما يشير إلى زيادة تقدر بحوالي 13.6%، وهذا مؤشر جيد ولكن تحتاج إفريقيا إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اجل تنمية حقيقية.

Table 1. FDI flows by region, 2010–2012
(Billions of dollars)

Region	Inflows			outflows		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012
World	1 409	1 652	1 351	1 505	1 678	1 391
Developed economies	696	820	561	1 030	1 183	909
Developing economies	637	735	703	413	422	426
Africa	44	48	50	9	5	14
Asia	401	436	407	284	311	308
East and South-East Asia	313	343	326	254	271	275
South Asia	29	44	43	16	13	9
West Asia	59	49	47	13	26	24
Latin America and the Caribbean	190	249	244	119	105	103
Oceania	3	2	2	1	1	1
Transition economies	75	96	87	62	73	55

Source: World Investment Report 2013 .

أما الجدول التالي فيشير إلى رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من بلدان البريكس، حسب المناطق في عام 2011، والذي يظهر أن :

- **أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من مجموعة دول البريكس إلى الدول الصناعية الكبرى يمثل أعلى قيمة للاستثمارات المباشرة لدول البريكس حيث يمثل حوالي نسبة 42% من قيمة استثمارات البريكس، ويأتي الاتحاد الأوروبي كشريك أول في هذه الاستثمارات حيث تمثل نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المواجه إليه من مجموعة البريكس حوالى نسبة 34% من إجمالي الاستثمارات المباشرة، كما أن نصيب الولايات المتحدة من الاستثمارات المباشرة للبريكس تمثل نسبة 2.2% من إجمالي الاستثمار.**
- **رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجموعة البريكس في إفريقيا يقدر بحوالي 49.165 مليون دولار في نهاية عام 2011، حيث يمثل نصيب أفريقيا من رصيد**

الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمجموعة دول البريكس مع العالم حوالي 4.2%، ذلك وبالرغم من أن هذه النسبة ليست كبيرة إلا أنها نسبة متزايدة مقارنة بما كانت عليه في 2009 و2010 .

- **كما أن نسبة الاستثمار المباشر لدول البر يكس في إفريقيا تمثل حوالي ضعف نسبة الاستثمار المباشر في الولايات المتحدة.**
- **كما أن نسبة استثمار دول البريكس مع بعضها البعض تمثل حوالي 2.5%وهي نسبة ليست كبيرة.**

Table 2. Outward FDI stock from BRICS, by destination region 2011 (Millions of dollars)

Partner region/economy	Value	Share
World	1130238	100%
Developed countries	470625	41.6%
European Union	385746	34.1%
United States	31729	2.2%
Japan	1769	0.2%
Developing economies	557055	49.3%
Africa	49165	4.3%
Latin America and the Caribbean	175410	15.5%
Asia	331677	29.3%
Transition economies	31891	2.7%
BRICS	28599	2.5%

Source: **UNCTAD, FDI database and data from the IMF, CDIS (Coordinated Direct Investment Survey).**
Note: **Data for Brazil are based on information from the partner Countries.**

أما عن الجدول التالي فيمثل مصفوفة الاستثمارات الداخلية للبريكس مع البريكس ومع العالم. ويتضح من الجدول الآتي: -

- **أن حجم تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من دول مجموعة البريكس داخل مجموعة البريكس نفسها يقدر بحوالي 599.5 28مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة 2.5% من إجمالي قيمة الاستثمارات العالمية المباشرة الصادرة.**
- **تشير البيانات إلى أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي بين دول البريكس محدود، ذلك على الرغم من أن الاستثمارات الثنائية بين دول البريكس قد نمت بسرعة خلال العقد الماضي، من 260 مليون دولار أمريكي في عام 2003 إلى 29 مليار**

دولار أمريكي في عام 2011 (الجدول 3). حيث ارتفعت أسهم دولا لبريكس في دول البريكس الأخرى من 0.1٪ في 2003 إلى5.2٪ في عام 2011.

- أن الصين هي أكبر مستثمر بين دول البريكس، بقيمة تقدر بحوالى 425 مليار من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك فأن أسهمها فى الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لدول البريكس الأخرى يمثل 2.2٪ فقط من المجموع.
- تمثل أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الى جنوب أفريقيا والاتحاد الروسي حوالي 4.1 مليار دولار و3.8 مليار دولار على التوالي فى نهاية عام 2011 من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الصين. ويعتبر الدولتان من أكبر المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني داخل مجموعة البريكس تأتى بعدهما البرازيل فى الترتيب بما يقدر بحوالي 1.1مليار دولار.

كما يلاحظ أن حجم الاستثمارات المباشر ة المتدفقة من جنوب أفريقيا تمثل أعلى قيمة في استثمارات البريكس حيث تقدر بحوالى 405.8 15مليون دولار، مما يدل على أن أكبر المستثمرين داخل مجموعة البركس هي جنوب أفريقيا.

Table 3. Outward FDI stock from BRICS countries to other BRICS countries, 2011 (Millions of dollars)

Home economy	BRICS	Brazil	China	India	Russian Federation	South Africa	*World*	*Share in the world*
BRICS	**28 599.5**	**1 222.4**	**13 570.8**	**1 795.6**	**7 671.5**	**4 339.1**	**1 130 238**	**2.5%**
Brazil	**514.1**	**-**	**447.5**	**15.8**	**0.1**	**50.7**	**202586**	**0.3%**
China	**9 552.5**	**1 071.8 -**	**–**	**657.4**	**3 763.6**	**4 059.7**	**424781**	**2.2%**
India	**1 987.1**	**73.9**	**228.7**	**–**	**1 490.4**	**194.1**	**62600**	**3.2%**
Russian Federation	**1 139.9**	**–**	**123.1**	**982.3**	**–**	**34.5**	**361738**	**0.3%**
South Africa	**15 405.8**	**76.8**	**12 771.5**	**140.1**	**2 417.4**	**–**	**78533**	**19.6%**

Source: **UNCTAD, FDI database and IMF, CDIS (Coordinated Direct Investment Survey).**
Note: **Data for Brazil are based on information from the partner countries.**

بدأت الصين تضخ استثماراتها في الدول الإفريقية منذ ثمانينات القرن الماضي، على الرغم من أن حجم الاستثمارات كان محدودا في البداية. وبحلول التسعينات من القرن الماضي، توسع حجم استثماراتها بشكل تدريجي في المزيد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية المحلية باستمرار. أما بعد عام 2000، فتنوع هيكل الاستثمارات الصينية سريعة الزيادة في أفريقيا بفضل آلية منتدى التعاون الصيني الإفريقي في أكتوبر عام 2000. ومن ثم وحتى نهاية عام 2010، ضخت الصين استثمارات كبيرة في 2000 مؤسسة أو شركة في أكثر من 50 دولة أفريقية، وبلغ حجمها الإجمالي 40 مليار دولار أمريكي، ومنها استثمارات مباشرة بقيمة13.04مليارودولار، بحسب الإحصاءات الرسمية.

وفي عام 2010، مولت المؤسسات والشركات الصينية استثمارات مباشرة لها في أفريقيا بمبلغ 2.11 مليار دولار أمريكي، بزيادة 46.8 بالمائة على أساس سنوي. ويشار إلى أن أفريقيا قد أصبحت رابع أكبر مقصد استثماري بالنسبة للصين.

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا 16 مليار دولار فى نهاية عام 2011. جنوب أفريقيا هي المتلقي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر ال صيني في القارة، تليها السودان ونيجيريا وزامبيا والجزائر.

كما أن الصين قد انضمت إلى صفوف الدول المستثمرة أعلى في بعض البلدان الأقل نموا (أقل البلدان نموا،) مثل السودان وزامبيا. وهى بلدان جذبت ا لاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية.

<u>الأشكال البيانية التالية</u> : توضح حجم الاستثمارات الصينية فى أفريقيا خلال الفترة من 2003 الى 2011

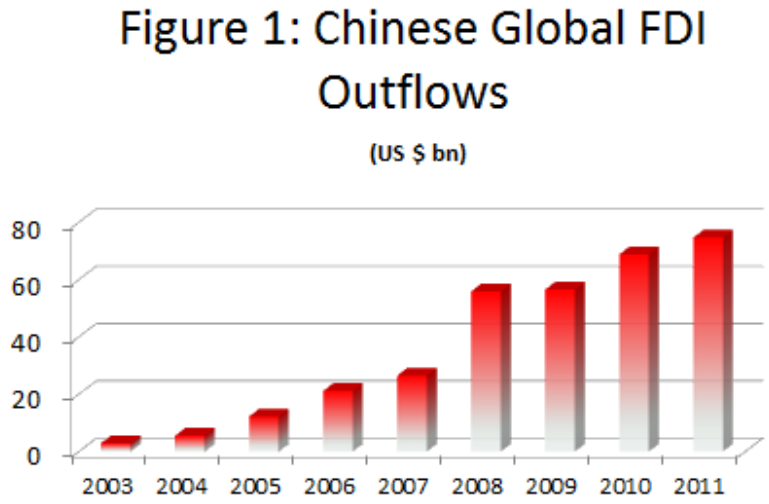

Figure 4: Sectors of Chinese FDI in Africa (stocks), 2009

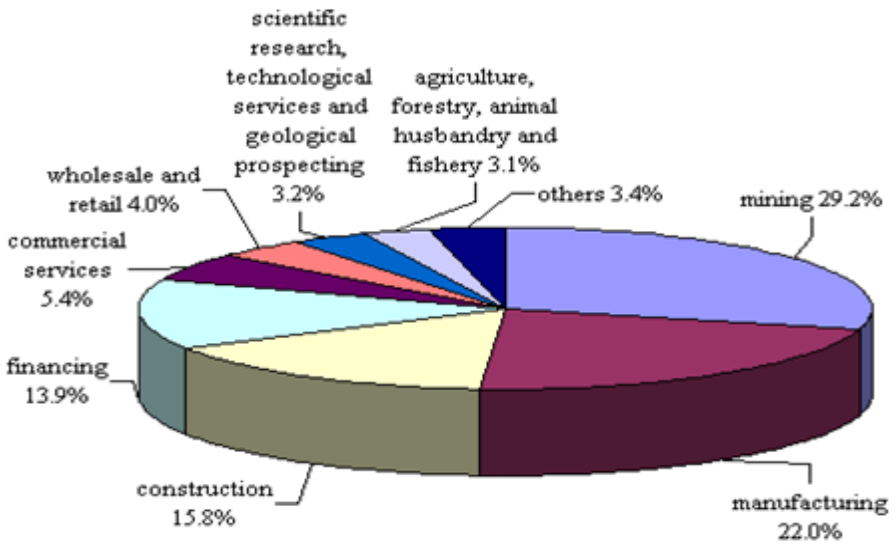

2011 China's outward FDI flows and stock Structure
(Billions of dollars)

Indicator/Category	Flows			Stock	
	Sum	**Change(%)**	**Share(%)**	**Sum**	**Share(%)**
Total	74.65	8.5	100	428.78	100
Financial Outward	6.07	-29.7	8.1	67.39	15.9
Non-financial Outward	68.58	14.0	91.9	357.39	84.1

World Investment Report 2012 released by UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development) .

2011 Sectorial China ODI Stock

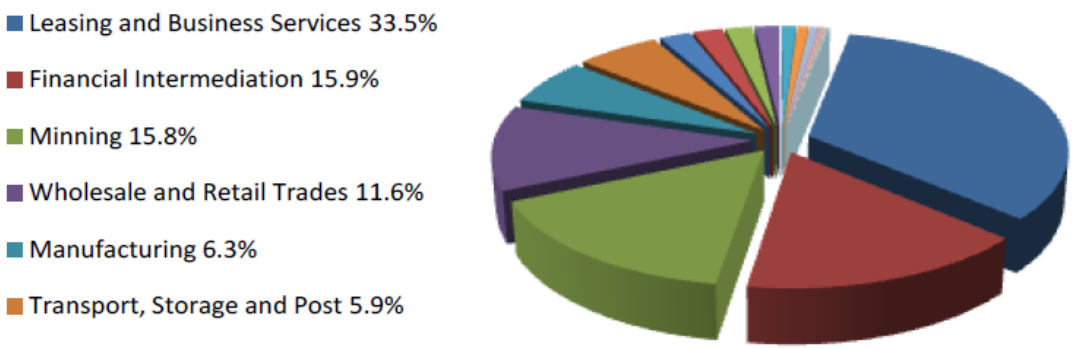

- Leasing and Business Services 33.5%
- Financial Intermediation 15.9%
- Minning 15.8%
- Wholesale and Retail Trades 11.6%
- Manufacturing 6.3%
- Transport, Storage and Post 5.9%
- Information Transmission, Computer Services and Software 2.20%
- Real estate 2.10%
- Construction 1.90%
- Production and Supply of Electricity, Gas and Water 1.70%

2011 China ODI outflows by regions

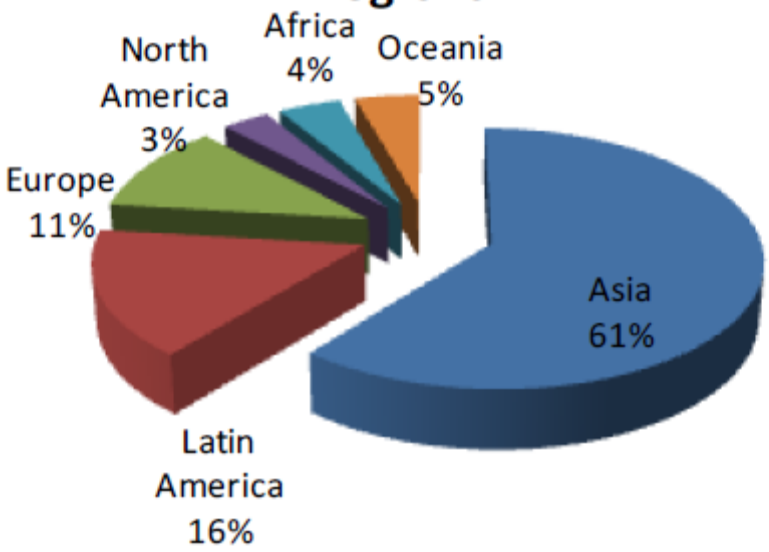

ثالثاً : فرص تفعيل التعاون والشراكة بين مصر ومجموعة البريكس

أن انضمام مصر إلي مجموعة البريكس يعني أنها باتت مؤهلة لجذب الاستثمارات الأجنبية وأن لديها عمالة تتمتع بالخبرة الدولية وطاقة جيدة وتشريعات تعزز هذا التوجه كما أن مجموعة البريكس قد وضعت شروطا للانضمام تتعلق بمستوى دخل الفرد، ونسبة مساهمة الصناعة والصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن من شروط الانضمام للمجموعة هو تحقيق معدل نمو مرتفع وهي شروط لا تتوفر في وضع مصر الاقتصادي حاليًا ، وبما أن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني تظل تشكل عقبة أمام تحقيق طموحات مصر بالانضمام الي مجموعة البريكس وتعظيم الاستفادة من التعاون معها، بجانب استمرار القلاقل التي تشهدها مصر مما ينعكس بالسلب علي حركة الاستثمارات الأجنبية في مصر، فإن البديل في الوقت الراهن يتمثل في التحرك باتجاه دفع التعاون علي المستوي الثنائي بين مصر ودول مجموعة البريكس،كخطوة أولي أساسية حتي يتحقق مناخ أمني وسياسي من شأنه تشجيع الشركات الأجنبية والمستثمرين علي العودة إلي السوق المصري . وذلك في إطار ما تهدف إليه دول البريكس من تعزيز للشراكة بين البريكس وإفريقيا :

1- فرص التعاون مع الهند

في ضوء التطلع لتنمية العلاقات الثنائية مع الهند، وفتح آفاق جديدة فى مختلف المجالات، كان لزاماً علينا مراقبة تطور العلاقات المصرية الهندية خلال عدة عقود ماضية حيث أن العلاقات المصرية الهندية شهدت نمواً وتطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، مع وضوح الاهتمام المتبادل من الجانبين بتدعيم العلاقات الثنائية.

فئلا من مصر والهند تُمثل قوة الدفع الرئيسية لحركة عدم الانحياز، كما أنهما يمثلان القاعدة الرئيسية لمجموعة الـ 15، وهي مجموعة الدول التي قررت توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي والتكنولوجي فيما بينها، كما تتسم العلاقة بين البلدين بالخصوصية والتميز، والتي تعكس نفسها بوضوح في جحم التبادل التجاري بين الهند ومصر و حجم الاستثمارات الهندية في مصر، حيث تمثلت أهم الصادرات المصرية للهند في البترول الخام ومنتجاته ، الغاز الطبيعي ،القطن الخام ، الفوسفات الصخري ،فحم الكوك ،خردة الحديد والمعادن الأخرى ، الجلود المدبوغة ونصف المصنعة ،اليوريا ،بذور البرسيم ، الإطارات ،ألواح الحديد ،أسلاك النحاس ، الرصاص ،خيوط النايلون المستخدمة في صناعة الإطارات ، كما تمثلت أهم الواردات المصرية من الهند في الزيوت ومنتجات بترولية ،الخيوط والغزول القطنية المصنعة، اللحوم ،المركبات ، السيارات ،الإطارات ، مضخات المياه ، قطع غيار السيارات والمحركات ، الشاي ،الأصباغ والكيماويات، التبغ، الأدوية والأمصال واللقاحات ، ورق ومنتجات ورقية.

وكذلك الاستثمارات الهندية في مصر تبلغ حوالي 2.5 مليار دولار، وتتركز أساسا في قطاعات الغزل والنسيج،الصناعية، تخزين البضائع المتنوعة، البترول والبتروكيماويات.

وبنظرة عامة على العلاقات الهندية المصرية نجد أن هناك عدد كبير من الاتفاقيات المشتركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الجوانب السياسية والثقافية، والتي تم توقيعها خلال الثلاث عقود الماضية وهي: –

- **اتفاقية للطيران المدني والنقل الجوي موقعة عام 1968، ومذكرة تفاهم بين الجانبين (1991).**
- **اتفاقية التعاون الجمركي (1997).**
- **مذكرة تفاهم بشأن التعاون في المجال السياحي (1997).**
- **اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة (1997).**
- **مذكرة تفاهم لتنمية مشروعات تطوير الصناعات الصغيرة (1998).**
- **مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الأبحاث والإرشاد الزراعي (1998).**
- **اتفاقية لتطوير صناعة البرمجيات والغزل والنسيج واقامة المشروعات المختلفة (1998).**
- **اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي موقعة عام 1969 (يتم إعداد اتفاقية جديدة).**
- **مذكرة تفاهم في مجال ترويج وتنمية الصادرات نيودلهي (1998).**
- **مذكرة تفاهم بين البورصة القومية الهندية وبورصتي القاهرة والإسكندرية (27مارس2001).**
- **مذكرة تفاهم بين هيئة المعارض والأسواق الدولية بمصر وهيئة تنمية التجارة الهندية (2003).**
- **مذكرة تفاهم بين اتحاد الصناعات الهندي وصندوق التنمية الاجتماعية (2002).**
- **وقد تم مؤخراً في 2013/3/19التوقيع على خمس مذكرات تفاهم للتعاون الثنائي في مجالات تكنولوجيا المعلومات وأمنها والتراث الثقافي، ودعم تنمية الصناعات الصغيرة، وكذلك إنشاء مركز تميز في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى خطابين للنوايا الأول بشأن إطلاق الأقمار الصناعية، والآخر حول مشروع إنارة قرية آن بريشت في محافظة مطروح بالطاقة الشمسية وتطوير مركز التدريب بشبرا الخيمة بالقاهرة.**

ومما يذكر أيضا أن هناك أطراً مؤسسية تم إنشاؤها بنهاية التسعينيات لتفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتتمثل هذه الأطر المؤسسية في:

- المجموعة المصرية الهندية المشتركة لرجال الأعمال:

المجموعة المصرية الهندية المشتركة لرجال الأعمال INDO-EGYPT BUSINESS GROUP بين اتحاد الصناعات المصرية ونظيره الهندي وتغطى أعمال المجموعة مجالات التعاون الاستثماري والتجاري والفني كالطاقة غير التقليدية، صناعة الجرارات الزراعية الصغيرة، الصلب، تكنولوجيا المعلومات، الأسمدة والكيماويات، السياحة وإدارة الفنادق والصناعات الهندسية.

- مجلس الأعمال المشترك: (COUNCIL JBC JOINT BUSINESS)
بين اتحاد الغرف التجارية المصرية ونظيره الهندي، وتشمل أنشطة المجلس تبادل المعلومات التجارية، وتوفير خدمات تسوية المنازعات التجارية التي تنشأ بين الطرفين عن طريق التحكيم، وتبادل المشاركة في المعارض التجارية في البلدين.

ويصادف تفعيل هاتين المجموعتين عراقيل تتصل بالأساس بعزوف رجال الأعمال المصريين في مقابل حماس نظرائهم الهنود ومتابعتهم الحثيثة، إذ لا يزال الاهتمام بمصر قائما من جانبهم للاستفادة من عضوية مصر في تجمع الكوميسا عن طريق الاستثمار في مشروعات صناعية مشتركة في مصر تتمتع منتجاتها بالمزايا الممنوحة للمنتجات ذات المنشأ المصري في دول هذا التجمع، ومن نفس هذا المنطلق يأتي الحماس لإقامة مشروعات مشتركة في مصر توجه منتجاتها للتصدير إلي دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

سوف نتناول الاتفاقيات المصرية الهندية الأخيرة بشيءٍ من التفصيل :
<u>الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين فى 2013/3/19 :</u>
– وقعت مصر والهند اتفاقية مبدئية لوضع القمر الصناعي إيجيكيوبسات– 1 فى مداره حول الأرض عن طريق مركبة إطلاق هندية. وقام بتوقيع الاتفاقية كل من الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء عن الجانب المصري ومؤسسة أنتريكس الهندية، وهي مؤسسة تجارية تابعة لمنظمة أبحاث الفضاء الهندية، على أن تقدم الحكومة الهندية منحة خاصة تغطى تكاليف إطلاق القمر بالكامل.
يهدف لالتقاط صور للأراضي المصرية بدرجة وضوح تصل إلى 100 متر أو أكثر. والصور التي سيتم التقاطها يمكن الاستفادة منها في دراسة الطبيعية الجيولوجية لسطح الأرض بالإضافة إلى التطبيقات المختلفة في المجالات الزراعية والبيئية والدراسات التي تتعلق بالسواحل.
وتأكيدا لعلاقات الصداقة بين البلدين، ستقدم حكومة الهند منحة خاصة تغطي تكاليف إطلاق القمر الصناعي المصري بالكامل، بالإضافة الى ذلك يتم بناء هذا القمر الصناعي بالكامل من قبل علماء ومهندسي الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء، ثم يتم وضعه في مداره حول الأرض عن طريق مركبة إطلاق صممتها منظمة أبحاث الفضاء الهندية بالكامل. وتعد هذه الاتفاقية .

– كما وقع رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء المصري، في العاصمة الهندية نيودلهي اتفاقية تعاون مع الهند لإيفاد مدربين متخصصين في مجال صيانة الأجزاء الميكانيكية والكهربائية

والصيانة التنبؤية ، تتضمن الاتفاقية تقديم 8 دورات سنوياً ولمدة ثلاث سنوات بإجمالي 24 دورة تدريبية فنية ويتلقاها المهندسون والفنيون العاملون بمصلحة الميكانيكا والكهرباء، وستساعد الاتفاقية على رفع المستوى الفني للعاملين بالوزارة، ما يساعد على حسن تشغيل وصيانة وحدات الرفع بالمحطات بما يخدم منظومة الموارد المائية في مصر وهى ممولة بالكامل من الجانب الهندي.

– واتفقت وزارة الكهرباء والطاقة المصرية ووزارة الطاقة الجديدة والمتجددة الهندية على إقامة مشروع لإنارة إحدى القرى المصرية بالطاقة الشمسية، وهو ما يعد خطوة عملاقة لبرنامج الطاقة المتجددة المصري، ويهدف مشروع الإنارة بالطاقة الشمسية إلى توصيل 8.8 كيلووات من الطاقة الشمسية إلى 40 منزلا بإحدى قرى سيوة ، التي تقع بمحافظة مطروح المصرية. وسيتم في إطار المشروع توفير الطاقة الشمسية لمستوصف ومسجد القرية. ويمثل المشروع نموذجا مهما لتوصيل الطاقة الشمسية للمجتمعات في المناطق النائية. وستقدم حكومة الهند منحة خاصة تغطي تكاليف مشروع توصيل الطاقة الشمسية للقرية المقترحة بالكامل.

– تم توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين المصري والهندي، لتنظيم عمل مجلس الأعمال المصري الهندي Council JBC Joint Business وتبادل الزيارات والوفود لتعزيز التعاون وإقامة المشروعات المشتركة وتذليل كافة العقبات التي تواجه الاستثمارات والتجارة بين البلدين.

– جرت اتصالات عديدة مع الشركات الهندية الكبرى وعلى رأسها شركة TATA، SATYAM، BIRLA، KIRLOSKAR، IFFCO، RELIANCE، ESSAR لوضع خطط استثمارية طموحة خلال الفترة المقبلة خاصة في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب، حيث أبدت شركة Reliance رغبتها في إنشاء مجمع للبتروكيماويات، وأبدت شركات ESSAR رغبتها في إقامة مجمع للحديد والصلب ومجمع لتكرير البترول، فيما أبدت شركات TATA رغبتها في إنشاء مجمع للحديد والصلب ومجموع لإنشاء أسمدة اليوريا والأمونيا.

مجالات الجديدة مقترحة لتفعيل التعاون والتنسيق مع الهند

- **أن الهند لديها خبرات كبيرة في مجال التكنولوجيا تخدم العالم بأكمله وليس الهند فقط، وهنا تبرز أهمية استفادة مصر من تلك التجربة لتطوير المناهج المصرية للتركيز على العلوم والتكنولوجيا.**
- **لابد أيضا أن تسعى مصر للاستفادة من الخبرة الهندية في مجال تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
- **تنشيط تعاون الصندوق الاجتماعي للتنمية بمصر مع نظيره الهندي وتفعيل اتفاق الصندوق والهيئة العربية للتصنيع من جانب مصر والهؤسسات الهندية في مجال البرمجيات وصناعة الحاسب الآلي، كما أن الجانب الهندي أعلن عن استعداده لإمداد مصر بالخبرة المطلوبة في هذا المجال وكذلك التعاون في مجال إنشاء الحضانات التكنولوجية التي تشجع على قيام الصناعات الصغيرة والمتوسطة.**
- **كما يمكن توسيع الاتفاق الذي تم من قبل لاختيار عدة قرى مصرية لإمدادها بالطاقة الشمسية بالمشاركة بين الحكومتين.**
- **كما أكدت الهند استعدادها فى الاجتماع الأخير لمجموعة البريكس فى 2013/3/19 مشاركة خبراتها في عدة مجالات مع دولة صديقة مثل مصر، ولكن من المهم أن تحدد مصر ما هي المجالات التي تهتم بها حتى يتم إرسال وفد في تلك المجالات لتكون زيارته إلى مصر مجدية، وبالتالي إنشاء آلية للتعاون وتبادل الخبرات، فالهند يمكنها أن تساعد مصر في مجال تكنولوجيا المعلومات.**

- سبل التعاون بين مصر والهند :

١. **يجب توفير خريطة طريق لدفع التعاون إلى الأمام .**
٢. **يجب أن يوقع اتفق بين الجانبين الهندي والمصري على التعاون والعمل سويا في مجال العلوم التكنولوجيا، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .**
٣. **كذلك يجب توقيع أتفاق تعاون مشترك للعمل مع الهند على زيادة الرقعة الزراعية فى مصر حيث تعتبر الهند هي أكبر الدول في مجموعة البريكس اعتمادا على الزراعة ويعمل بالزراعة حوالي 53% من إجمالي القوي العاملة بالهند، ويتم ذلك التعاون من خلال مد مصر بالخبرة العلمية والمعدات اللازمة فى هذا المجال بالإضافة المساعدة في عمل**

الأبحاث الزراعية التي تخدم زيادة المساحة المنزرعة وكذلك استخدام التكنولوجيا الحيوية والطاقة غير التقليدية والاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لبحث خطوات تنفيذ ذلك.

٤. كما يجب تشكيل مجموعة عمل لبحث المبادرات الجديدة للتعاون في مجال علوم الفضاء.
٥. الاتفاق على التعاون في مجالات السياحة والشباب والرياضة والتعليم الفني والتدريب المهني.
٦. يمكن توسيع التعاون بين شركات النفط من القطاعين الخاص والعام في كلا البلدين من أجل إقامة شراكة طويلة الأمد لتوريد النفط الخام والمنتجات البترولية والمشروعات الإنتاجية والمصافي والبتروكيماويات والتسويق، والاتفاق على إمكانية التعاون فى مجال الأسمدة.
٧. تطوير الشراكات القائمة بين المؤسسات في مجالات الثقافة والدراسات المصرية والهندية واللغات، والعمل على تشجيع مزيد من التفاعل بين منظمات المجتمع المدني، وأهمية الاتصالات بين الشعوب في كلا البلدين.

2- فرص التعاون مع الصين

أن مصر والصين يجمع بينهما علاقات تعاون ثنائي فى مجالات مشتركة كثيرة في الاقتصاد، والتجارة والزراعة والسياحة والاتصالات والبيئة، ودفع الاستثمارات بين البلدين، كما أن هناك أوجه تشابه في الماضي والحاضر، حيث كان الاتصال بين الحضارة المصرية القديمة وحضارة بلاد الصين قائماً عن طريق التجارة قبل أكثر من ألفي سنة، وفي العصر الحديث، كانت مصر من أوائل الدول العربية التي كان لها تمثيل دبلوماسي مع الصين وذلك عام 1928.

وبحلول القرن الحادي والعشرين دخلت العلاقات المصرية الصينية مرحلة جديدة قائمة على التعاون والشراكة الإستراتيجية بين البلدين، ففى عام 1999، تم التوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين وهو علامة فارقة في علاقات البلدين التي اتخذت أبعاداً جديدة، سياسية واقتصادية وثقافية وسياحية وشعبية وحزبية، فقد بات التفاهم والتنسيق السياسي بينهما شاملاً، وتجسد ذلك في اللقاءات والزيارات المتعددة لكبار المسئولين، إضافة إلى اللقاء السنوي الدوري لوزيري خارجية البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي المحافل الدولية الأخرى، وخرجت العلاقات الاقتصادية عن إطارها التقليدي

المتمثل في تجارة الصادرات والواردات إلى الاستثمارات المتبادلة والمشروعات المشتركة، ومنها التعاون في المنطقة الاقتصادية غرب خليج السويس وإقامة الشركات المصرية فروع لها في الصين، ومنها شركة النساجون الشرقيون، وإقامة شركات صينية فروع ومراكز لها في مصر، وتنوعت أشكال التبادل والتعاون الثقافي والتعليمي فلم يعد مقتصراً على تبادل الوفود الفنية والطلاب المبعوثين.

وأما عن <u>الصادرات والواردات</u> من والى الصين نجد أن الصادرات المصرية للصين تتركز في مواد البناء (بما فيها الرخام والجرانيت) والقطن، البترول الخام، السجاد الصناعي، البلاستيك ومنتجاته، الحديد والصلب، الأدوات الصحية، الكتان، الكريستال، الزجاج، الفواكه ومركزات العصائر. أما الواردات المصرية فتشمل: المنتجات الحيوانية والمنسوجات، المنتجات المعدنية، الأجهزة الكهربائية ومكوناتها ، لعب الأطفال، الأدوات المدرسية والأحذية، وكانت أبرز الواردات هي الآلات والمعدات والملابس الجاهزة ووسائل النقل وقطع الغيار والمعادن ومنتجاتها والكيماويات.

<u>الاتفاقيات التجارية بين البلدين:</u>
وبنظرة عامة على العلاقات الصينية المصرية نجد أن هناك عدد 62 اتفاقية ومذكرة تعاون وقعتها مصر مع الصين فى كافة المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية خلال الفترة من 1983/4/3 وحتى 2009/9/21 نذكر منها على سبيل المثل لا الحصر :

1	4/3/ 1983 اتفاق التعاون العلمي والفني بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية.
2	4/18/ 1983 البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة جمهورية مصر العربية.
3	4/13/ 1985 اتفاق التعاون بين إتحاد الإذاعة والتليفزيون بجمهورية مصر العربية ووزارة الإذاعة والتليفزيون بالصين.
4	19 /3/1986 البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين البلدين للأعوام 1986-87-1988.
5	15 /3/1987 الموقف التنفيذي للبروتوكول الموقع بين مصر والصين في 15 مارس 1987.
6	15 /3/1987 الموقف التنفيذي للبروتوكول الموقع بين مصر والصين في 15 مارس 1987.
7	20 /5/ 1988 مذكرة التفاهم المصرية الصينية للتعاون في المجال الزراعي.
8	2006/6/17 اتفاقية إطارية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الصين الشعبية حول تقديم قرض تفضيلي من الصين إلى مصر.
9	2006/6/17 مذكرة تفاهم بين مصر والصين حول إنشاء مدرسة ابتدائية ريفية.
10	2006/6/15 مذكرات التفاهم بين مصر والصين في مجالات الصحة والصحة النباتية.
11	2006/6/17 مذكرة التفاهم حول إقامة آلية حوار إستراتيجي بين مصر والصين.
12	2006/6/17 اتفاق المتطلبات الحجرية لتصدير الموالح المصرية إلى الصين.
13	2007/5/21 مذكرة تفاهم لإرساء آلية التبادل المتواصل بين مؤتمر الشعب الوطني بجمهورية الصين الشعبية ومجلس الشعب بجمهورية مصر العربية.
14	ديسمبر 2007 اتفاق تعاون بين وزارتي العدل المصرية والصينية.
15	2009/10/21 تحديث مذكرة التفاهم الموقعة بين سلطات الطيران المدني في البلدين لعام 2002.

كما أن الاستثمارات الصينية في مصر متنوعة ومتعددة، نظرا لإمكانيات الصين وقدراتها الفنية للاستثمار في الخارج والاستفادة من مظلة الدعم الحكومي والسياسي والمالي، كتوجيه الشركات الصينية للاستثمار في الخارج، بغرض استهداف أسواق جديدة خاصة في مصر، إن معظم الشركات الصينية العاملة في مجال الاستثمار في مصر موجودة في منطقة غرب خليج السويس، وقد وصل عدد مشروعات الاستثمار الصيني 648 مشروعا في قطاعات الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع الإنشاء، والقطاع الخدمي، والقطاع الزراعي والسياحي والصناعي، و قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يشمل 13 شركة بقطاع تكنولوجيا المعلومات و 12 شركة في قطاع الاتصالات وشركتين في قطاع خدمات تكنولوجيا النظم، أما في مجال الإنشاء فهناك سبع شركات، ثلاثة منها بقطاع التنمية العمرانية والعقارية وشركتان في البنية الأساسية وشركتان في قطاع المقاولات، أما القطاع الخدمي فيشمل 110 مشروعات، وهى ثلاث شركات للخدمات البترولية و 21 مشروعا للخدمة العامة و72 مشروعا للخدمات التجارية وسبعة مشروعات لبيوت الخبرة والاستشارات وأربعة

مشروعات للنقل والمواصلات ومشروع لكل من التخزين والخدمات الطبية والعلاجية والخدمات التعليمية، أما مجال المشروعات الزراعية فيشمل ثلاث مشروعات، منها اثنان في مجال الإنتاج الحيواني والداجني والثروة السمكية، ومشروع في مجال استصلاح واستزراع الأراضي. أما القطاع السياحي فيشمل مشروعا واحدا بإجمالي 6 شركات. ويشمل المجال الصناعي 495 مشروعا وهي 73 شركة هندسية و 171 شركة غزل ونسيج و 154 شركة بقطاع الكيماويات و 49 شركة مواد بناء و 29 شركة في المجال الغذائي و 11 شركة معادن و 3 شركات أدوية و4 شركات أخشاب وشركة تعدينية واحدة [1].

<u>المجالات الجديدة المقترحة لتفعيل التعاون والتنسيق مع الصين</u>

تعتمد الصين على الصناعة بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث يعمل بهذا القطاع 29.5% من إجمالي القوي العاملة وعلى ذلك فأن على مصر أن تهتم بالجانب الصناعي في الصين وعلى وجه الخصوص بمقاطعات جنوبي الصين، نظرا لكونها المحرك الرئيسي لـ 65% من الاقتصاد **الصيني وتصدر أكثر من 40 % من صادرات الصين إلى مختلف دول العالم، كما تمتلك القدرة الفنية والتكنولوجية للوصول إلى الأسواق الخارجية [2].**

كما أن الصين أكبر منتج للفحم في العالم وحسابات إنتاج الفحم قد بلغت أكثر من 40% من الإنتاج العالمي والعائد من الفحم أعلى بكثير من غيرها من الدول. وتحتل الصين المرتبة الأولى في العالم لإنتاج الصلب الخام، وكذلك فأن الصين هي أكبر دولة لإنتاج الطاقة في العالم فهي ثاني أكبر منتج للكهرباء وخامس أكبر منتج للنفط ودولة منتجة للغاز الطبيعي.

– لذا ينبغي على مصر أن تعمل على جذب الاستثمارات الصينية في القطاع الصناعي، وتسهل السبل لإنشاء مراكز صناعية في مجالات عديدة منها أنشاء مركز صناعي لإنتاج الطاقة سواء كانت الطاقة المتجددة أو باستخدام الفحم كذلك أنشاء مركز تصنيعي إقليمي لإنتاج السيارات ومكوناتها في مصر يستهدف السوق المصرية والتصدير من داخل مصر لكافة دول المنطقة وفي مقدمتها الدول الأفريقية، وذلك للاستفادة بالمزايا التنافسية لمصر وباتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين مصر وهذه الأسواق.

---

[1]) الهيئة العامة للاستثمار :
www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2381

[2] مجلة الصين اليوم ، العدد 6، 2009 .

– يجب دعوة الشركات الصينية لزيارة مصر من أجل التعرف ميدانيا على فرص الاستثمار الواعدة في مختلف القطاعات بمصر بالتنسيق مع هيئة الاستثمار والصندوق الصيني الأفريقي.

– يجب أن نعلم أن هناك دعم من جانب الحكومة الصينية للشركات الصينية من أجل الاستثمار في أفريقيا وذلك واضحاً جداً فى الكلمة الرئيسية التي ألقها الرئيس الصيني شيء جين بينغ للدول الأعضاء خلال منتدى الحوار مع القادة الأفارقة الذى عقد على خلفيات قمة دوربان في مارس 2013 حيث دعا إلى العمل معا من اجل التنمية المشتركة قائلا إن هذه الدول اجتمعت سويا من اجل السلام والتنمية والتعاون المثمر، ولهذا، يجب على دول البريكس أن تعزز التعاون في ثلاثة جوانب :

أولها: اتخاذ موقف صارم في الدفاع عن المساواة والعدالة الدولية وحماية السلام والاستقرار الدوليين.

وثانيها: الدفع بشكل قوي لبناء شراكة تهدف إلى تحقيق التنمية العالمية والازدهار المشترك.

وثالثها: تعميق التعاون متبادل المنفعة والسعي إلى الفائدة المتبادلة.

ودعا الرئيس كذلك الدول الأعضاء إلى اقامة علاقات أكثر ترابطا عبر شراكات اقوى، وتوسيع وتعميق التعاون في التجارة والاستثمار والتنظيم المالي والبنية التحتية وحركة الأفراد، وحث شيء على تسهيل إقامة سوق متكاملة في التجارة والسيولة متعددة المستويات في المالية، والترابط المتواصل جوا وبرا وبحرا في البنية التحتية، والتبادلات الشعبية والثقافية، ولقيت مقترحات شى تأييدا قويا من القادة المشاركين .

3- <u>التعاون مع جنوب أفريقيا</u>

تحتفظ مصر بعلاقات سياسية واقتصادية قوية مع دول "مجموعة البريكس" كل على حد ه وكانت هناك مفاوضات للتعاون بين مصر وثلاث من هذ هالدول في العقد الماضي خاصة في مجال تحديث النظام العالمي والدفع نحو زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وشاركت في هذه المفاوضات كل من مصر وجنوب أفريقيا والهند والبرازيل إضافة إلى نيجريا لكن تضارب المصالح السياسية بين كل من مصر وجنوب أفريقيا ونيجريا بالتحديد أعاق الاتفاق على أي من الدول الثلاث يتم ترشيحه للمقعد أو المقعدين اللذان يمثلان أفريقيا. وغرقت كل من مصر ونيج يريا في مشاكلهما السياسية بينما تفرغت جنوب أفريقيا لبناء نفسها كقوة إقتصادية وسياسية مرشحة للهيمنة على السياسة الأفريقية. في حين

وجدت نيجريا أن تستغل قوتها البشرية والبترولية والعسكرية في قيادة مجموعة غرب أفريقيا كطريق يتيح لها خلق المكانة الأفريقية. وكانت مصر خلال العقد الماضي تحاول دعم تواجدها اقتصاديا من خلال المجموعات الاقتصادية الأفريقية مثل "الكوميسا " والنيباد ومجموعة "دول الساحل والصحراء " لكن الأعوام الثلاث الماضية شهدت توقفا تاما للجهود المصرية. وفي الوقت نفسه انضمت جنوب أفريقيا لدول "البريكس"، حيث أن جنوب أفريقيا من الدول الغنية بمواردها الطبيعية والتعدينية فهي تمثل وحدها 19% من الناتج الاقتصادي للقارة الإفريقية، ويبلغ حجم اقتصادها ثلاث أضعاف اقتصاد مصر ، ويأتي ترتيبها ال29 على مستوى العالم من حيث التقدم الاقتصادي ، وهى الدولة الوحيدة في أفريقيا التي تحقق فائضا في السلع الغذائية،كما تعتبر دولة جنوب أفريقيا هي اكبر دولة بين دول مجموعة البريكس اعتمادا علي قطاع الخدمات حيث يساهم قطاع الخدمات في المتوسط حوالي 67% من إجمالي الناتج المحلي ، ويمثل قطاع الصناعة حوالى 31.1% من إجمالي الناتج المحلى ،تصنع جنوب أفريقيا معظم احتياجاتها الرئيسية بفضل وفرة مواردها الطبيعية وتطور وسائل المواصلات وشبكة الطرق الممتازة. وتتمثل أهم الصناعات في الحديد والصلب ،السيارات، المواد الغذائية،الصناعات الهندسية،الصناعات المعدنية،المعدات والآلات،القطارات،السفن،صناعة مواد البناء،الكيماويات،معدات الطاقة والكهرباء ،صناعة التعبئة والتغليف،الأجهزة الطبية ،صناعة الورق، الصناعات العدنية، هذا بالإضافة إلى الصناعات العسكرية المتطورة. ويعد قطاع صناعة مكونات السيارات من أكثر القطاعات نمواً نظراً لوجود مصانع لبعض الشركات الكبرى في هذا المجال، كما تتميز جنوب أفريقيا في هذا المجال بانخفاض تكاليف الإنتاج ونافذاها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة التابعة للاتحاد الجمركي لجنوب أفريقي، حيث تنتم ى جنوب إفريقيا إلى كل من الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي(الساكو) ، وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك) ، كما أن جنوب إفريقيا تعتبر عضو في منظمة التجارة العالمية.

كما تتوافر في جنوب إفريقيا كوادر ضخمة من الموارد البشرية بدءا من العمالة المدربة ونصف المدربة وغير المدربة. وقد سنت الحكومة تشريعا للنهوض بقدرات ومهارات العمالة والموارد البشرية وللإسراع من وتيرة بناء كوادر مؤهلة ومدربة علي أعلي مستوي عالمي. يوجد في جنوب إفريقيا شبكة متكاملة من الجامعات ومعاهد التعليم العالي والجامعي التي يعمل بها عدد كبير من الباحثين والأكاديميين الدوليين البارزين. إن الغالبية العظمي من دراسات الأبحاث والتطوير تجريف يجامعات جنوب إفريقيا .

كما تعتبر أهم الصادرات لجنوب أفريقيا متمثلة في صادرات اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة والمعادن النفيسة والخامات المعدنية، والوقود المعدني والزيوت المعدنية، السيارات والجرارات والدراجات والمركبات، آلات وأجهزة آلية، ومعدات كهربائية، وأجزاؤها، وألومنيوم ومصنوعاته، منتجات كيميائية، مصنوعات من الحديد والصلب.

أما عن أهم الواردات مفاعلات نووية وآلات وأجهزة ومعدات كهربائية، وأدوات وأجهزة للبصريات أو التصوير الفوتوغرافي، والوقود المعدني والزيوت المعدنية ، والأدوية والمنتجات الطبية.

وتتمثل أهم الصادرات المصرية لجنوب إفريقيا أجهزة التكييف ومستحضرات الامونيا وورق التواليت والفاكهة الطازجة والخضروات المجففة وجوز الهند والسجاد اليدوي، وأهم الواردات السيارات والتبغ ومنتجات الاستانلستيل والحديد والصلب وقطع غيار السيارات والأسمدة.

<u>الاتفاقيات المبرمة بين البلدين:</u>

- **في يوليو 2008،تم الاتفاق على تعزيز العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات حيث تم توقيع مذكرة إعلان نوايا حول التعاون بين البلدين في كثير من المجالات منها مجالات الصناعة والتكنولوجيا والاستثمار والبحث عن المعادن والبترول والغاز وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة والمواصلات وتطوير البنية التحتية وتنشيط السياحة بين البلدين.**
- **في أغسطس 2009 تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال التعاون الاقتصادي بين مصر وجنوب أفريقيا.**
- **2010/10/19 افتتح وزير التجارة والصناعة المصري منتدى الأعمال المصري الجنوب أفريقي والذى نظمته وزارة التجارة والصناعة والاتحاد العام للغرف التجارية بالتعاون مع وزارة التجارة بجنوب أفريقيا، حيث اتفقت مصر وجنوب إفريقيا خلال المنتدى على بحث إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين وتوحيد التجمعات الاقتصادية الإفريقية الثلاثة "الكوميسا– السادك – وإيكواس" في تجمع واحد.**
- **في 2010/10/19 تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة جنوب افريقيا على زيادة حجم التبادل التجاري، كما تم إنشاء لجنة للتعاون الفني برئاسة وزير التجارة والصناعة لتفعيل مذكرة التفاهم وإزالة أية معوقات تعترض سبل تنمية وتنشيط التجارة بين البلدين، وإنشاء أربع مجموعات عمل بصفة مبدئية في مجالات الزراعة، منتجات الصناعية، الاستثمار، والمواصفات، طبقاً للمادة الثالثة في مذكرة التفاهم.**

- في 2010/10/19 وقعت حكومتا مصر وجنوب أفريقيا اتفاقية تستهدف دعم التعاون في مجالات البترول والغاز بين البلدين، كما تستهدف الاتفاقية تأسيس ودعم الشراكات في مجالات صناعة البترول والغاز بين الشركات العاملة فى البلدين، بالإضافة إلى بحث أوجه التعاون في مجالات الإنتاج وتنمية الاكتشافات البترولية والغازية.
- تم توقيع برتوكول تعاون رياضي فى 2010/10/19 بين مصر وجنوب إفريقيا يعد الأول من نوعه بين البلدين، يتضمن أسبوع تبادل رياضي بين فرق الناشئين في ألعاب كرة القدم والاسكواش والسباحة كبداية.
- في مايو 2011 عقد الاجتماع الأول للجنة التجارية بالقاهرة، حيث تم توقيع وتشكيل اللجنة التجارية، على أن يكون قطاع الاتفاقيات التجارية هو نقطة الاتصال عن الجانب المصري.
- فبراير 2013 بجوهانسبرج تم عقد الاجتماع الثاني للجنة التجارة لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الأول، وتقديم تقارير مجموعات العمل الفنية.

<u>مجالات الجديدة مقترحة لتفعيل التعاون والتنسيق مع جنوب أفريقيا</u>

إن تجربة انضمام جنوب أفريقيا تكشف عن كثير من التفاصيل بشأن سعي الدول الأربعة الرئيسية في التجمع لاجتذاب المزيد من الكيانات الأقل نموًا، فقد انضمت جنوب إفريقيا إلى البريكس رغم الفارق الضخم بين اقتصادها واقتصاديات تلك الدول، وهو ما يرجع لمجموعة من العوامل الجيوبولتيكية والسياسية أكثر من كونها اعتبارات اقتصادية، إذ تم الدفع بها كبوابة للتغلغل بالقارة الأفريقية، وصحيح إن تلك الدول تحمل فرصًا واعدة للتعاون والاستثمار المستقبلي، لاسيما في ظل خبرتها في التعامل مع الأوضاع غير المستقرة على النقيض من المستثمر الأوروبي الذي يتردد كثيرًا في تنفيذ مشاريعه في ظل بلد يسوده عدم الاستقرار، إلا أن تلك الدول دفعت بها للعضوية لتحقيق مصلحة استراتيجية اقتصادية من خلالها.

ولعل ذلك يكون دافعاً قويا لمصر لفتح آفاقاً جديدة للتعاون مع مجموعة دول البريكس وجنوب أفريقيا على وجه الخصوص وكذلك ضرورة وضع صيغة للتعاون تسمح باستفادة مصر من ذلك التجمع في تنويع علاقاتها الاقتصادية ودعم القدرات التصديرية لأسواق جديدة والاستفادة من تجارب هذه الدول في تطوير الاقتصاد النامي، دون مبالغة في أثر ذلك التعاون أو دفع فاتورة سياسية أو اقتصادية مبالغ فيها.

والبحث في سبل للتعاون المشترك بين مصر وجنوب أفريقيا وخاصة في قطاع الخدمات، حيث أن قطاع الخدمات في جنوب أفريقيا يمثل في المتوسط حوالي 67% من إجمالي الناتج

المحلي، تعتبر جنوب إفريقيا من الأسواق الناشئة المفضلة في العالم حيث أنها تقدم للمستثمرين بنية تحتية متطورة وفرصا استثمارية متميزة، والبنك المركزي في جنوب إفريقيا يقوم بالإشراف على صناعة الخدمات المصرفية في البلاد بينما صناعة الخدمات المالية غير المصرفية تنظمها هيئة الخدمات المالية. ويوجد في جنوب إفريقيا ثلاث أسواق للخدمات المالية:

- **سوق جوهانسبرج للأوراق المالية.**
- **سوق جنوب أفريقيا للأوراق المالية الآجلة.**
- **سوق جنوب إفريقيا للسندات.**
- **السوق البديلة.**

ومن هنا نجد أن فرص التعاون يجب أن تكون بين مصر وجنوب افريقيا في قطاع الخدمات،حيث أن مصر بها العديد من الفرص الاستثمارية التي تدعو رجال الأعمال من جنوب أفريقيا للاستثمار فيها مثل القطاع المصرفي، وسوق الأوراق المالية، وسوق السندات المصرية،وكذلك قطاعات الموانئ البحرية والأسمدة والبنية التحتية والسياحة.

استطاعت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والالكترونيات في جنوب إفريقيا أن تقترب من المتوسط العالمي، وهذا أيضاً قطاع من القطاعات الخدمية الهامة التي يجب أن تعمل مصر على فتح أبواب الاستثمار فيه لجنوب أفريقيا، وتيسير السبل لذلك سواء بعقد الاتفاقيات المنظمة لذلك المجال أو بتشجيع الشركات العاملة في هذا المجال على التعاون مع القطاع الخاص المصري أو عن طريق تقديم بعض المزايا الضريبية، أو غيرها من التسهيلات.

كما يجب أن تركز مصر على مشروعات البنية الأساسية والكهرباء والوقود وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص المصري.

كما أن جنوب إفريقيا تتميز بوجود بنية تحتية للمواصلات تعتبر الأكثر تطورا في إفريقيا، وتلعب البنية الأساسية دورا حاسما في اقتصاد البلاد حتي أن الدول المجاورة تعتمد عليها، لذا يكون من الضروري أن تهتم مصر بإقامة مشروع خط سكك حديد يربط ما بين مصر وجنوب أفريقيا ويعمل على تسهيل التعاون الاقتصادي في جنوب أفريقيا وأفريقيا بشكل عام.

4 - <u>فرص التعاون مع البرازيل</u>

البرازيل هي أكبر دولة في كل من أمريكا الجنوبية ومنطقة أمريكا اللاتينية. وخامس أكبر دولة في العالم، سواء من حيث المساحة الجغرافية أو عدد السكان،فهي عملاق زراعي تتميز

بضخامة وتنوع إنتاجه الزراعي وتحتل المرتبة الأولى في إنتاج البن، الحوامض، الكاكاو، كما أنها اعتمدت على استصلاح أراضي الامازون لزيادة المساحات الزراعية على شكل مزارع حديثة متخصصة في المحاصيل الزراعية ، كما وتعد البرازيل تعد من أفضل 20 اقتصاد في العالم ، كما أن الصناعة لا تقل أهمية في البلد واهم المدن الصناعية ساو باولو التى تشتهر بتصنيع السيارات والآلات الطائرات –المواد الغذائية [1] .

وكذلك قطاع الخدمات في البرازيل يشكل قطاع هام جداً حيث أن مساهمة هذا قطاع في الناتج المحلي الاجمالي في البرازيل تمثل حوالي 67.5% خلال الفترة من2009–2012 .

وعلى صعيد آخر وبالنظر إلى الانجاز التي تحققت من خلال تجربة النهضة الاقتصادية البرازيلية، لقد نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة،وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد ومن ثم ساهم ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وبناء عليه تلقت البرازيل نحو 200 مليار دولار استثمارات مباشرة من 2004 وحتى 2011 ،بالإضافة إلى ذلك دخل ما يقرب من 1.5 مليون اجنبي للإقامة في البرازيل في 2011 وعاد نحو 2 مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد، وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة وهو ما يعنى توفير فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر. وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام 2002 أصبح الآن بعد ثماني أعوام من العمل في برنامج لولا الاقتصادي مدين للبرازيل ب 14 مليار دولار، كذلك تم تغيير سياسات الإقراض، ، حيث خُفضت سعر الفائدة من 13.25% إلى 8.75 % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر. وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68%.

أما عن العلاقات بين مصر والبرازيل فهي تتسم في مجملها بالتعاون والتنسيق على المستوى الثنائي خاصة فيما يرتبط بالقضايا الهامة على المستوى الدولي، وتحقيق أهداف الألفية الثالثة خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في التعليم والغذاء والتنمية، حيث أوضحت "الغرفة

---

[1] البرازيل

ar.wikipedia.org/wiki/

التجارية العربية البرازيلية" في 2012/7/23 أن حجم التبادل التجاري بين البرازيل ومصر ارتفع بنسبة 38.9% خلال عام 2011 الماضي، ليتجاوز 2.96 مليار دولار أمريكي، وأكدت أن قيمة الواردات المصرية من البرازيل ارتفعت بما يزيد على 2.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 33.3% مقارنةً بالعام 2010، بينما بلغت قيمة الصادرات المصرية الى البرازيل 344.72 مليون دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها، بمعدل نمو يبلغ 104%، وقالت أنّ حجم التبادل التجاري بين البلدين يواصل تسجيل نمو إيجابي، حيث بلغت قيمة الصادرات البرازيلية لمصر 595.2 مليون دولار خلال الفترة بين شهري يناير وأبريل من عام 2012، بزيادة قدرها 3.62% مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الفائت، بينما سجلت قيمة الواردات البرازيلية من مصر 53.82 مليون دولار خلال الفترة ذاتها، بزيادة تصل إلى 1.13%.

وقد قام مكتب التمثيل التجاري المصري بالعاصمة البرازيلية بإعداد تقرير عن المعوقات التجارية والاستثمارية بين مصر والبرازيل، وتناول التقرير أهم المعوقات التي تواجه العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر والبرازيل، وهى من الجانب المصري تتمثل في إحجام الشركات المصرية وتجمعات رجال الأعمال عن المشاركة في المعارض البرازيلية، والتي تعتبر أهم أدوات الترويج هناك خاصة بالنسبة للمنتجات المصرية غير المعروفة في السوق البرازيلي، وأثبتت التجربة أن الشركات المصرية التي داومت على المشاركة في المعارض في البرازيل حققت نجاحًا كبيرًا واستطاعت اختراق السوق البرازيلي. يضاف الى ذلك عدم وجود خط طيران مباشر يربط بين مصر والبرازيل والتي أصبحت سادس أكبر اقتصاد في العالم كذلك بين مصر وأمريكا الجنوبية بصفة عامة، وأوضح التقرير، أنه يعتبر من معوقات التحول عدم وجود علاقة تجارية متميزة بين البلدين وكذلك عدم وجود مجلس أعمال مصري برازيلي لدعم الأنشطة التجارية بين البلدين، وعدم وجود السوق البرازيلي ضمن أولويات المصدر المصري والتركيز على أسواق أوروبا والولايات المتحدة والدول العربية. وعن أهم المعوقات من الجانب البرازيلي فتتمثل فى ارتفاع الرسوم الجمركية بشكل كبير في البرازيل، إضافة إلى الرسوم الضريبية الأخرى، ورغم توقيع اتفاق للتجارة الحرة بين مصر ودول الميركوسور (البرازيل . الأرجنتين . أوروجواى . باراجواى) في عام 2010، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن لعدم التصديق عليها.[ô]

[ô] تقرير مكتب التمثل التجاري بالعاصمة البرازيلية http://www.el-balad.com/480572#sthash.BucD7KQ4.dpuf

الاتفاقيات المبرمة خلال الثلاث عقود الماضية

- **مذكرة تفاهم فى مجال العلوم والتكنولوجيا والتعدين وقعت فى 11/9/ 1991.**
- **اتفاق للتعاون بين جمعية رجال الأعمال المصريين واتحاد غرف التجارة البرازيلية وقع في 1991/11/9.**
- **مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة وقعت في 11/14/ 1996.**
- **اتفاقية للتعاون بين جامعتي القاهرة وبرازيليا وقعت في 7/31/ 1999.**
- **اتفاق إنشاء آلية للتشاور السياسي بين وزراتي خارجية البلدين وقع في 12/9/ 2003.**
- **اتفاق لإعفاء حاملي الجوازات الدبلوماسية من التأشيرات وقع في 12/9/ 2003.**
- **اتفاق لإنشاء مجلس رجال أعمال مشترك بين البلدين وقع في 12/9/ 2003.**
- **مذكرة تفاهم بين وزارتي الزراعة في البلدين في مجال الخدمات البيطرية بتاريخ 2008/8/12**
- **مذكرة تفاهم بشان التعاون بين المعهدين الدبلوماسيين فى مجال الدراسات الدبلوماس ـية بتاريخ 2009/7/29.**
- **مذكرة التفاهم بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والوكالة البرازيلية للتعاون الدولي للتعاون الثلاثي فى أفريقيا بتاريخ 2009/7/29.**
- **مذكرة تفاهم خاصة بإنشاء آلية للحوار الاستراتيجي بين الحكومتين المصرية والبرازيلية بتاريخ 2009/12/27.**
- **مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الرياضة بتاريخ 2009/12/27.**

- **اتفاقية الإطار المؤسسي بين مركز البحوث الزراعية في جمهورية مصر العربية وهيئ ـة البحوث الزراعية البرازيلية (إمبرايا) في 2010/5/20 ،والتي قام بتوقيعها السيد السفير عن الجانب المصري.**

مجالات الجديدة مقترحة لتفعيل التعاون والتنسيق مع البرازيل

- **تأسيس شراكة حقيقية بين البلدين خاصة وأن مجالات التعاون بين البلدين متعددة،بأن يتم النظر بجدية في فتح خط طيران مباشر بين القاهرة والبرازيل.**
- **ومضاعفة حجم التبادل التجاري، ورفع معدل تدفق الاستثمارات البرازيلية إلى مصر بما يؤسس لتعاون حقيقى.**

الأجنبية، مما يفرض علينا ترتيب البيت المصري من الداخل سياسيا واقتصاديا، كي يصبح انطلاقنا للسوق البرازيلية مبنيا على مبدأ التكافؤ وليس على مجرد عقد الاتفاقات التي تسمح لنا بالمزيد من استيراد المواد الغذائية التي تزيد العجز في ميزان مدفوعاتنا، كما أن تهيئة الأوضاع السياسية في مصر سيكون عاملا جاذبا للبرازيليين للسياحة والاستثمار في المستقبل .

- **والخلاصة، فإن الانطلاق نحو البرازيل يجب أن يبنى على أسس من الجدية والاستمرارية والدراسة الموضوعية للفرص والمصالح المشتركة، خاصة مع ما يبدو من استمرار البرازيل فى التطلع إلى تنشيط وتطوير علاقاتها بمصر كبوابة رئيسية إلى العالم العربي.**
- **فتح السوق البرازيلية أمام الصادرات المصرية، والاستفادة من التجارب البرازيلية الناجحة في شتي المجالات .**
- **كما يجب أن نسعى للاستفادة من تجربة البرازيل في مجال الزراعة، فهي دولة كبيرة، ولها تجارب ناجحة في زيادة غلة الفدان، وحجم الإنتاج كما يوجد في مصر مركز بحوث زراعية، يضم تخصصات عديدة ،كما يجب أن نأمل في أن يؤثر النمو في المجال الزراعي إيجابا في المجالات الأخرى، ومنها الحيواني،والتعاون في مجالات أوسع، سواء في بحوث التقليل من استهلاك المياه المستخدمة في المجال الزراعي، أو في زيادة إنتاجية الفدان، وتنوع المحاصيل.**

<u>من هنا تبرز آفاق تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس</u>

وبمراجعة دقيقة لما تم توقيعه من اتفاقيات مع دول المجموعة نجد أن هناك عدة محاور يجب أن تسير عليها مصر في طريقها نحو تحقيق شراكة حقيقية ومثمرة مع هذه الدول وذلك بهدف الوصول إلي التنمية مستدامة :

<u>أولها</u>: أن يكون هناك رؤية واضحة لما تحتاج إليه مصر من هذه الدول على المدى القريب والمدى البعيد سواء أكان احتياجاً مالياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو اجتماعيا.

<u>وثانيها</u>: أنه فى ضوء ما سوف يتم من تحديد للاحتياجات المصرية يكون من الضرورى مراجعة ما تم توقيعه من اتفاقيات ثنائية بشكل جيد، حيث أن هذه الاتفاقيات ينقصها البعد التطبيقي، فكثير من الاتفاقيات المصرية الثنائية لم تأخذ البعد التطبيقى سواء كان ذلك بسبب طريقة صياغة هذه الاتفاقيات، أو كان بسبب صعوبة التنفيذ من أحد الجانبيان الموقع على الاتفاقية، أو بسبب عدم قناعة الحكومات المتعاقبة بمدى الاستفادة من هذه الاتفاقيات.

وثالثها: توقيع اتفاقيات جديدة مع كل من دول مجموعة البريكس تكون معبرة عن استفادة حقيقية فى مجالاتً متنوعة.

رابعها: وعلى هذا الأساس يوجد الكثير من الفرص في مجالات جديدة لم سبق التعاون فيها من قبل، لذا يجب أن يتم تعزيز التعاون فيها مع دول البريكس على المستوي الثنائي ، حيث يمكن الاستفادة من الخبرات الصينية والهندية في مجالات المفاعلات الصغيرة، ومن جنوب إفريقيا في مجال تسويق النظائر المشعة، خاصة وأن كانت مصر تسعى لعمل مفاعل في المجال البحثي لإنتاج هذه النظائر للاستفادة من هذه النظائر في تطبيقات متعددة في مجالات مهمة مثل الزراعة والطب والصناعات المعدنية.

وكذلك يمكن الاستفادة من الخبرات الروسية في مجال البحث والاستكشاف عن الوقود الأحفوري وإنتاج الزيوت خاصة الصخرية واستخراج الثروات المعدنية واستكشاف الذهب ومن الصين أيضا في مجال الحفر وصنع معدات الحفر ومن الهند في مجال الفوسفات والبتروكيماويات والأسمدة ومن البرازيل في مجال الوقود الحيوي .كذلك يجب الاستفادة بالخبرات والتجارب البرازيلية والهندية في مجالات تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية واستخدام الطاقة المتجددة لتقليص الاعتماد على السولار، وكذا الاستفادة من تميز دول البريكس بوجود قطاع مصرفي ضخم لديها وفتح أفرع له في مصر، لما سيوفره من فرص لتمويل المشروعات التي تعتزم إنشاءها خاصة في منطقة قناة السويس.

لذا يجب العمل في عدة اتجاهات من اجل تحقيق شراكة قوية مع دول مجموعة البريكس ولنبدأ على سبل المثال بالآتي:

1. **يجب علينا وضع استراتيجية عمل من أجل التنمية تبدأ أولا بوضع برؤية عامة عن ما نحتاج إليه من دول البريكس وغيرها من التكتلات الاقتصادية**
2. **يجب تعظيم دور السفارات المصرية بهذه الدول للتواصل معها وكذلك حتى تكون السفارات المصرية هي حلقة الوصل بين الوزارات المصرية المعنية لمتابعة هذا التحرك ودول مجموعة البريكس [1] . العمل على زيادة الأهمية النسبية للصادرات المصرية وزيادة قدراتها التنافسية إلى تلك الأسواق من خلال قيام مكاتب التمثيل التجاري بدراسة السوق في هذه الدول والمتابعة المستمرة لطبيعة**

---

[1]) قامت بها وزارة الخارجية المصرية
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=917079

ومواصفات المنتجات المنافسة، ودراسة السياسات والقوانين والتشريعات المختلفة المطبقة وكذلك يجب على كافة المؤسسات التي تعمل في مجال دعم وتنمية الصادرات أن تقوم بمثل هذه الدراسات التسويقية، وبالتالي تقل درجة المخاطر التي يواجها المصدر في أسواق دول "بريكس.

٣ **ضرورة التفاوض من جديد مع دول مجموعة "البريكس" بهدف الوصول إلى اتفاق لخلق منطقة تجارة حرة وإنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي وتشجيع الاستثمار المشترك مما يساهم في فتح آفاق أوسع للتعاون فيما بينهما تؤدى إلى تطوير مستويات التبادل التجاري والاستثمار، وزيادة الأسواق أمام المنتجات المصرية، وتسهيل وزيادة فرص مساهمة المستثمرين والشركات بدول البريكس في المشروعات التنموية بمصر [1].**

[1]) دراسة أعدها قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات التابع لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية http://economic.ahram.org.eg

المراجـــع

أولا : باللغة العربية

1- إيناس رفعت صالح ، اثر العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومصر علي التنمية الاقتصادية في مصر في الفترة (1990-2007) دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2014.

2- بيلابالاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، ترجمة د. راشد البراوى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1964 .

3- قطاع الاتفاقات التجارية ، أهم ملامح اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور ، وزارة التجارة والصناعة لمصر .

4- وزارة الصناعة والتجارة : قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات 2013 .

ثانيا : باللغة الأجنبية

1- Agreement Between The Government of The Russian Federation and The Government of the Arab Republic of Egypt on The Encouragement and Mutual protection of Capital Investments (Moscow, sept. . 23,1997) .

2- Alan winters, Regionalism Versus Multilateralism, Policy Research working paper No. 1686, Int. Trade Division, Int. Economics Department, The World Bank, November 1996.

3- Century Foundation, Washington D.C, 2008.

4- Claudia Schmucker, Katharina Gnath, "From the G8 to the G20: Reforming the Global Economic Governance System", CARNET Working Paper, No. 73/.09

5- DEBORAH BRAJITGAM and TANG XI AOYANG, African Shenzhen: China's special economic zones in Africa, J. of Modern African studies , 49,1 (2011) .

6- Edward D.Mansficld and Helen V.Milner, The New Wave of Regionalism, International Organization Review …

7-Fourth, BRICS Summit, March 29, 2012, New Delhi

8- G. John Ikenberry and Thomas Wright, Rising Powers and Global Institution , A Century Foundation Report, The Century Foundation, Washington D.C, 2008.

9- John Hawksworth and Gordon Cookson, The World in 2050 , Beyond the BRICS : A Broader look at Emerging Market Growth Prospects , Price water house Cooper, 2008

10- Karlp. Sauvant and others Foreign Direct Investment by Emerging Market Multinational Enterprises, The impact of The Financial crisis and Recession and challenges Ahead, Global Forum on International Investment, OECD, 7-8 , Dec. 2009 .

11- Leslie Elliott Armijo, The Brics countries (BRAZIL, RUSSIA, INDIA, AND CHINA) As ANALYTICAL CATEGORY : MIRAGE OR INSIOHT ? ASIAN PERSPECTIVE, Vol.31, No.4, 2007.

12- Mary E. Burfiaher, Shernan Robinson and Karen Thierfelder, Regionalism : Old and New, Theory and Practice, International Food Policy Institute, MTID Discussion paper No.65, February 2004 .

13- Pramod Pagedar, :BRIC's Summit in China: Emerging Giants Push for Greater Say in Global Finance, Global Economic Monitor, Maharashtra Economic Development Council, May 2011.

¬ 4- Pramod Pagedar, :BRIC's Summit in China: Emerging Giants Push for Greater Say in Global Finance, Global Economic Monitor, Maharashtra Economic Development Council, May 2011.

15- UNCTAD, op.cit. Box 1.1 .

ثالثا : المواقع الالكترونية

- جيهان أبو اليزيد، تقرير حول مجموعة البريكس،2013.

www. Businesstendersmag.com

- قاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة التجارة العالمية، بيانات سلاسل زمنية لدول البريكس.

www.wto.org

- تقرير الاستثمار العالمي ، سنوات مختلفة

www.unctad.org

- خريطة الاستثمار العالمي ، بيانات سلاسل زمنيه لدول مجموعة البر يكس.
www.investmentmap.org

- تقرير التنافسية العالمي، سنوات مختلفة، بيانات الدول.
www.unctad.org
- مصر تتطلع للانضمام إلى البر يكس، عبد الحافظ الصاوي، 2013.
www. Aljazeera. Net, Brics countries

- الموقع الالكتروني الخاص بCentral Intelligence Agency

https://www.cia.gov
- الموقع الالكتروني الخاص بالبنك الدولي

-http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD/countries

- Egy News. met
-www.investmentmap.org- investment map ,Egypt time series data, different years+
www.cia.gov, CIA fact book, Egypt profile.
- *www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2381*
- *ar.wikipedia.org/wiki/*
- http://www.el-balad.com/480572#sthash.BucD7KQ4.dpuf
- http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=917079
- http://economic.ahram.org.eg